انجمن ترقی اردو (ہند)

قد وضع ملکی صدر الدین رزی [illegible]

۲۸ ع

۲۵/۶/۳۹

سید مصطفی محسنی جابری

٢٤٧٨٥٩

قال الله تعالى

ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً

احمدك يا من تحيّرت في بيداء الوهيتك اولو الالباب وغرقت في بحار معرفتك عقول الاولياء والاقطاب واضمحلت عند النظر في غوامض اسرارك احدية العقول والاخلاد ثم المنّ الجسيم والطول العظيم لمن اشرق قلوبنا بانواره الشارقة ونوّر بصائرنا بمعرفة حقائق العلوم المفارقة ووفقنا لرؤية لوامع اشراقات ربوبيته ثم الصلوة على محمد سيد اصفيائه وخاتم انبيائه وعلى اوصيائه الطاهرين من آله الى طلوع صبح عالم الملكوت وبعد فهذه النسخة الشريفة المسماة بشرح الهداية الاثيرية المشتمل على المطالب اليقينية والبراهين العقلية القطعية المنسوب الى الفاضل العلامة الشيخ حسين معين الدين الميبدي وقد اقدم على طبع هذه النسخة الشريفة وجمع الحواشي عليها حواشي افضل المتأخرين محمد بن حسين المدعو بفخر الدين الحسيني طاب ثراه وسائر الحواشي من المتأخرين مع كمال الجهد والاهتمام في تصحيح المتن والشرح من النسخ العديدة القديمة الصحيحة المعتبرة المذكورة بعد تصحيح الحواشي على حسب الطاقة والاجتهاد

ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة

المتصدي لطبع الكتب الاسلامية الحاج الشيخ احمد الشيرازي اصلح الله حاله في [illegible]

وقد طبع في دار الخلافة الطهران في مطبعة المرتضوي للسيد الاجل السيد مرتضى زيد توفيقه في شهر جمادى الاولى ١٣٢٦

وكان محل بيع هذا الكتاب مع ساير الكتب الاسلامية طهران تيمچه حاجب الدولة نمره (٥) في كتابخانه حاج شيخ احمد

اعلان

لازم اظهاره وعندنا الكتب المطبوعة في الايران والمطبوعة بمصر وبيروت وساير البلاد الخارجة جديدة وقديمة من [illegible] والادعية وغيرهما ومن شاء فليراجع [illegible] البلاد القريبة والبعيدة الداخلة والخارجة فنرسل اليه سريعاً مع البريد وغيره مع ملاحظة [illegible] وأما فهرست الكتب المطبوعة فنرسل اليه [illegible]

١٣٠٢

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب شرح الهداية الأثيرية للميبذي

الهداية امر من لديه وكل شئ يعود اليه له الحمد على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والهم الينا حقائق الحكم ودقائقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء خصوصا على نبينا محمد صلى الله عليه وآله محقق درجات العدالة وخاتم فضل الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين **اما بعد** فيقول الفقير المعتصم بلطفه الابدى حسين بن معين الدين الميبذى اصلح الله حالها ونورها لهما لما رايت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اعتصام الحكمة اذ بها يصير الناظر في حقايق الاشياء بصيرا

ومن يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها آخذا لها عن جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت في ايام التحصيل على اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين فيه بصيرة ومنه الهداية للمحقق الكامل والمدقق الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس سره فالتمس مني بعض المترددين الى المشتغلين بقرائتها لديّ ان اجعل لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين ما يليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت مستدا براكم العوائق وهواجم همومها وتلاطم العلائق وامواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس فرحمته على ما وافق سؤلهم وطابق مامولهم والمرجو من الطالبين بطريق الرشاد والشاربين لرحيق السداد ان ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان يساق السهو والنسيان على انه لا يسع المجال لتحقيق الصواب في كل باب وهذا اول ما صنعته في عنفوان الشباب ومنه الاستعانة بفتح ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية **اعلم** ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاول من حيث انه يؤدي الى اصلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال

تم حاشية صفحة (٣) ... الوجود الذهني ... الواجب والجوهر والعرض ... الكلام ... بين كلامه الرابع ان التعريف صادق مع العلوم العربية

الا فقه من حيث الاتصاف بها يصدق عليها انها من الآثار التي

م غير موجودة او النفس الخ بالحيثية المذكورة لا توجد بدونها والقصور منا وحل

في الاتصاف بها فلا يحب ... ايضاً صفحة (٣) سطر ١٠ فالعلم باحوال الاولى

لما كان ... ان العلم ... الافعال ... الحيثية يصدق عليه تعريف الحكمة

صفحة (٤) سطر ٢ ... تهذيب الاخلاق ... تهذيب الاخلاق

مع ان البحث فيه عن العدد والفارق بين المادة في الخارج ايضا لعروضه للمجردات ايضا كالعقول والنفوس من حصول اجابت

ان موضوع
علم الحساب ليس هو
ذات العدد ... لحصول الشق
بل البحث عنها مباحث الكثرة التي
هي من الامور العامة التي هي من الالهي بل موضوعه
العدد اي الحاصل في المادة المخصوصة بالنوع والاصنف ان
ان موضوعه عدد خاص وهو الحاصل في المادة المخصوصة ولكنه
في احتياجه الى المادة في الوجود الخارجي دون الحصول الذهني لامكان تعقله
معرى عن المادة وكون مسئلة الجمع والتفريق والقسمة والضرب وغيرها من
الحساب ... المجردات ... لعدم تحقق

الثاني يسمى حكمة نظرية وكل منهما ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة متشاركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى بالالهي والفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق عليه ما قبل الطبيعة ايضا لكنه نادر جدا واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي واما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهي العلم الادنى ويسمى بالطبيعي وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا كالاله والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر الامور العامة فسمى العلم باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة اولى واختلفوا في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله منها بل جعل العمل ايضا منها وكذا من ترك الاعيان في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا واما من فسرها بما ذكرناه وهو المشهور فيما بينهم

لم يعده منها لان موضوعه وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الخارجية المأخوذة في تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة هناك ليست بموضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فان قولنا الوجود زائد في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي بالمعنى الاعم ولشدة احتياج الى الطبيعي فلهذا اخره عنه قيل اعرض عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا في نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم ابتناء الرياضي عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها فلا بد ان يفرض فيها نقطتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق الوسط وتكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة وان يفرض عن جنبيها دوائر صغار متوازية تكون الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب الى المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا مطابقا

ايضا فلم يعرض عنها واما ثانيا فلان قيد ان السعادة المطلوبة في الآخرة تتعلق بالنفس كالاة تها الاصلية لها ولا شك ان هذه

السعادة

ترتب على الكمالية

لعل الملكات الفاضلة

والاخلاق المرضية لصاحبها النفس

بعد المفارقة عن البدن يتحقق تلك الكمالات

ويحصل لها اللذة الروحانية وهذه هي السعادة الاخروية

عند الشارع والفلسفي تتوقف على كثير من مسائل الالهي

الناظران ناصر نظری

ايضا در سطر ٧ قوله لا بنا بها اورد عليه

ان الاثبات مع الامور الوجودية لو كان لكانت لا يوجب الاعراض عن الفلسفي ايضا

ضرورة اثبات تناهي الابعاد وابطال الخلاء واثبات وجود الميل في القوة الجسمانية

مع كونها غير تامة وغير ذلك من الامور المبرهنة في الالهيات

الاكثر منها والاعراض عن الفلسفي الالهي مع هذا التقدير

يعتبر الشيء بالوجه الذي ليس بمركب من عند لفظ الفاحش فيتشدد مع عنا البتة ان يوجب الثاء فرد سواء فرضه او لم يفرض

فقط الشيء بملاحظة وجه الا فرجاع ظاهرا اذ المراد بالفارض ليس المدرك سطر بها ذكرنا ولزوم الثاء القول المذكور

ممنوع اذ حاصله ان الاعتبار المعتبر الذي يحكيه امكانا وقوعيا اعتبار الشيء لا مع ما هو عليه فالا وقوله في تحقق

الملازمة تتحققها مع عدم المعتبر المذكور ومع وجوده بدون ان يعتبر لا مع يعني ان نسبة الاعتبار

وعدم الى ثبوت الملازمة على السوية وذلك التحقق لا يتحقق في المبادي العالية

فانه لا يعتبر من المبادي العالية اعتبار الشيء لا مع ما هو عليه فلا يمكن اعتبار

المبادي الشيء مع الوجه المذكور امكانا وقوعيا وان امكن

امكانا ذاتيا فلو فرض عدم المعتبر المذكور لا

يلزم المستثنى الاول بعدم المبادي

حضري

مع عدم كونه ذهنا وانما كان افتراق نفس الامر عن الذهن ظاهرا لم يتعرض لذلك وبيان ايضا وبحقق الذهن

بدون نفس عما فانه يتبين بكون نفس الامر اعم من الخارج بان

الامور اذا جاءها بكون الفرض للتعميم وبحيث التفريع

حيث قال لا سكان ملاحظة

الكواذب الى آخره حاصله ان الذهن

باعتبار كونه ظرفا للكواذب وهو الذهن البشري

لا يصدق عليه نفس الامر فيتحقق الذهن بدون نفس الامر

لا يجتمعان في المبادي العالية فاختصت النسبة المذكورة بلا خفاء

وان منع تحققه نفس الامر من الذهن او الخارج بصدق عليه نفس الامر بدون

الذهن والذهن نفس الامر اذا قطع النظر عن الاعتبار المذكور وعرضنا توجيه ذكر

ليندفع الايراد الآتي الذي وقد يكون موجودا في تفريع على بيان تحقق الذهن بدون نفس الامر

لا تفسير وتوضيح كما تقدم كانه يقول اذا لم يصدق نفس الامر على الذهن باعتبار ظرفيته للكواذب ما هو موجود في

الذهن لا في نفس الامر وكذا وجد الاربعة موجودة فيها باشارة الى مادة اجتماع الذهن ونفس الامر وتصريح بمادة

اجتماع الموجود في الذهن والموجود في نفس الامر ولعله يشير بهذا التصريح مع التفريع المذكور الى ان الموجود في الذهن اعم من الموجود

در سطر ١٣ قوله وجه كونه ثابتا ان اشكال قوي يستصعب حله وهو ان كل مفهوم سواء كان تصوريا او تصديقيا له تحقق في نفس

الامر اذ ما من مفهوم من المفهومات الا وهو شيء كالمفهومية او كونه موجودا في ذهن من الاذهان والقضية الكاذبة

لها الكاذبية والمعلومية وسائر الاشياء كذلك من المفهومات في الواقع لا يصح ان لا تقول بها بجبر يكون عليها بها وثبوت

الشيء في الواقع الشيء يستلزم ثبوت المثبت له بديهة واتفاقا فيلزم ان يكون القضايا الكاذبة

صادقة فيكون كاذبة وصادقة معا ويلزم كذب القضايا الصادقة فيكون صادقة وكاذبة

فلا يكون اجتماع للنقيضين محالا بل كلا الامر ويلزم ان يكون الخمسة زوجا فيكون

فردا وزوجا فلا يصح قول الشارح فيكون موجودا في الذهن والموجود لا في نفس

الامر وتحقق النسبة المقررة بين الموجود في الذهن والموجود

في نفس الامر وقد يقرر هذا بوجه آخر بان قول

الشارح فيكون موجودا الا ان كان كاذبا

لا ينفعه وان كان صادقا

يلزم ان يكون الخمسة

زوجا في نفس الامر لثبوت الموجود في الذهن لزوجية الخمسة والذي يخطر بالبال في حل هذا الاشكال بان الموجود في نفس الامر

لما فى نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان اراد بها ما لا يكون موجودا فى الخارج وان كان موجودا فى نفس الامر فلا نسلم ان الابتناء عليها يصلح علة للاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة والبطؤ والجهة على الوجه المحسوس والمرصود بالآلات الرصدية وينكشف بها احكام الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها فى عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود فى نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ان وجوده ليس متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة فى حد ذاتها سواء وجد فارض او لم يوجد اصلا وسواء فرضها او لم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود فى الخارج موجود فى نفس الامر بلا عكس كلى ومن الذهن من وجه لامكان ملاحظة الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودة فى الذهن لا فى نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية الاربعة موجودة فيهما ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا ولما انجر عنان البيان على القسم الاول ما كان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا فى اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

القسم الثانى فى الطبيعيات قيل اى فى مباحث الاجسام الطبيعية

اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول مباحث الاجسام الطبيعية هى بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعى موضوعها فالمال واحد فاوجه اولوية ما ذكرت فاقول لا نسلم ان المال واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعى من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هى مباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمنا فلا شك ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثانى فى الحكمة الطبيعية واذا امكن حمل كلامه على مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله على ما يؤول اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما ياتى من قوله والقسم الثالث فى الالهيات على مباحث الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التى هى نظيرها على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران قوله ذكروا ان الجسم الطبيعى جوهر قابل للانقسام فى الجهات الثلث اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شئ من افراد المعرف لان القابل بالذات للانقسام فى الجهات الثلث منحصر فى الجسم التعليمى اى الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث و قد صرحوا بذلك وان ارادوا القابل فى الجملة يصدق التعريف على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة فى الفلكيات والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لها او خاصة باحدهما

حواشي صفحه ١١ در سطر ٣ قوله فاول لا نسلم اه هذا المنع انما يتوجه اذا قرر الكلام بطريق الدعوى كما قرره مع ان له ان يمنع قوله لان الجسم الطبيعي اه لا منع النتيجة وذلك

[illegible]

الا ان يكون مع المصنف في القائمة ما ذكره فلا تنافي حينئذ

سطر ٦ قوله الطبيعيات

التي او حينئذ انه اذا احوال الطبيعيات مع ما ذكر كان عاريا عن القائمة المذكورة و ولا يخفى

التعريف على شئ [illegible] الاقسام [illegible] بالرجوع الى البحث [illegible]

ودفع مع كونه غير [illegible] الشبهة كما عرفت بحيث يصدق على الهيولى [illegible]

وبها يحقق

راجع للاستبرق

ما افاده الاستاد روح الله

روحه في رسالة الشوارق من ان

هذا التعريف لبعض القدماء المنكرين

الجزء المحق والانثام في الافلاك واذا كان

كذلك اندفع الايراد برجعين الاول باختيار الشق الاول

والتزام ان الجسم ليس الا الصورة فحينئذ لا ينتقض بالصدق على

الانتقاض بالهيولى فالالتزام على تقدير وجود اومن قرب الجسم يصدق

التعريف [illegible] على القول بنفي الهيولى [illegible]

القسمة [illegible] الوهمية [illegible] يندفع الانتقاض

بالصورة [illegible] الصورة الجسمية ولا يصدق ان يقال

[illegible]

اشارتهم

بل بين التعريف

على ما ذكره الفاضل اولا

ولا يخفى ان الاولى ان الباحث

الاحوال ولا شك انه لا يبحث في [illegible]

من احوال الحركة الطبيعية بل يبحث فيه [illegible]

الاجسام الطبيعية فكلام الفاضل اولى فقيه انه

اطلاق الباحث واراده الاحوال مستبعد جدا والظاهر

من الباحث المسائل ولو فسرنا الطبيعيات باحوال الاجسام الطبيعية

لكان اولى من تفسيرها بباحث الاجسام الطبيعية كما ذكره المحشي

ايضا سطر ١ قوله وذكر وان الجسم اه [illegible] وجوده في الخارج كان لا

موضوع [illegible] المنتزع [illegible] بحسب هذا التعريف بظاهره [illegible]

الواجب شئ مع انه لا يطلق عليه الجوهر [illegible]

[illegible]

حواشي صفحه ١٢ در سطر ١ قوله في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اه الاقوال بجملتها للجزء الذي لا يتجزى مذكورة في هذا الفن لكونه مقدمة لمبحث الهيولى والصورة الذي [illegible]

[illegible]

النقطية والكرية وتقتضي لبيان الوهمية والفرضية لوقوع الاشتباه بينها وعدم [illegible]

فيها كما في الظاهر والشيخ في موضع من الاشارات لم يفرق بينها كما ذكره صاحب المحاكمات و[illegible]

والورود الى كما

من الان الاول ان

الوهم مدرك للمعاني الجزئية

المتعلقة بالمحسوسات لا للمقادير

كما ذكره و[illegible] اجزاء الجسم

[illegible] فلا يكون الوهم مدركا لها فلا يكون

[illegible] من انكار

المتخيلة المدركة للصور [illegible] الوهم لكونه مدركا للمعاني

الجزئية لا يوجد [illegible] بان القسم من القوة

المتخيلة لكن المدرك لتلك القسمة هو الوهم [illegible] القسمة [illegible]

الادراك [illegible] الجواب ليس [illegible] لا توجد قسمة لها

اختصاص بالوهم [illegible] الجواب ان [illegible] القسمة [illegible] الوهم [illegible]

انا نقول توجه منع الاول ان الوسط [illegible] بحيث يتحقق [illegible] ملاقاة الطرفين لزوم [illegible]

ممنوع لجواز ان لا يكون [illegible] ملاقاة الطرفين [illegible] ملاقاة الى آخره

وذلك ظاهر

ويتوقف على الاجزاء اه

الى ارادوا الاشكال الذاتي

[illegible] لجواز ان [illegible]

[illegible] الامر وان ارادوا الاشكال

بحسب نفس الامر فممنوع [illegible] در سطر

١٢ قوله [illegible] اه فيه نظر اما اولا فلان [illegible]

هو الملاقاة [illegible] من الاشارات

[illegible] فلا يصدق هذا التعريف

لا يصدق [illegible] الاجزاء التي لا تتجزى على فرض الوجود والعدم لكونها [illegible]

[illegible] البعد المجرد والعدم كون

البعد المجرد [illegible] ان التعريف يقتضي كون [illegible]

[illegible]

الفن الاول

فيما يعم الاجسام اى الطبيعية وهى المتبادرة عند الاطلاق الى الفهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعى والتعليمى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلاثة فان كان جوهرا فطبيعى وان كان عرضا فتعليمى وهو مشتمل على عشرة فصول

فصل فى ابطال الجزء الذى لا يتجزى

ويقال له الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا والفرضية ما هو بحسب فرض العقل كليا فان قلت لا حاجة الى اقامة الدليل على بطلان هذا الافراد لا يتصور شئ لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما فى الباب ان يكون المفروض محالا قلت المراد من انه لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز القسمة فيه لا انه لا يقتدر على تقدير قسمته ولا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من تلاقى الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثانى لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر اى دخول بعضها فى حيز بعض اخر بحيث يتحدان فى الوضع والحجم محال بالبديهة وايضا فلا يكون وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف وهذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقى الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقى الطرف الاخر فينقسم لا يقال هذا يستلزم ان يكون له نهايتان ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم فى ذاته نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول ان كانت النهايتان حالتين فى محل واحد

بحسب الاشارة فيكون الاشارة الى احديهما عين الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقى الطرفين وان لا يكون وسطا وان كانتا حالتين فى محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم الانقسام ولو وهما اذ يمكن حينئذ ان يتوهم فيه شئ دون شئ كما يشهد به البديهة ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقى واحدا منهما فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا او واحدا منهما وبعضا من الاخر والاول محال والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخرين بل احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام اى انقسام ما على الملتقى او الكل او ما على الملتقى واحد الطرفين لا محالة وينبغى ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى ونحو برهما بان يقال لو امكن تركب الجسم منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما والتالى باطل لما فصل وكذا المقدم ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه لامكن وجود جزء بين جزئين او على ملتقاهما لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار فى فرد فعلى هذا ناسب ان يقول فى صدر البحث فصل فى ابطال تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى اقول يمكن اقامة الدليل على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان يفرض الجزء بين الجسمين وعلى ملتقاهما كما لا يخفى على ذوى الافهام

فصل فى اثبات الهيولى

ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث ووجودها معلوم بالضرورة

لكل جسم من حيث هو جسم فهو مركب من جزئين اى جوهرين يحل احدهما فى الآخر وانما قلنا من حيث هو جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع الجسم جزءً آخر حالاً مع الصورة الجسمية فى الهيولى ويسمى صورة نوعية ويجيب بانها وقد يقال الحلول اختصاص شئ بشئ بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر واعترض عليه بثلاثة وجوه الاول انه لا يصدق على حلول اعراض المجردات فيها لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية الى ذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل لا اتحاد فى الاشارة العقلية اصلا بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهى الى الحال والمحل الحسيين معا الثانى انه لا يصدق على حلول الاطراف فى محالها كحلول النقطة فى الخط والخط فى السطح والسطح فى الجسم لان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه يلزم منه ان تكون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها حالا بعضها فى بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن الثانى بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد تكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت خطا ينطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه وقد تكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذى هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج

من المشير فرسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا خطيا منتهيا الى نقطة منه فتكون الاشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد تكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتداد خطي منته الى نقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على سطح من الجسم المشار اليه او ينفذ في اقطار المشار اليه بحيث ينطبق كل قطعة منه على قطعة من الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحال في تعلق الاشارة قصدا او تبعا على قياس ما عرفت ثم انك اذا فتشت حالك في الاشارة الى المحسوسات ظهر لك ان الاغلب في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم اخذ من المشير منتهيا الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث بان مجرد الاتحاد في الاشارة لا يكفي لحصول الحلول بل لا بد من الاختصاص وهو منتف في الاطراف المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا ان لا يمكن تحقق هذا الشيء بعينه نظرا الى ذاته بدون ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل معنى حلول الشيء

الاشارة فقد يكون امتدادا خطيا وامتدادا سطحيا وامتدادا جسميا

في الشيء ان يكون حاصلا فيه بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كالحلول المعلوم في المجردات اقول فيه نظر لانهم صرحوا بان الحال بحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما اذا كان المكان السطح الباطن للجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الاخر وقد يفهم من ظاهر كلام المص في الالهيات ان حلول شيء في شيء ان يكون مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق على حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة حالة في محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به والاول اعني النعت حال والثاني اعني المنعوت محل كالتعلق بين البياض والجسم المقتضي لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا ما قيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالاخر بحيث يكون الاول نعتا والثاني منعوتا

وان

وان لم تكن ماهية ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان اقول ههنا بحث لان بين الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا مصححا لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب غير حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شيء في شيء اخر بمجرد التعلق الناعت كما سيجيء ويسمى المحل الهيولى الاولى والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد يطلق على الجسم الذي يتركب منه الجسم الاخر كقطع الخشب التي تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية والحال الصورة الجسمية فان قلت انه عد واما مباحث الهيولى والصورة من الالهي فلم ذكره المص ههنا قلت لانه سلك في التعليم مسالك المعلم الاول وقدم الطبيعي على الالهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي المتالف عن الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث ههنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها وانما قدم ابطال الجزء الذي لا يتجزى عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من الالهي ان الاحوال المذكورة فيها لا تحتاج الى المادة في التعقل والوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما والكل من ذلك غني عن المادة اقول هذا الكلام مبني على ان الالهي علم باحوال الاشياء لا تفتقر تلك الاحوال في الوجودين الى المادة والظاهر من عبارة

اكثرهم انه علم باحوال الاشياء لا تفتقر تلك الاشياء في الوجود الخارجي و التعقل الى المادة فتوجيهه ح ان يقال لا شبهة في ان الهيولى لا تفتقر فيهما اليها ولا شك في ان الصورة لا تفتقر اليها في التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي فلما بينوه من ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤها اجساما لزم الجزء الذي لا يتجزى او الخط الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة والسطح الجوهري وهو جوهر لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحال وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المصنف وان كانت اجزاؤها اجساما ننقل الكلام اليها ولا بد من ان تنتهي الى جسم لا مفصل فيه بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم ان يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم ان هذا القول مناف لما صرحوا به من ان الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد منه انه لا ينتهي في الانقسام الى حد يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية

مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم فليس معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في لا تناهي الاعداد فانها لا تصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا بل غاية ما يلزم منه انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل فيها بالفعل ويجوز ان تكون هذه الاجسام المتصلة التي تنتهي اليها الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال ذيمقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه خرط القتاد قيل الظاهر اسقاط لفظ بعض من المتن اقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة للانفكاك الى اجسام متصلة فان قرر ان هذه الاجسام المتصلة قابلة للانفكاك ثبت ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك لا كلها متصل واحد ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل المناسب الاقتصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفصال اي يطرء عليه الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار اي الجسم التعليمي او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى اخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال

قلت يكون اختيار الشق الثاني ذو غاية مالزم عدم تناهي الاجزاء الفرضية واستحالته بما ذكر ممنوع وانما المحال الخروج من

القوة الى
الفعل كان عدم التعين
الاول يمكن دائرة وجوب ينزم
لعدم الواجب المتعين بالذات وهذا اتحاد
عليه وانا في الشارح لا يكفي مع تقريرنا هذا الا منع
منع فعلية الاجزاء واثبات فرضيتها بناء على ان محض التقسيم تبين بتفصيل
لا احداث وتحصيل الشق وتوضيحه ان ذوات الاجزاء موجودة عن وصف الجزئية
موجودة في الجسم قطعا اذ بالتقسيم الذي هو التفصيل لا يحدث ذوات الاجزاء وبه ظهر وجه
ذكره فيه ما فيه وقد يقال في معرض الجواب بشقيه ان الاول ان يختار الشق الاول لكن يقول اذ ليس متناهيا
منقضيا بتركيبه ان لا يكون غير متناه حتام بصير لاحد عدم التناهي مع ان ما لكن خروجه الى الفعل متناه وتفصيله

ان هذا البعض قابل للانفكاك في الواقع فان آخر وبه احوز بها سيأتي في كلام المصنف فالاولى تقرير الجواب عنه ذكر
ان العلم ذلك المنفصل قابل للانفصال كما لا يخفى
الشيخ في الاشارات ذهب بان الصورة الاجزاء والفرضية بحيث انبثت في المقسوم يوافق طبيعة كل منهما
طبيعة المجموع وطبيعة الاجزاء الموافق لذلك النوع فانه يقع بين اثنين منها يقع بين آخرين فاذا
صح على المجموع الانفصال صح على كل واحد لا يجاد الطبيعة المقتضية للاحكام
الا المانع خارجي فان كان زائلا كالصلابة مثلا كان قابلا للانفكاك
مقدور ازالة المانع وان كان لازما انحصر النوع في الشخص
فلا شك ان انحصار النوع متعذر والزم من
ذلك ان يكون تعدد الاجسام
الصغار قابلة للانفكاك

وانت خبير بان هذه الحجة لو تمت لا يجدي في هذا المقام لانه ابطال للسنة الاخص لبقاء احتمال ان يكون الجسم مركبا من اجسام

[illegible] ان الاتصال والحيثيات المعتبرة في الاشياء والذي يستدعي صورة جسمية وهو بهذا المعنى لا يقابل الانفصال والاتصال الا ويعتبر الامر بين شيئين وهو المقابل للانفصال

والقسمة بالكلية كما هو المشهور المسطور في الكتب الكلامية
الصورة الجسمية فيها اذ انطلق الجسم تدريجا او الهيولى باقية كما هي ويترادف عليها الصور وهي القرآن من زمان القطع

ممنوع وهو
افراد عليهم كيف
وقد صرح صاحب الملاك
بان الشيخ في الشفا نص على ان
اختلاف الاعراض الاجزاء بالجرم

مع انهم اتفقوا على عدم جواز حركة
الهيولى والصورة الجرمية وقد اجيب عنه بان طهور
متقرر عندهم بان الانفصال بالتمام يوجب الانعدام لو لا
الشيء لا الانفصال بالوجه الذي يتصور فيه فلزوم حركة الهيولى والصورة
فالاول في الجواب المذكور انه لا يلزم ان يكون بان الهيولى لا يبهم في حد ذاته كما هو المقرر
عندهم والحركة في مقولة لا بد ان يكون شيئا متبدلا ويقتضي ان يكون ما يتعين برهانية الحركة فالانعدام
تعدد الصور المتعاقبة على الهيولى لا لزوم حركتها في الصورة ذاتية اذ يلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين وهو
ان ما بعد ازالة الانفصال التدريجي بان تمام التقسيم بان الاتحاد الانفصال ان الهيولى في كل آن فرض في زمان القطع

لزم هذا الدليل ان يكون جميع الاجزاء مركبة من الهيولى والصورة لجريان خلاصة الوجه فيه فيلزم ان يكون العقول والنفوس المجردة
مركبة منها ايضا هذا يلزم ان يكون كل موجود مركبا منهما اذ طبيعة الموجود بما هي فيلزم تركيب الواجب تعالى منها فيلزم الكل
لما تقرر من ان كل مركب فان مكن فيلزم عدم الواجب فيلزم عدم جميع الاشياء [illegible]
الممكنات بل يلزم تسلسل غير متناهية في كل موجود فيلزم عدم تحقق بسيط خارجي فيلزم تحقق
الكثير بدون الواحد وارتفاع الجواب عما يشتمل المركب مما يعترض النقض
بالوجود واجاب عنه بان الوجود ليس طبيعة نوعية فالكلام غير جار
وانت خبير بان الجواب مشترك كما اشرنا فانه [illegible]
اثبات الهيولى في جميع الاجسام [illegible]
ان يقال كل جسم يقبل الانفصال
الخارجي بانحلال
الاعراض

ولو سلم ذلك على ما هو المشهور بين جمهور الحكماء وذلك الانفصال الخارجي ليس الا بالكلية فيلزم ثبوت الهيولى

في حال الوحدة لان الاتصال لازم للمقدار والصورة فاذا ورد الانفصال انعدم

هويتهما وحدث هويتان اخريان والقابل ما يلزم ان يجب وجوده مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث هويتين او عدم الاتصال عما من شانه هو فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعني من الهيولى لا يخفى عليك انه اشار في هذا الكلام الى ان الهيولى جوهر محل للصورة والتعريف الجامع ما ذكره بعض المحققين من ان الجوهر الوحداني المتصل في حد ذاته لو كان قابلا لذاته لكان تفريق الجسم الى جسمين اعداما للجسمية بالكلية وايجادا لجسمين آخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرء عليه الانفصال وحصل منه جسمان كل واحد منهما ذراع فح لا يكون ذلك المتصل الوحداني الذي كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته بل هو منعدم ولم يكن هذان الجسمان موجودين فيه والا لكان ذا مفصل بالفعل لا متصل في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان آخران من كتم العدم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع المتصل الاول متصلا واحدا ومع المتصلين منفصلا متعددا وكل من ذلك التعدد متصل

واحد

واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا به نعتا له فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمتصلين حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق منهما اقول فيه بحث اذ لا بد لبيان حلول الصورة الجسمية في الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى كما ان البياض نعت للجسم ولا يجدي ما ذكره من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز بالعرض ويمكن ان يجاب بان حلول العرض في شيء يقتضي ان يكون للاول نفسه نعتا للثاني وحلول الجوهر في شيء يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت بمثل القسمين واعلم ان ما ذكرناه هو مذهب المشائين كارسطو والشيخين ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون

كافلاطون والشيخ المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الوحدانى المتصل فى حد ذاته قائم بذاته غير حال فى شئ اخر لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه فى الحالتين فى حد ذاته وهو من حيث جوهره وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله للصورة النوعية التى لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها مركبة من لان الطبيعة المقدارية اى الصورة الجسمية اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اولم تكن والاول محال والا لاستحال حلولها فى المحل المستلزم لافتقارها اليه لان الغنى بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه فتعين افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم الغنى الذاتى الافتقار الذاتى لاحتمال ان لا يكون الشئ غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض كل منهما له عن علة خارجية قال شارح المواقف لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشئ اما ان يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه لذاته كان مستغنيا عنه فى حد ذاته اذ لا معنى للغنى الذاتى سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه ان اراد من المستغنى عن المحل فى حد ذاته ما يكون ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية ممنوعة لجواز ان لا يكون الشئ علة للاحتياج ولا العدم وان اراد منه ما لا تكون ذاته علة لاحتياجه الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه

اولا فلا نسلم استحالة حلول الصورة فى المحل على تقدير الغنى الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا او عرضا عاما وح يجوز اختلاف مقتضاها فى افرادها واستدل الشيخ فى الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التى تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية امر موجود فى الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر وقد تضاف هذه الطبيعة فى الخارج الى الطبيعة الجسمية المباينة عنها فى الوجود بخلاف المقدار مثلا فانه مبهم لا يوجد فى الخارج ما لم يتنوع بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان تكون جسمية الفلك المنضمة فى الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة فى الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة فى الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسميات المتخالفة الحقائق واختصاصاتها التخالف بين الجسميات فى تلك الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج ثم لا بد له من دليل وقد يقال هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم وجوب تساوى افرادها فى الحاجة الى المادة وانما يكون كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها وهو ممنوع لجواز ان

تتمة حاشية صفحه ٢٥ ان الصورة الجسمية نظرا الى نفسها مع قطع النظر عن الامور الخارجة اما ان لا يكون من جزء الى جزء التي في حد ذاته او يكون متناهية الحد وهو مستلزم المطلوب والاول

الهيولى لكانت عرضيا وهو خلاف كلام الشيخ كما سمعت من التعليق الثالث دون العلم الالهي في اشتغال شبهة

الطبيعة البعد

الا مقرونة بالصورة

ليس كذلك لان الطبيعة

الجوهرية التي لا يمكن الا موجودة

الاول في الطبيعة العرضية ان توجد مجردة

فحول بعض انواع الجوهر لا يمكن الجوهرية كالصورة

الجسمية التي هي نوع من الجوهر لها افتقار في حلولها الى الهيولى

البعاد رجبات فيها اقتضت شيئا انتفت مع جميع الخارجيات بخلاف الطبيعة الجنسية فانها لا تقتضي شيئا من حيث انها غير محصلة

دانه

يقتضي شيئا

اذا كانت بنفسها

يقتضيه مع غيره ذلك المقتضي

دعال الكلام في الجنس شيئا لانه ان اراد

بقوله الطبيعة الجنسية غير محصلة انها غير محصلة

في الخارج فهو ممنوع لا تحاد الجنس بالنوع في الوجود

اراد انها غير محصلة في العقل فلا نسلم انها لا يمكن ان يقتضي شيئا

في الخارج والكلام في الاقتضاء الخارجي وكيف يكون كذلك وهو مقوم

بان الشيء اذا كان ثابتا للاعم والاخص كان للاعم اولا وبالذات وللاخص

ثانيا وبالعرض فالتميز اذا ثبت للجسم وكان في المقتضي للتميز هو الجسم اولا فقد ظهر ان

الجنسية يمكن ان يقتضي شيئا على انه ليس مبنيا على وجوب خلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بل على جواز

انتهى واقول فيه بحث لانه ان اراد ان الطبيعة الجنسية مبهمة في حد ذاتها غير محصلة في نفسها بل محتاجة في

التحصيل والتعيين الى انضمام الفصل بخلاف الطبيعة النوعية فانها لا تحتاج الا الى انضمام واتحاد الجنس مع النوع في الوجود

اخ في الجسم فعلا وانفعالا لاجوهر ظاهر ولا يجوز ان يكون بشيء واحد فعلا وانفعالا فيفتح الجسم امران يقتضي احدهما ان ينفعل

بالاخر فالاعراض الفعلية تابعة للصورة والاعراض الانفعالية تابعة للمادة وهو غير تام لتوجه المنع والنقض

وسيذكرها الشارح في الفصل الاتي في تبدل اشكال الصورة مع زيادة لم يذكرها ههنا مع ان النقض

في الجسم لم لا يجوز ان يكون خارجا عنه كالمفارق فاسد ظاهر انه او يكون الفصل في ذاته ويكون

الانفعال مستندا الى عرض من اعراضه كالكيف او يكون الانفعال من عوارض النوع

الذي هو جزء الجسم بان يكون الجسم مركبا من جوهر وعرض وايضا

فينتقض بالعقول فيلزم تركيبها من الهيولى وكذا الواجب

على القول بزيادة الصفات وايضا يجوز ان

يكون الجسم مركبا من الصورة الجسمية

والنوعية بدون الهيولى

ويكون الاعراض

الفعلية

تابعة لاحدهما والانفعالية تابعة للاخرى وايضا لم لا يلزم حلول احدهما في الاخر فلم يثبت الهيولى وايضا ان اريد انه لا

تتمة حاشية صفحه ٣٠ على الصورة الجسمية في بعض الصور كما سلف ويلزم منه عدم انفكاكها عن الهيولى لما ترى في البيان فتأمل فان قلت اما ان يكون متناهية او ذلك لان الصورة لا تكون مقدار

بعض الهيولى لو تركبت من الهيولى والصورة انزل فيه بحث اذا قلنا فلانه لو تركبت الصورة متصفة بالتناهي لكان

لها تناه مخصوص ممنوع اذ الصورة المطلقة لها تناه مطلق والصورة المخصوصة لها تناه مخصوص فلا يلزم التناهي المطلقة

بازاء الشخص

المطلقة والتناهي المخصوص

بازاء الصورة المخصوصة والاحكام

جسام كلها مشتركة في التناهي المطلق وان

ظاهر فلو كانت الصورة المطلقة التي كلا منا فيها

علته وكذا الا زمها فيلزم الاولى اشتراك في التناهي المطلق

والطلاقة جبر ظاهر وزعم بطلانه بالمشاهدة غير لازم واما ثانيا فلان

لا يكون مركبا من الهيولى والصورة ممنوع اذ لو كان كذلك لزم كون الصورة مركبا

مجاز وكذا الصورة بالجزء المشخص لصورة كما بينها ان الصورة لو وجدت بدون الهيولى

يكون متناهية او غير متناهية بالسبيل الا الاول لما مر من التوليد ولا الى الثاني لان علته اما الجسمية فيلزم

يكون الجسم بغير تناه لاشتراك الاجسام في الجسمية وهو محال واما الاعم الجسمية وهو ايضا محال لما مر واما امر عارض

فاما ان يكون زواله او لا فيكون بالعارض الاول فاما ان يتصف بالتناهي والتشكل وقبول التناهي والتشكل يستلزم قبول الانفعال

الفصل فيه ان تكون الصورة مع تعدد المجرد متصفة بالانفكاك فصلا ولم يثبت ان القابل للقسمة ليس الا الهيولى فالازام

بالقسمة الخارجية في شيء التي يمنع ان تلزم الجزء وما في حكمه او يجوز ان يكون شيئا غيره

الصفحة اللذة في الجسمية وذكرا هو قريب من المذهب المذكور في حكمة الاشراق من اثبات عدم تجرد الهيولى

عن الصورة بانه تعتبر من الشق الاول حيث ذكر ان الجسم لو لم ينقسم لكان لعدم الانقسام

وانه انها تستند الى الانقسام لان ما بالذات لا يزول بالغير ولا يكفي اجزاؤه

في عدم تجرد الصورة عن الهيولى فاورد عليه صاحب الاشراق بان هذا غير

مستقيم فانها اذا كانت غير منقسمة لا يلزم ان يكون عدم

الانقسام لذاتها بل يجوز ان يكون ذلك لانتفاء

شرط القسمة فتدبر — در سطر ١١

فلا يكون ان جاء البرهان

ولهذا

الحكم وما اورد عليه من امكان الافتراق بالوجه المذكور مستند الى استحالته انما يتم على الوجه المذكور وجعله بامتناعه

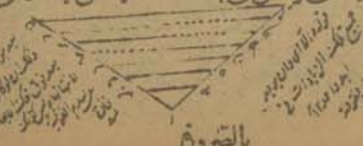
ان يكون لا احتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخصات
كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة
الجنسية بحسب خلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف مقتضى الطبيعة النوعية
بحسب خلاف التشخصات ويجاب بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة
ليس من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية انما هي الطبيعة
الجسمية وهويتها فلما لم يكن للهوية دخل في الحاجة الى المادة كان الحاجة الى
المادة لا يعرضها الا لذاتها فتم

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

لا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل السابق متحدان في المال لانها
لو وجدت بذاتها بدون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير متناهية
لا سبيل الى الثاني لان الاجسام اراد بها الابعاد ولا يخلو عن بعد
كلها متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدء واحد امتدادان على نسق
واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا
الى غير النهاية لامكن ان بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف
اعترض عليه الشيخ في الشفا بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه
غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس يلزم منه ان يكون هناك
بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد منه يفرض فهو لا بد على بعد تحته متناه الا بعد
متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل

الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه
لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج
بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة فيه
وفيه نظر اذ المحال انما نشأ من فرض امرين متناقضين كفرض وجود زيد في عدم
فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط الواصل
بينهما انما يصل بين النقطتين منهما فهما ينتهيان بتينك النقطتين كيف لا ولا
يكون كل منهما محصورا بين الاخر وذلك الخط الواصل بينهما وقيل لا تنقح
هذه المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمة
الاولى ان الخطين الممتدين من مبدء واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض بينهما
ابعادا غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدء
واحد مثل نقطة ا خطان مستقيمان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين
نقطتين متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ح بحيث لو وصلنا
بينهما بخط ب ح لكان مساويا لكل من خطي اب اح حتى يكون ابح
مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ح كنقطتي د ه
بحيث يكون بعدها عن ب ح كبعدي ب ح عن ا ويكون كل من اد
اه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل ضلع

من مثلث اده ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور
كنقطتي ور ونصل بينهما بخط ور حتى يكون كل من اضلاع مثلث
اور ثلثة اذرع ثم نفرض حط ثم ى ع ثم ل م ثم ن سه ونصل
بينهما بخطوط حط ثم ع ل م ن سه على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية
ولنسم خط ب ح البعد الاصل والذي بعده اعني ده البعد الاول و ور
البعد الثاني و حط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثابت ان كلا من
تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله وعلى زيادة ذراع مثلا البعد الاول
اعني ده مشتمل على البعد الاصل اعني ب ح وزيادة ذراع والبعد الثاني
اعني ور مشتمل على ده وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد
من الابعاد المفروضة فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فههنا
زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل
الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد
واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد
بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم من هذا
تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان
في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث
مشتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما



بالضرورة

بالضرورة وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد
الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات فنقول ان امتداد الخطا
الخارجان من مبدء واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزائدة
بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم
المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في
بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين
الخطين بعد واحد غير متناه محصور ابين حاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة
واندفع المنع المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة الثالثة
وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان
كل جملة من الزيادات الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات
في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على الكل المجموع فان كل فرد من افراد
الانسان يشبعه هذا الرغيف ويسعه هذا الدار والمجموع ليس كذلك وقد
يقال اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في بعد واحد وكان مجموع الزيادات
الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد وفيه بحث لانه
ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فسلم ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم
ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد وان اراد به مطلق المجموع
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد الثاني انه لا فائدة

في

تتمة حاشية صفحة (٣١) ولا خفاء في ان منع وجود البصارتين بفرض جهة البعد لفكه كور مكابرة صريحة ثم قال المحاكم يمكن ان يكتفي كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه شبهة فيقال لما

على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه وكان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة ينعكس عكس النقيض

الى الامتداد

بكون في زيادات الابعاد

زيادة بعد غير متناهية لم يكن عدد الزيادات

ات غير متناه لكن الزيادات زيادة فلا يكون

في بعد آخر هو اعظم الابعاد وهو بقطع الامتدادات والآلات

ما كان اعظم الابعاد فتبين وجود بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية

فيكون الابعاد محصورة بين حاصرين هذا شرح الدليل على وجه يحث ظاهر فقد عدد الزيادات غير متناه

يعني انه لا يبعث عند حد لانه غير متناه بالفعل وحينئذ يكون زيادة البعد التي بحسب عدد الزيادات

غير متناه بالمعنى المذكور ويكفي فيما ذكرنا من انه لو لم يكن في زيادة الابعاد بعد غير متناه يقف لا يبعث عند حد لم يكن عدد

غلبه عند الانفصال فهي

در سطر ٣ قوله فيه نظر اه هذا الكلام مذكور في شرح التجريد للعلامة القوشجي وحاصله

منع مقدمة هي ان الآخر هو الانحصار بين حاصرين لزم من فرض وجود البعد الغير المتناهي

مع الامور الممكنة مستندا بما ذكر وقع منع ما ذكره غير موجه كما وقع من ابنه المدقق

در سطر ٧ قوله وفيه ان الشيخ هذه المعترضة اه هذا تعقيب لما

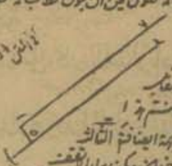
نقلنا عن الشيخ في جواب الاعتراض على البرهان

المذكور بالنظر المذكور تعقيب

حواشي صفحة ٣٨ در سطر ١٤ قوله وفيه بحث لان الحد اه اصل الكلام المصدر بعده بحال مذكور في حاشية

تتمة حاشية صفحة ... لا يزيد ولا ينقص ... الثالث ... مع القرابة وطريق

اما ايضا الزيادة مع المتناهي بقدر متناه وان ابيت عن جواز حركة ب د نقول يمكن ان يكون خط ب د نظيره



مماسة لنقطة

اجزء ذلك القطر

على وجه يكون موازيا لخط اه ولا

شك انه يمكن تحريك الكرة الا ان يجب القطر

لعدم التناهي حركة سلامية فيتحرك بتحريكها ولنسلم في ا

البرهان برهان التحريك وهذا يبطل عدم التناهي في جهة ايضا فتم الثالث

انه لو كان البعد غير متناه لزم مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء جزء الجزء وهكذا اقرارا لا تنقطع

عند عدد ... بيان الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لامكن فيه تعيين اجزاء غير متناهية

كل منها غير متناه بان يفصل من الكل مقدار شبر ولا شك ان الباقي ... غير متناه ثم يفصل من الباقي مقدار شبر ...



ذكرناه وما يقال من انه يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه آنفا المحال قطع

المتحرك المتناهي تلك المسافة في زمان متناه فاقول فيه نظر اولا فان نقول بعد الاغماض عن

كونه مكابرة ان للقطع والمسافة بداية فلو قطع مسافة غير متناهية لكان الغير

المتناهي محصورا بين حاصرين وذلك ظاهر وقد اوا خذ

القطع في زمان متناه ليس انه توقف البرهان

عليه بل يكون الخيش حبق

شيخ دهوان

البرهان على هذا التقرير يرجع الى برهان التطبيق الذي سيجيء فلا يكون برهانا آخر فتدبر ومنها ما ذكره السيد السمرقندي





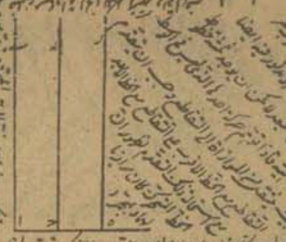


فى فرض تساوى الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد يزيد المقدار فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال التزايد على سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد الاصل نصفه ثم ننصف النصف الباقى ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننصف نصف النصف ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا يمكن تنصيف الباقى الى غير النهاية لان الخط قابل للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات شبرا واحدا بل انقص منه واما اذا كان التزايد على سبيل التساوى او التزايد فهو يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود فى التزايد فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم حصوله من الزائد بالطريق الاولى بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن خروج جميع الاقسام الى الفعل محال ولو فرض خروج جميعها الى الفعل كان البعد المشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون

ما لا يتناهى

ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى المقسم الثانى فلانه لو كانت متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الواحد او الحدود اى حدين او اكثر بالمقدار اى الجسم التعليمى او السطح فان اطراف الخطوط اعنى النقط لا تتصور احاطتها اصلا والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة لتخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انها محاط بحد واحد واكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلث كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الشكل واذا اعتبر ههنا خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية هذا ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون للمحيط الكرة وامثاله شكل والانسب ان يقال الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من الاحاطة سواء كان احاطة للمقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك محيط الكرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا كانت متناهية فى جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره من الدليل لانه لو فرض اللاتناهى من جهة الطول لم يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان متزايدين الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجهما كذلك على اللاتناهى فى العرض اقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها فانها اذا كانت متناهية ولو فى جهة واحدة لكانت

١٤١



الحركة تنتقل من الموازاة الى التقاطع فيجب ان تقاطع مع كل منها اعادة بيان لزوم التقدم المذكور بتصور بان



المقدم بيان الشرطية ان المسافة بغير تلك النقطة ما كانت ثم وجدت فلا بد لها من اول بالضرورة وما بانه ان

مخصوصة من جهة ذلك التناهي فننقل الكلام الى تلك الهيئة فذلك الشكل
اما ان يكون للجسمية اى الصورة الجسمية لذاتها من حيث هي وهو محال والا
لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو
وهو ايضا محال والا لامكن زواله اى العارض والشكل فامكن ان تتشكل
الصورة بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال قد يقال لا نسلم ان تبدل
الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل كالشمعة اذا كعب يتغير شكله
من غير فصل واجيب عنه بانه ان لم يكن هناك انفصال فلا بد من انفعال
وهو من لواحق المادة وتوضيحه على ما ما قرروه ان في الجسم فعلا وانفعالا لا
ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا ففي الجسم امران يفعل باحدهما
وينفعل بالاخر فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة
وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما تحتها من الابدان وتنفعل
عما فوقها من المبادي العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز ان يكون
الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى فيكون الصورة
العارية عن الهيولى مقارنة لها هذا خلف ولعلك تقول ان الحصر ممنوع
لاحتمال ان يكون ذلك الشكل للجسمية مع لازمها او مع عارضها او للازمها مع
عارضها او لمجموع الثلثة او للمباين وحده او مع غيره فاقول لو كان للاول

لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من الثلثة التالية
لامكن ان تتشكل الصورة بشكل اخر واما المباين فمعلوم بالضرورة انه لا
يكون علة لشكل معين للصورة الجسمية الا لرابطة خاصة هناك فاما ان
يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل او لا وعلى الاول ان كان ممتنع
الزوال فنقل الترديد بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور الثاني
قطعا وعلى الثاني ان كان كل من المباين والمعاون ممتنع الزوال رددت الترديد
بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثاني ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرا
مما ذكره المصنف بادنى تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز ان يكون المباين
الممكن الزوال علة للتشكل والصورة معا فبزواله تزول الصورة ايضا ولا
متشكلة بشكل اخر قلت المباين ان كان مجردا فابدي والا لاستحال ان يكون
علة للصورة على ما قرروه في بحث اثبات العقل نعم يمكن المناقشة فيهما بانه
ان يكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة للتشخص كما
ذهب اليه بعضهم وسياتي الكلام فيه وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان
الشكل المعين الحاصل للصورة لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل
الى جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما هو الجسمية او لازمها او عارضها
وكانه مبني على ما ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصورة والاعراض
والنفوس فائضة عن العقل الفعال واما عند المناعنه لانهم ما اقاموا

دليلاً على القاعدة المذكورة على انهم متزلزلون في تلك القاعدة فيستندون

الافعال الى غير العقل الفعال ايضاً كما يظهر بالرجوع الى مباحث الصورة التوعية

والمزاج والميل **فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة** لانها لو تجردت عن

الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية او لا تكون لا سبيل

الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل

الى الاول فلانها ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع

فهو منقسم اي قابل للانقسام على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى لا يخفى عليك

انه لم يرد المتبادر من عبارته وهو ان كل شيء له وضع فهو قابل للانقسام سواء

كان جوهراً او عرضاً لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان

كل جوهر ذي وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة له على ان كل عرض ذي

وضع ايضاً كذلك اذ لا امتناع في تداخل النقاط قطعاً فمراده ان كل جوهر له وضع

فهو قابل للانقسام وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل

عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه مع ما عليه وتارة بانها

جزء للجسم الذي هو جوهر وهذا مردود لان الهيئة المخصوصة جزء للسرير

مع انها عرض ولا سبيل الى الاول لانها ح اما ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون

خطاً جوهرياً او في جهتين فقط فتكون سطحاً جوهرياً او في ثلث جهات فتكون

جسماً اقول لا يخلو الكلام في هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة في ان الشق

الثاني من الترديد الاول هو عديم الوضع مط فان اراد بالشق الاول ذات الوضع

في الجملة فلا نسلم ان ما له وضع في الجملة منقسم في الجهات الثلث منحصر في الجسم

وان اراد ذات الوضع بالذات فمع عدم مساعدة اللفظ لم يكن الترديد حاصراً

ووجب ايضاً حمل الجسم مهملاً على الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي

النظر كما حمل شارح المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم لما سيجيء من انها

لو كانت جسماً لكانت مركبة من الهيولى والصورة وكل واحد منها باطل اما

انه لا يجوز ان يكون خطاً فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال اي

الجوهري محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين قيدهما بعضهم بالمستقيمين

الاضلاع اقول هذا القيد مضر لنا لانه لا يتم المطلوب الا بابطال الخط

الجوهري مط سواء كان مستقيماً او غيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منه

على انه يكفي حينئذ في ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا حاجة الى استقامة

جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا

لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد لتداخل

يوجب خلافه هف قيل ان اراد ان كل خطين اعظم من احدهما في جهة

الطول فسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في الطول بل في العرض وان اراد

في جهة العرض فممنوع اذ لا عظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل

انما هو في المقادير من حيث هي مقادير فالا مقدار له اصلاً لا يمتنع التداخل فيه

حواشی صفحه ٤٢ سطر ١٣ قوله والالکلی

الاقسام اه اقول یتوجه علیه ان الشکل المطلق معلول للجسمیة المطلقة والشکل المخصوص معلول الجسمیة المخصوصة

... [illegible] ...

الشکل المخصوص کما ان الجسمیة المخصوصة المفروضة للجزء

وجه المعية

[illegible]

الجسمیة المطلقة ...

... [illegible] ...

الثالث ان ما قيل لو صح ما ذكره لزم تجرد الهيولى عن الصورة

بجوابات

خلاصة الوجه

كما لا يخفى اه قد ينقض

الدليل بانه يدل على عدم تجرد

الصورة عن الهيولى يدل على عدم تجرد

الهيولى عن الصورة ورد عليه بان الدلالة

على انه لو تم لجاز ان يقال الهيولى ليست قابلة

... [illegible] ...

حواشی صفحه ٤٤ سطر ٣ قوله ...

... [illegible] ...

بوجه من الوجوه وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه من تلك
الجهة فقط وما له مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين
فقط دون الجهة الثالثة وما له مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية
فان قلت فعلى ما ذكرت لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها
اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها
اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام بعضها الى بعض ما له مقدار
في جهة مط فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه اقول اذا فرض الخط
الجوهري بين خطين جوهريين بل بين جسمين فالتداخل هناك محال قطعا
كما صرح به شارح المواقف حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي
لا تتجزى ان بديهة العقل شاهدة بان المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل في مثله
بحيث يصير حجمهما حجم واحد منهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع التداخل
انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء محال في نفسها
سواء تركب الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال ان البداهة تحكم بان تداخل
الجواهر محال مط واما تداخل غيرها فعلى ما فصله المعترض فلا يحسن قوله امتناع
التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير نعم امتناع التداخل في المقادير
انما هو من حيث هي مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان الناظر معترف
بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل للتوسط

بين

بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا
لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه
متوسط هف اقول فساده ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما
اعظم من الواحد اذا كانا متلاقيين في الطول واما اذا كانا متلاقيين في العرض فلا
ولا جائز ان يجب والا لانقسم الخط في جهتين لان ما يلاقي احدهما غير ما يلاقي
الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان تكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه
طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل على ما
مر في الخط واما انه لا يجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت مركبة
من الهيولى والصورة لما مر واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير
ذات وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة
فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز
دون بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة ابدا واجيب بانها بالنظر
الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم تكن هيولى بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق
الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن لا يلزم منه المحال لكن عروض الصورة
لها يستلزم المحال لا يقال الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا بالذات كما
ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع
بالغير يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام عدم العقل الاول

عدم

عدم الواجب من حيث انه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها فى حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض لحوق الصورة اياها يلزم منه محال وقد يجاب عنه ايضا بان الكلام فى هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة فى اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هى الان او كانت فى اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول والثانى محال لان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها فى كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضى حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت فى بعض الاحياز دون بعض لترجيح بلا مرجح وهو محال قيل يجوز ان يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سيذكره اجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه واحدة فلا تصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلى وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى فلا حاجة فى التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا حصلت فى بعض الاحياز فلا بد

ان تخصص كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة لا تقتضى ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوى نسبتها اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فتكون اجزاؤها مفروضة لا موجودة فى الخارج فلا تقتضى مكانا وقد جاز ان تكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال ان الماء اذا انقلب هواء وعلى العكس صار المنقلب اولى بموضع من اجزاء الحيز الطبيعى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته اليها فلتكن للهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز مع تساوى نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب فى الموضع الطبيعى للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل الانقلاب فى موضع الهواء فهو استقر فيه بعده طبعا فالحصول فى ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى التى لا وضع لها اصلا

فصل فى اثبات الصورة النوعية

وهى التى يختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز اى كالفضاء

السكون عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون البعض بل لبائر
اثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا الهيولى لانها قابلة فلا تكون علة
كما سيجيء وايضا هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا تكون
مبدء لامور مختلفة فح اما ان تكون للجسمية العامة اى الصورة الجسمية
المتشابهة فى جميع الاجسام او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت
الاجسام كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب لا يخفى عليك انه
لابد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب فذهبوا الى الاختصاص
فى الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت
متصفة بصورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما فى
الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالمهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة
فلكية لا تقبل الا الصورة التى حصلت فيها وقيل لم لا يجوز ان يكون الاختصاص
بالاثار فى العنصريات لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة
بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفى الفلكيات لان
مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فلا يحتاج الى اثبات الصورة
النوعية وقد يجاب بانا نعلم بداهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلابد
من اختلافهما بامر جوهرى محض واعلم ان دليلهم لو تم لدل على ان لاثار
الاجسام مبدء فيها واما ان ذلك المبدء واحد او متعدد فلا دلالة له عليه

ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل هذا مبنا
لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا امتناع صدور المتعدد عن الواحد
مشروط بعدم تعدد الجهات فى الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا واحدا
بالذات الا انها متعددة الجهات تقتضى لكل جهة ما يناسبها هذا ايضا
يرتفع بها الاشتباه فى كيفية التلازم المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى
ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر
ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه ان الثابت مما
سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى
لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فح ان اراد بقوله
والعلة الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة قبله انها يجب تقدمها على المعلول
بالذات فمسلم لكن لا يحصل المطلوب من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها
عليه بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان بحسب الزمان
والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع
الشكل او بالشكل قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام
كلها فى الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم
لوجوب وجودها الفائض عن العلة المفارقة على الشكل فوجب وجودها

حواشي صفحه ٤٩ در سطر ١١ قوله فكان ان لا تحصره قال بعض الشروح يمكن ان يقال لو فارقت بالصورة فاما ان لا يحصر في حيز اصلا الى اطراف ان حيز

[illegible]

لزوم تركيب الهيولى من الهيولى والصورة وانها لا يلزم ذلك … البديهي في نفع التالف مع انه منقول لا مخالف فيه جوابا كما سيذكره الشارح محرري در سطر ١٥ قوله ولكان ان

لي لو
كانت ذات
الوضع بالذات
والعام لا يستلزم الخاص
بان
يكون جسم وهيولى هي الجزء الاخر
يرد انه ليس … ان يقول
وردها الترديد بين ذات الوضع بالذات وغير
كما عرفت ولا يتوجه المنع المذكور … على الشق
المسند المذكور في الشق الاول غير

ان
يكون من
البديهيات كون
كل جوهر ذي وضع في حيز
ويمكن … الاستدلال عليه
له حيز الحيز البسيط … الشمس ونحو
الى الفاضل الرومي واستصعب تقريره
الا ان يسلم … حصولها في جميع الاجزاء
فانها مبنية على ان الافلاك قديمة محفوظة … وان …

نقول
ان ما يتوهم
من انه لا بد للخارج
ثم انه علة في انتفاء الجزء
والمفروض عدم مدخلية الخارج
ظاهر الفساد اذ المقتضي للجزء الصورة
النوعية الداخلة في الجسم والمرجح هو الا انه
المخصصة وبذلك لا يخرج عن كون الجزء طبيعيا

[illegible]

حواشي صفحه ٥٠
در سطر ٧ قوله
والاول …

التوجيه محرري در سطر ٥ قوله وقد جاز ان يكون
كون هذا جوابا عن سؤال مقدر تقريره ان
الهيولى المقارنة للصورة المتصلة
ان كانت متصلة لا جزء لها
بالفعل الا ان حصول
الكل في المكان محدود
على اوضاع
مختلفة تخصيص الكل بوضع دون وضع تخصيص

اذ الظاهر بعد ملاحظة الترديد في كلام المعترض ان …
الحصول في كل واحد من الاجزاء بالتمام …
في جهة استدل الشروح بقول الصورة …
واما في الشق الثالث …
الاجاز حيز معين …
وقد تقرر ان …
لا يقدر لها
في نفسها
والصورة الجسمية لا يصلح مقتضيا لحصول الهيولى في الكل

[illegible]

حواشي صفحه ٥٢ در سطر ٢ قوله …

ثم انه لا شبهة … وكيف … في ذلك مع تجويز الاحتمال المذكور على المذهب المختار محرري

[illegible]

واقول ليس للجسم جزء مقداري بالفعل حتى يطلب … انه لو صح الدليل المذكور لزم ان لا يكون الواجب تقدم علته … الصورة المعينة لما ذكر ان الكلام في المعينة وهذا لا ينافي

جزءا
في الخارج و
الجزء الوهمي للصورة
النوعية يصلح مخصصا للحيز
الوهمي من الجسم بحيز … كاملة
انه لو صح هذا الدليل لزم ان يكون كل من
الصورة الجسمية والهيولى مركبة من الصورة النوعية
واما اخر واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة

موجودة
للعقل الاول
وكذا العقل الاول الى
وهو للثالث وكذا الى العقل
الموجدة يجب ان يكون موجودة قبل
المعلول والواجب لا يكون موجودة قبل العقل
الاول وكذا العقل الاول لا يوجد قبل الثاني وكذا الى
كل من الواجب والعقول العشرة قديمة بزعمهم فلا ينفك واحد

اثنين
انما نفتقر
في الوجود الى الصورة
للطوارئ المحتاج اليها هو
الصورة المطلقة لا المعينة كما يظهر
على المتأمل في كلامهم اذ يجوز ان يتقدم الهيولى
على الصورة المعينة ويتأخر عن المطلقة وهذا الوجه
الراجح انه لا تحقيق والحق ان توجيه كلام المصنف بالاعم

[illegible]

حواشي صفحه …
مقتضيا للوجود فتدبر محرري
٥٣ در سطره قوله الاشتباه في كيفية
التلازم اه قد تقرر ان التلازم
بين الشيئين في الوجود
اما بان يكون احدهما
علة موجدة
للاخر او يكونان معلولي علة اخرى فاشتبه الحال في الهيولى

الانقلاب وقد ترى في كلام هذا الشارح ايضا ان المقصد
مما في الهداية ازالة الاشتباه في كيفية التلازم
احدهما علة موجدة للاخرى ام لا فلا يصح
قوله ههنا ان الكلام في العلة الموجدة
وما بيان قوله ولم يصح
وجود الهيولى
فرض عدم
الصورة ليس على ما ينبغي بل المناسب ان يقول لم يصح وجود

من الاعتبارات العقلية ولا استحالة في كون المؤثر
حينئذ اعتبارا لا موجودا في الخارج فيلزم
ان لا يكون الصورة علة فاعلية
لتشخص الهيولى محرري
در سطر ١٤ قوله
الا حيث
وجودا اي قبل وجود الصورة متأخرا عن التشخص لان التشخص

[illegible]

ثم کیفیة صورتیة ... ذکره فی المستند للالوئم ان قادر نفی فاعلیته مطلق الصورة الثانیة ان الفاعل هو المفارق لعدم فانه یکون دائما موجودا والکلام فی الصورة من حیث انها
تفتقر الی المفارق بالتی ایا الصورة شرکیه و الثالثة ان الصورة المعینة النوعیة فی الدائم لیست شرکیة العلة بل الصورة المطلقة وهذا نوعیة ما ذکره المحقق الطوسی فی جواب اعتراض

مع الشکل ان لم تتوقف علیه او بان توقف علیه اقول فیه نظر لانه لا یلزم
من نفی ان تکون الصورة علة فاعلیة او قابلیة للشکل نفی العلیة مطلقا لجواز
ان یکون شرطا فلا یلزم نفی تقدمها علی الشکل وایضا المذکور فیما سبق
هو ان الصورة لو کانت علة تامة للشکل لزم الاشتراک المذکور لا انها لو
کانت علة فاعلیة له لزم ذلک بل هو خلاف الواقع وقد یقال الشکل هو
الهیئة الحاصلة بسبب احاطة الحد او الحدود بالمقدار وتلک الهیئة متاخرة
عن وجود ذلک الحد والحدود وهو متاخر عن وجود المقدار الذی هو المحدود
وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن الصورة لوجوب تاخر الکل عن الجزء فاذن الشکل
متاخر عن الصورة بهذه المراتب فکیف یقال انها مع الشکل او متاخر عنه
واجاب عنه المحقق الطوسی بان هذا البیان یفید تاخر الشکل عن مهیة
الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذی ندعیه عدم تاخر الشکل عن الصورة
المتشخصة لاحتیاجها فی تشخصها الی التناهی والتشکل ولا یبعد ان یحتاج
الشیء فی تشخصه الی ما یتاخر عن مهیته کالجسم المحتاج فی تشخصه الی الاین والوضع
المتاخرین عنه فاذن التناهی والتشکل غیر متاخرین عن الصورة المتشخصة
من حیث هی متشخصة وان کانا متاخرین عن ماهیتها هذا ولا یسنح ان یقو
لان الصورة متاخرة عن الشکل قطعا ولقائل ان یقول احتیاج الصورة فی
تشخصها الیهما غیر معقول لانه ان کان الی الجزئی منهما لزم التشخص بزواله

ولیس کذلک فان الشمعة المتشخصة المعینة باقیة مع تبدل افراد التناهی والتشکل
علیها وان کان الی الکلی فذلک باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام
الشکل الکلی مثلا الی الصورة لا یفید تشخصها والشکل لا یوجد قبل الهیولی
فهی اما متقدمة علیه او معه فلو کانت الصورة علة لوجود الهیولی لکانت مقدمة
علی الهیولی بالذات والهیولی متقدمة علی الشکل بالذات او معه بحکم المقدمة
الثانیة فکانت الصورة متقدمة علی الشکل بالذات لان المتقدم علی المتقدم
علی الشیء او المتقدم علی ما مع الشیء متقدم علیه هف بحکم المقدمة الاولی وانت تعلم
ان الحکم بان المتقدم علی ما مع الشیء متقدم علی ذلک الشیء لا یظهر صحته فی التقدم
والمعیة الذاتیین وقد یقال الهیولی متقدمة علی الشکل قطعا بناء علی ان لحوق
الشکل انما هو بمشارکة الهیولی فحینئذ لا یحتاج الی المقدمة الممنوعة فاذن
وجود کل منهما عن سبب منفصل هذا مبنی علی ما زعموا من ان المتلازمین
یجب ان یکون احدهما علة موجبة للاخر او یکونا معلولی علة موجبة لهما
لیتحقق التلازم اذ العلة الموجبة ما یمتنع تخلف المعلول عنه سواء کانت علة
علة تامة او جزء اخیرا منها فهی مستلزمة للمعلول وبالعکس واحد المعلولین
مستلزم لها فهی مستلزمة للمعلول الاخر وبالعکس وههنا بحث لانه ان
اعتبر فی العلة الموجبة الایجاد فلا نسلم انه ان لم یکن احد المتلازمین علة
موجبة للاخر ولم یکونا معلولی علة موجبة لهما لزم امکان انفراد احدهما

عن الآخر وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يلزم ان تكون الهيولى علة فاعلية على
تقدير كونها موجبة فلا يكون وصف العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا
للمقام وليست الهيولى غنية عن الصورة من كل الوجوه لما بينا انها لا تقوم
بالفعل بدون الصورة اى بدون ماهيتها التى تحفظ المادة بتوارد
افرادها عليها ولو زال صورة عنها ولم يعقبها صورة اخرى بها عدمت
المادة فمثال الصورة المتواردة عليها كالدعائم تزال واحدة منها عن السقف
وتقام مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا حاله بتعاقب تلك الدعائم
وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد
بدون التشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة فى وجودها
وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات ان الهيولى مفتقرة
الى الصورة فى البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين
ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا مناف
لما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشىء فى تحققه فلو افتقرت الهيولى الى الصورة فى الوجود لكانت
الصورة علة لها والجواب ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة
الصورة لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى والمذكور
سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة للهيولى فلا منافاة فيه

والصورة مفتقرة الى الهيولى فى تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف
فيهما لم يلزم الدور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى مفتقرة
الى الصورة فى التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لا فى ذاتها بل فى
تشكلها الى ذات الاخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت
علة لتشكل الاخرى فهى من حيث انها متشخصة تكون متقدمة على تشكل
الاخرى ومن مشخصاتها التشكل فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو
انعكس الامر لدار والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهذية بل
بمعنى انه لازم للتشخص من حيث هو تشخص وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها
وتشخصها لا بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب تقدم
اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع استحالة تقدمه
على نفسه **فصل فى المكان** وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة
واكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالى عن الشاغل او السطح الباطن من الجسم
الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى لان الجسم بكليته فى مكانه
مالئ له فلم يجز ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم
فى جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما فى جهة
واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما منقسم فى جهتين
او فى الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهر

ولا يجوز ان يكون حالا فى المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه
ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن فى جميع جهاته والا لم يكن
ما له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوى وهذا مذهب المشائين وعلى الثانى يكون المكان بعدا منقسما
فى جميع الجهات مساويا للبعد الذى فى الجسم بحيث ينطبق احدهما على الاخر
ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذى هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله
الجسم ويملأه على سبيل التوهم وهذا مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا
ولا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل
الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا
لزعمهم انه فطر عليه البديهة وصحفه بعضهم بالمقطور بالقاف اى بعدا له
اقطار ويجب ان يكون جوهرا لقيامه بذاته وتوارد المتمكنات عليه مع بقاء
تشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعنى الجواهر المجردة التى لا تقبل الاشارة
الحسية والاجسام التى هى جواهر مادية كثيفة وح تكون الاقسام الاولية
للجوهر ستة لا خمسة على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثانى وانما قلنا
الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا
مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء
بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان

استحال ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض
وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضى واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد
يجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك
الفرض اقول ان اراد الترديد بين اللاشئ فى الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر
اذ العادة جارية بابطال مذهبى المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل بهما شقى
الترديد الاول بالاول والثانى بالثانى فيلزم ان ما ذكره لا يدل على انه ليس
لا شيئا محضا فى نفس الامر وان اراد الترديد بين اللاشئ فى نفس الامر والموجود
فيها فينسد دائرة المناقشة فى الشق الثانى ولا سبيل الى الثانى لانه لو وجد البعد
مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا
مناف لتجرده فاستحال اقترانه به اى على قبحه الافتقار هف لانه مفتقر اليه فى
الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية
اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما
ممنوعان **فصل فى الحيز** كل جسم فله حيز طبيعى قيل هذا ينتقض بالجسم
المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره اى السطح الباطن من الجسم الحاوى
المماس للسطح الظاهر من المحوى اذ ليس وراءه جسم اخر نعم له وضع ومحاذاة
بالنسبة الى ما فوقه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يمتاز
الاجسام فى الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذى

الشخص الكلي فلو افاد التشخص يشي لكان ذلك الشي منحصرا في شخص وهذا ليس

كذلك

فلا يعد تشخصا

وفيه نظر ظاهر

الا ان يقال اراد به البعد المجرد انه يمتنع

ان اخذ مطلق بحيث يعم المكان الخالي

عن الشاغل يعني الاشي المحض وهو غير مراد لعدم جريان

الترديد فيه فالمراد به البعد المجرد عن المادة او بانه الترديد فيه

باشتراك ما يعده موهوم وهو المكان الخالي عن الشاغل بزعم المتكلمين واما بعد موجود

في الخارج كما ذهب اليه الاشراقيون فتدبر

باستقلاله يعني ان بقاء المكان مع انتقال المتمكن لازم وهو امارة مشهود ولو

والاول خلافه

لكان في

المتمكن ايضا

باقيا بكماله ضرورة انتقاله

مع انتقال المتمكن وهذا باطل

كون المكان هو الصورة او الهيولى لا

يخفى ان المناسب ان يذكر الامارات اولا كما ذكره

ذكره ثم تردد في ان حقيقته ماله تلك الامارة اما هذا او ذاك

ليتبين حقيقته وتحصل الامارة الثانية هي انتقال الجسم عنه ومنه

المنتقل عنه واليه كما لا يخفى بالمكان ولا يتوهم جريانه في الحركة الكيفية

ما ورد عليه انه لا يستقيم في السطح اذ قد ينتقل مع بقاء المتمكن كالطير المتحرك

الجواهر فتدبر ... ١٣ قوله ويكون الاقسام الخ ... الحكماء

في انه ابعاد مع امر المشهود وفيه نظر ظاهر ان الاشراقيين القائلون

بالبعد المجرد الموجودات اقسام الجوهر عندهم اربعة العقل و

النفس والجسم يعني الصورة الجسمية حيث يكون

الهيولى وتركيب الجسم منها ومن الصورة

فالهيولى والصورة والجسم عندهم

واحد والرابع البعد المجرد

المشائين يكون

البعد المجرد واقسام الجوهر عندهم خمسة العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم

مذهب افلاطون وشيعته وهو انه مقدار منفصل من الخارج مجرد عن المادة

من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويستوعبها ما بعد

بعض انه يتعلق البعد به والثالث ما ذهب اليه المتكلمون

منه انه فراغ موهوم موقوف المقدار

والثاني شغله بحيث لو لم يشغله

لكان خلاء فباعتبار

من شغل الجسم

بستره وهو خلاء عندهم هو الفراغ الموهوم مع تعيد ان لا يشغله شاغل فيكون لا شيئا

والمعدوم الاصلي ما يستحيل وجوده خارجيا ينفى ولا يكفي ما اثبته المتكلمون لما جاهروا به ان يكون الابعاد الجوهرية المادية مخالفة بالمهية للابعاد المجردة بل يكفي ان يقول

بقولوا

بالوجود الثاني

لم يكن فرق عندهم بين

اللاشي في الخارج واللاشي في نفس

الامر فيكون المعدوم الخارجي معدوما في

نفس الامر فيبقى ان اللائق ابطال مذهب

المتكلمين تحقيقا للاراء او المناسب تحقيق حقيقة المكان

لا المجادلة فتدبر ... قوله لانه لو وجد البعد مجردا الخ قال بعض

المدققين ونحن نقول ان المكان ليس بعدا مجردا لكن عندنا ما يعتبه

الابعاد

الجوهرية المادية

مخالفة بالمهية للمجردة

وقال الشارح في الحاشية الاولى ليزم

من تمام كلام المصنف سلب النقيضين عن البعد

فان قلت مراده ان المكان ليس بعدا معدوما

ولا بعدا موجودا لا ان البعد ليس معدوما قلت كلامه يدل

على انه ليس بعدا مع صحة ذلك اذا قيل المكان لو لم يكن سطحا لكان بعدا اما

معدوما او موجودا وكلاهما باطلا اما الاول فلعلمنا القطعي بان المكان موجود

الاول ودون الثانية وليس كذلك ما حيث الصورة الاولى يمنع لزوم كونها

...

السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي واورد عليه بانه

لو كان كذلك لزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة وكذا الحجر

الموضوع في الماء الجاري متحركا والمحوي في الصندوق والمحمول

باكرا بين المنتقلين من بلد الى آخر وكذا الحوت الواقع

في الماء الجاري اذا تحرك حركة مساوية لحركة

الماء بحيث لا يفارق سطح الماء

الملاصق وساكنا لتبدل

السطوح عليه

حاجة الى التطويل وهو بدفع النقضات الاخيرات الكذا ان ذكر ما هو الدقيق لانه

انه لو صح الدليل لزم ان يكون المكان خلاء اي بعدا موهوما لانه لو لم يكن خلاء

لكان بعدا موجودا او سطحا وكل منهما باطل بالدليل الذي ... قد ثبت

ان المكان خلاء انتهى ووجه الدفع ما ذكرنا فتدبر وضعف

بطلان كونه سطحا بما ذكر من الدليل فلم يندفع النقض

الثاني انه لو صح الدليل لزم ان لا يكون

المكان احد من الامور الثلثة

الا السطح البعد فهذا

واما الخلاء

لو وجب كون المكان موجودا والخلاء معدوم وقد يقال بهذا الدليل بطل كونه خلاء ايضا

يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو متحيز وليس في المكان لا بعد في ان يكون تلك الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن شيء من اوضاعه ونسبه بالقياس الى ما تحته امرا طبعيا فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء الاجسام الاولى يلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع وترتيب وفي موضع اخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا الآ انا لو فرضنا عدم تاثير القواسر اي الامور الخارجية لكان في حيز معين بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اي امر خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول فاذن انما يستحقه بطبيعته اذ لا يمكن اسناده الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها

على النوبة ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق فتعين اسناده الى امر داخل فيه مختص به يعني الطبيعة وهو المطلوب فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان مع الامور الخارجية التي يعرض خلوه عنها فلا نسلم انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير في وجود شيء بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة قلت هذا وارد على القائل بان المكان هو البعد واما القائل بان المكان هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم كما في المحدد وورد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها جاز ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبعيا بحسب نفس الامر بل على ان له طبعيا على ذلك التقدير الغير المطابق للواقع ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبعيان لانه لو كان له حيزان طبعيان فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه

انه لو صح لزم ان لا يكون المكان سطحا اذ المكان سطح ... كان قائلا

الحركة الاينية
يلزم تشكل الامكنة ...
لم يكن قابلا يلزم ان لا يكون
غير متعدد قابلا للحركة الاينية لانه يلزم
السطح المتلاقي الآخر ما ذكر الحس انه لا يسلم
لزم كون الجسم غير قابل للحركة مع تعدد بعدم قبول
البعد للحركة وما ذكر بانه مفروغ ان ساغ البعد الحركة ثم

[illegible]

جهاز ممرورة ان الهواء او جسم آخر انما ينتقل اليه من الاطراف

بالتدريج
نفي ان تكون الخلو
شواغل الظرف لم يكن
في الوسط خلا وانه قد ثبت اذ
لم لا يجوز عند المتكلمين ان يخلو
... يخفي بحيث لا يكون فيها تأمل
في ان اصلا و الحصول الجواب ان الرفع حركة ...
... ان الاماسة انما يعيد بها الحركة

[illegible]

ولا يكون فيها جسم يجوز ان يتحرك شيء على سطح الا يعرض التحرك فيها

قوله حدود
في السطح المفروض
وهو موجود في الخارج قطعا ولم
يلزم كون الخلاء موجودا او موجودا ...
وانما يتانى ذلك انه لو ثم ما ذكر لكفى ان يقول
قطع بانها فرض تقسيم ... وكان زمانيا او آنيا فقسمه
... ثم ان هذا الكلام ماخوذ ...

[illegible]

حواشي

در سطر ١٣ قوله ولا يجوز ان يكون لجسم ما الخ يرد عليه

ان الجسم
المتمكن مكانه
جزء وله وضع ومحاذ
بها مشار من الحيز فينقسم
بغير المحدد من الاجسام وجوابه ان المراد
انه لا يمكن ان يكون لجسم جزآن بمعنى
المكانين دفعة اذ احصول احدهما فادهم على
ان قول الشيخ لا جزا ما مكان ولا له وضع ... بل

[illegible]

ليس عرضا ذاتيا للجسم فضلا عن كونه طبيعيا او بقية

ان كلام
الشارح ... يدل
على ان الواسطة اذا
كانت لازمة كان العارض
بتلك الواسطة عرضا ذاتيا ليس
كذلك بل يجب ان يكون الواسطة
مساوية وههنا اعم اذ الثاني يعرض للسطح و
الخط والقول فيه نظر اذ ليس في كلام الشارح ...

[illegible]

مطابقة مركبة او نسبت حركة الفلك الا حركة مضافة الى

نوع الفلك
... المخصوص ...
كما زعم ...
در سطر ٧ قوله فيه سبيل الى ...
بين نقيض التعريف بالصورة
لما هو خروج من القوة الى الفعل ...
بحركة وجوابه ان التعريف كما ذكره المتقدمون
يشترطون المساواة بين المعرف والمعرّف ...

[illegible]

وقد فرضناه طبيعيا هف اورد عليه ان عدم الطلب لمكان طبيعي بسبب
انه وجد مكانا طبيعيا لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب
المكان انما يكون اذا لم يكن واجد المكان هو مطلوبه وقيل لشرح هذا الكلام
لو وجد لجسم حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا
يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما مر واما
الثالث فلانه اما ان لا يكون على سمت الحيزين او يكون عليه وحينئذ
اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاولين يلزم ميله اليهما فاذا وصل
الى احدهما عاد الى القسم الثاني وقد تبين بطلانه والاول لا حاجة لاتمام كلام
المص الى هذا التطويل فان محصله انه لو كان لجسم حيزان طبيعيان لامكن
حصوله في احدهما والتالي باطل اذ يلزم على تقديره وقوع الخلف فكذا المقدم

فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو
متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم
متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد او حدود
فيكون متشكلا وقد مر ما فيه فتذكر واما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي
لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اي الامور الخارجة لكان على شكل معين وذلك
الشكل اما ان يكون لطبعه او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر
فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف على تناهي



ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي تناهي ابعاده ولا تستلزمه من حيث
هي وما يعرض للشيء بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث
هو لا يكون عارضا له بذاته وهذا بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فان حصول
الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان
بمعنى البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو وان لم يستند
الى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو **فصل** في الحركة والسكون اما
الحركة فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل بيانه ان الشيء
الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة
فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هف فهو اما بالفعل
من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري
عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث
انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة
وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فالصورة الهوائية كانت للماء
بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة واحدة او على التدريج فهو الحركة اقول
فيه بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات لم تكن لها فلها خروج عن القوة
الى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا
واما ثانيا فلان الانتقال في الجدة والفعل والانفعال والمتى دفعي

عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا ولا فسادا قال ارسطو الحركة قد تطلق على كون

الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض لا يكون هو قبل الوصول اليه

ولا بعده حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهى صفة متخصصة موجودة

فى الخارج دفعة مستمرة من المبدأ الى المنتهى تستلزم اختلاف نسب

المتحرك الى حدود المسافة فهى باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى

تلك الحدود سيالة فباستمرارها وسيلانها تفعل فى الخيال امرا ممتدا

غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم نسبة المتحرك الى الجزء

الثانى فى الخيال قبل ان تزول نسبته الى الجزء الاول عنه تخيل امر ممتد

منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر ممتد

فى الحس المشترك فترى لذلك خطا او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود

لها الا فى التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا

وصل اليه فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه

ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة اذ ليس من شانها الحركة فالتقابل

بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه

الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك فله محرك غير جسمية

اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا على الدوام والتالى كاذب

فالمقدم مثله ثم الحركة باعتبار مقولة هى فيها على اربعة اقسام معنى وقوع

الحركة فى مقولة هو ان الموضوع يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع اخر منها

او من صنف الى صنف او من فرد الى فرد حركة فى الكم كالنمو هو ازدياد حجم

الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويداخله فى جميع الاقطار على نسبة

طبيعية بخلاف السمن فانه زيادة فى الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية فى بعض

الحيوانات هى المتولدة من المنى كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيه

هى المتولدة من الدم كاللحم والشحم والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء

الاصلية للجسم بما ينفصل عنه فى جميع الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف

الهزال فانه انتقاص عن الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة فى شرح القانون

السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية وههنا بحث اذ الحركة فى مقولة

تستدعى امرا واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة وظاهر ان افراد

المقدار فى النمو والذبول لا تتوارد على شئ واحد بعينه لان المقدار الكبير

فى النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان

له المقدار الصغير مع امر اخر ينضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار

الصغير سواء صار متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير سواء صار

متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير فى الذبول لم يعرض لما كان

له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما كان يعرض لجزء ما كان له المقدار

الكبير فحمل المقدار الكبير فى حالتى النمو والذبول متغايران فليسا من الحركة

الكيف وكذا الحال في التسمن والهزال فتخصص في التخلخل والتكاثف واراد
بالتخلخل ههنا ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف
ان ينقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء وقد يطلق التخلخل على
الانتفاش وهو ان تتباعد الاجزاء ويداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش
والتكاثف على الاندماج وهو ان تتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من
الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقة
القوام وغلظه ومما دل على تحققهما ان القارورة الضيقة الراس اذا كبت
على الماء فلا يدخلها فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليه دخلها الماء وما
ذلك لخلاء حدث فيها بالمص لانه ممتنع بل لان المص اخرج بعض الهواء واحدث
في الهواء الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكانا من الخارج ايضا ثم اوجد فيه
البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه وعاد بطبعه الى مقداره الذي كان له
قبل المص فدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظاهر
ان التكاثف ههنا ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة بان القارورة المذكورة
اذا كبت على الماء الحار جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده
مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي
انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج
وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان تكون للجسم حركة على الاستدارة فان كل

واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان و
يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج اقول
ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع الى آخر
تدريجا ولا نسلم ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان القائم اذا قعد ينتقل
من وضع مع انه لا يتحرك على الاستدارة وثبوت الحركة الاينية له لا ينافي
ذلك ولا ظهر ان الحركة واقعة في بواقي مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلانه
اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته
اضعف من سخونة الآخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني
الاشدية الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا وكذلك اذا كان
الجسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر
مقدارا من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على
اشرف اوضاعه ثم تحرك الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم في
هذه الصور ايضا من اضافة الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة
اذا تحركت الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج
تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة
الى اشد منها بالتدريج تحرك من تسخن الى اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد
اي قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفاء يشبه ان يكون الانفعال

حقيقتية والقرطبة متدبجا ولايجتمع بشادة الكوثر عدم صدق تقريب النوع مع الماء المذكور كما بيناكمينه ثم قال العلامة الشريف المحقق ان الشوق الفتوفي والذبول من قبيل حركة الكمية والمقادير [illegible]

[illegible]

حيثما مسافة كذا كما لا يمكن ان يفرض في المقولة فرد

منفصلات واقول علاقته الجواب ان المتحرك منتصف

بفرد واحد منها

من المبدأ الى المنتهى

النقد وكسب الغرض ورتبها

اختلاف النسب ولا يخفى انه

بافيته كما لها او نقول لا يجوز بقاء نسبته

منتسبة من المبدأ الى المنتهى والا لم يكن المتحرك متحركا

[illegible]

[illegible]

في غير منتج وذهب بعض آخر الى انه حركة الفلك الاعظم

فكو نظير

فان كان الزمان

كذلك

لا لان المحققين من المتكلمين

الا فعند سطو ستايجوا الى

انه امر موجود هو مقدار حركة الفلك الاعظم

واختاره المصنف لا يخفى ان المذاهب المشهورة

في حقيقة الزمان ثمة حقيقي

[illegible]

في شيء دفعيا اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وذلك
لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما ما هو الآن
فاذا فرض زمانان يشاركان في آن فقبل ذلك الآن يستمر للموضوع مثلاً
بالقياس الى الزمان الثاني وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول
الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود
غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن
اذا فرض مكانان بينهما مسافة منقسمة وكان الانتقال من احدهما الى الآخر
تدريجا فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر و
المغرب مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا الحركة اما ذاتية او عرضية
لان ما يوصف بالحركة اما ان يكون الحركة حاصلة بالحقيقة فيه اولا بل يكون
الحركة حاصلة في شيء آخر يقارنه ويوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء فالحركة
المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم
والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان اراد بها
مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان تكون مستفادة من خارج اي من متميز عن المتحرك
في الاشارة الحسية اولا تكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله فان لم تكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون اذ الميل على ما ذكره الشيخ في رسالة
الحدود كيفية بها يكون الجسم مدافعا لما يمنعه وهي عديمة الشعور قطعا فان حملت

على الاول فالمراد تحريكها وان حملت على الثاني فيكون المراد ان يكون لمبدئها
شعور والحمل على الاول اولى بالعبارة فان كان لها شعور قيل مجرد الشعور
لا يكفي في كون الحركة ارادية كما في الساقط عن علو مع شعوره بسقوطه بل اذا كان
لها شعور وارادة معا فهي الحركة الارادية اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل
هنالك هو الطبيعة ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها
شعور فهي الحركة الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
فيه اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة لا القاسر والا لزم من انعدامه انعدامها
بل هو معد **فصل** في الزمان اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ
والترك الاولى ترك الاخذ لتكراره وجدت البطيئة قاطعة لمسافة اقل من
مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها واذا كان كذلك كان بين
اخذ السريعة وتركها امكان اي امر واحد غير المسافتين والحركتين يمتد يتسع
قطع مسافة معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين قال
الامام هذا مبني على وجود حركتين تبتديان معا وتنتهيان معا وليست
هذه المعية الا المعية الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان
فيلزم الدور وايضا هو مبني على وجود حركتين احديهما اسرع والاخرى
ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور آخر

واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته المخصوصة اعني كونه كما ومقدارا للحركة ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في ثبوت المعية والسرعة والبطوء فلا دور واقول يمكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم بهذا حتى يلزم الدور وفيه ذا الامكان قابل للزيادة والنقصان

فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ او الترك يتفاوت مكاناهما وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة قيل لانه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة وهي كما انها واقعة في اجزاء الزمان واقعة في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الآخر

فهيهنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعني من الزمان وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم فهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا والثاني امر منقسم موهوم لا وجود له في الخارج فانه كان الحركة بمعنى التوسط يفعل الحركة

بمعنى القطع كذلك الآن امر الذي هو مطابق لها وغير منقسم يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة والنقصان بالذات وليس مركبا من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فلو تركب الزمان منها لتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى فيكون مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع ولا يخلو اما ان يكون مقدارا لهيئة قارة المناسب ان يقول لامر قار او لهيئة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود شامل للجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها لا تشتمل الجوهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض في العرض لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا لهيئة قارة والا لتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار لهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب وفيه زيادة بيان له في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض فانه ليس بزماني الا ان مقتضى التقدم الزماني

ان يكون المتقدم فى زمان سابق والمتاخر فى زمان لاحق فلو كان ذلك
التقدم زمانيا لزم ان يكون الامس فى زمان متقدم واليوم فى زمان
متاخر عنه وننقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم ان يكون هناك
ازمنة غير متناهية منطبق بعضها على بعض وانه محال بالضرورة وح بجوز
ان يكون تقدم عدم على وجوده ايضا غير زمانى وقد يجاب بان التقدم الزمانى
لا يقتضى ان يكون كل من المتقدم والمتاخر فى زمان مغاير له بل يقتضى ان
يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية
لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شئ من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج فيهما
الى الزمان وان كان احدهما زمانا والاخر ليس بزمان احتيج فى الاخر الى الزمان
دون الاول وان كل واحد منهما زمانا لم يحتج فى شئ منهما الى زمان زائد عليه وذلك
لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما عداها ثانيا
وبالعرض وقيل يدل على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو اتجه
ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية
ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه
ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت
امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لماذا قلت انه
متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال عند قولك امس متقدم على اليوم

انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ فى مفهوم لفظ امس كما ان التاخر عن اليوم
ماخوذ فى مفهوم لفظ الغد فلو قيل لماذا قلت امس متقدم على اليوم كان كما
لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا انما
يعد سخيفا وكما ان انقطاع السؤال عند قولنا ذلك كانت فى الزمان المتقدم
وهذه كانت فى الزمان المتاخر لا يدل على ان التقدم عرض اولى للزمان فكذا
انقطاع الزمان عند ما ذكرتم لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا
بمعنى عدم الواسطة فى الاثبات لا فى الثبوت وهذا هو المطلوب كما لا يخفى

فيكون قبل الزمان زمان هف وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده

بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان هف

الفن الثانى فى الفلكيات

وفيه ثمانية فصول **فصل** فى اثبات كون الفلك مستديرا وبيان ان

فيها جهتين لا يتبدلان احدهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا كان منكوسا
لم يصر ما يلى راسه فوقا وما يلى رجله تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق
بخلاف باقى الجهات فان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب
خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار
قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى الاشارات
ومنتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى الاول قيل ان جهة الفوق هى محدب

البطيئة لان مقدار الحركتين واحد وجو الزمان فاذا انطبق كل منهما على الاخر فكان مسافة [illegible]

بلا تفاوت مع ان

مسافة البطيئة اقل من مسافة

السريعة فالقول بانه يعني جوهر وتقرر الاشكال

على ما قررنا ادق واحسن مما اشتهر من العلوم [illegible]

الآن الابطاء المسافة لشيء واحد مسافة مع ان كلا من الحركتين فيه

للزمان وليس الا الانطباق لانطباق السريعة على المسافة الطويلة والبطيئة على [illegible]

القصيرة وانما قلنا ان ما ذكرنا احسن اذ الزمان مقدار الحركة والقول بان الحركة [illegible]

فيه الجلاء عن ساحة انواع المسافات من الاتفاق الكمية لا اتحاد الكمية وكونه ادق [illegible] ثم اقول على التقرير

يعني الاشكال بجهة مقدر من ان الحركة مقدارين احدهما الزمان والثاني المقدار الذي [illegible]

مقدار الحركة غير منقسمة [illegible] فاذا كان مقدار غير قار تحقق بدون مقداره

الآن يلزم ان له مقداران والآن الزمان لم قام احدا ورد عليه المنع المذكور [illegible]

ودر سطر ١٣ قوله لكن [illegible] غير قارة [illegible] بالهيئة الغير القارة غير الزمان والاولى كون الزمان

حركة وكونه مقدار [illegible] الاتم لا منافاة بالصورة [illegible] غير قارة

مع انها [illegible] حركة [illegible] الكمية [illegible]

ذلك مقولة يكون من جنس [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] القار

[illegible] حركة [illegible]

المستوى وبحدوث الهيئة الغير القارة التي هي الى النهاية [illegible] الهيئة الغير القارة

بان يكون [illegible] بالبحث ولعل المنع مكابرة للعلم الضروري بان [illegible] القيام فوق [illegible]

او اعتراض [illegible]

اولا [illegible]

عدم تبدل الجهتين [illegible] در سطر ١٥

قوله ثم اذا توجه الى المغرب [illegible] ان اريد تبدل حقايق

غير الجهتين فهو ممنوع وما اورده لبيانه مقدوح وان اريد تبدل

الاسم فهب انه تم لكن المطلوب غير لازم اذ اليمين مثلا شيء من المحدد [illegible]

في جانب [illegible] فهو اسم باعتبار اضافة وعند تبدل الاضافة يتغير الاسم دون الحقيقة

والجهة حقيقة انما هي حقيقة المسمى وتبدل الاسم لا يستلزم تبدل الحقيقة انتهى وانت تعلم ان حقيقة

اليمين ليست قطعة من سطح المحدد [illegible] باعتبار الاضافة [illegible]

[illegible] الواقع هناك منطبقة على طرف الخط ولا منع من ذلك [illegible] الجسم [illegible] الخط [illegible]

وهو ظاهر ولا يحصل بالخط المتوهم ذات غير حاصل هناك حتى يكون منكرا [illegible] من الامر [illegible]

وتقييده بظاهر [illegible] المذكور شيء آخر صالح لانطباق طرف الخط المذكور

عليه فاذن مركز العالم [illegible] غير منقسم من الجسم متعين متعين

متعين فيه فالحكم بان نقطة رأس المخروط [illegible]

مركز العالم [illegible] ذات [illegible]

متعين ولا يلزم من كون المتعين

[illegible] اذا ان يكون في التعيين مقصورا [illegible] ان ما ذكر في تحقيق الاطراف [illegible]

على الحصول او ادوا القرب فقالوا الجهة مقصد [illegible]

بالوصول اليه والقرب منه [illegible]

فلان مقصد الحصول والوصول [illegible]

شيئا منها فلا حاجة الى الزيادة

الا با فادة [illegible] ان المقصد

[illegible] الا [illegible]

وفيه كلام [illegible]

[illegible] الذي [illegible] عليه [illegible]

الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثاني قيل هي
مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا
نفذت من فلك القمر كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت
متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها ستة وسبب الشهرة امران عامي وخاصي
اما العامي فهو ان الانسان يحيط به جانبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس
وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذي
وجهه قدّاما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عنده
سوى ما ذكرت وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست ثم اعتبروها في سائر الحيوانات
ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمّموا
اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما
الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل
بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان تمايز بعضها عن بعض يتوقف
على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار
طوله فامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار
عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد العمقي يسميهما باعتبار ثخن قامته
بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد
على قوائم ولا شك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم

ان قيام بعض الامتدادات على بعض مما لا يجب في اعتبار الجهات واذا لم
يعتبر كانت الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس
الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل واحدة منهما موجودة قيل
فيه اشكال لانهم قالوا جهة التحت هو المركز الذي هو نقطة موهومة فلا
يكون موجودة اقول كانهم ارادوا بالموجود في نفس الامر ذات وضع غير
منقسمة في امتداد ماخذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك جسما
مستديرا وانما قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك
لما امكنت الاشارة اليها وقد يقال انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة
من النقاط ولا السطوح من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها
مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط
المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا
في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذي يتوهم المشار
اليه فيه ولما امكن اتجاه المتحرك اليها قيل بالوصول اليها او القرب منها وانما
قيد الاتجاه بهما لامكان اتجاه المتحرك الى المعدوم الذي يقصد بالحركة تحصيله
كما في الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه المتحرك الى المعدوم بالوصول
اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد
لانها لو انقسمت فوصل المتحرك الى اقرب الجزئين من الجهة وتحرك فلا يجوز حركته

في الجهة لانها ما عنها واليها الحركة فلو كانت الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال وح فاما ان تتحرك من المقصد يعني الجهة او الى المقصد فان تحرك لم يكن ابعد الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة منه حركة من الجهة اقول تمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام يستلزم لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات لما مر وح لا بد لها من امر يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان تكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه ايضا بالمحدد فنقول تحدد الجهات ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه والا لكانت الجهتان متخلفتين بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع فلا يكون احدهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذلك البعض لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق هاربان عن التحت والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة من الملاء المتشابه

قيل توجيه هذا الكلام ان تحدد الجهات ليس في داخل نحن الملاء المتشابه فاذا هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء المتشابه متصلة به وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ما لا يوجد فيه امور متخالفة الحقيقة ليكون لبعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو الجسم الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما تعرضوا للملاء المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام على كل من التوجيهين لا يخلو عن تحمل كما يظهر بادنى تامل ومتى كان كذلك كان محددها جسم كري لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هنالك ما هو ابعد والا لتبدلت جهة السفل الى ما هو ابعد منه فصارت فوقا بالقياس الى ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء كان البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غايته اصلا سواء كان الجسم كرة او لا فان كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد من ذلك الابعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكري اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فان قلت لا يمكن تحدد

الجهتين بالجسم الكرى ايضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة في الغاية
بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه والمركز وان كان ابعد الابعاد
المفروضة عن المحيط لكن المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز
ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى
لما وقعتا على ابلغ وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه الممكنة وهو
احديهما ابعد الابعاد المفروضة واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد
المفروضة عن الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان باجسام متعددة وجب
ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن
بعضها في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر وكلما يفرض غاية البعد
عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب من البعض الاخر
وللمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا كان خارجا عنه فالبعد عنه الى اين
فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب ان يكون كرة
والا لم يتحدد به جهة السفل فهو كاف في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه
ويقع المحاط حشوا لا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام
اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهة الفوق القائمة به منتهى الاشارة الحسية فحصل
المطلوب ثم انت تعلم ان ما ذكره المصنف لو تم لدل على كروية جسم محدد للفوق و
التحت يحيط بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع الافلاك

وكذا الاحوال المثبتة في الفصول الاتية فلا تغفل **فصل في ان الفلك بسيط**
اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحقيقة وهذا الرسم
شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط على ثلثة معان اخر الاول ما لا
يتركب من اجسام مختلفة الطبايع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك
والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم مثلا الثاني ما يكون كل جزء مقداري
منه بحسب الحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون
الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء مقدارية هي العناصر والانشار كما
في اسمائها وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحس
مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر والاعضاء المتشابهة
دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي لا بتمامه ولا باجزائه والمستديرة
هي الوضعية واما حركة الجو الزاير ونظائرها فانها تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا
كما صرح به بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة
المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه فانه متحرك الى جهة
وتارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات متحددة قبله لا به وفيه نظر
اذ لا يلزم من ذلك الا تحدد الجهات قبل حركته ولا استحالة فيه وانما المحال
ان يتحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب الاقتصار على ان يقال فالجهات
لا تكون متحددة به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة

المستقيمة ومتى كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما
ان يكون كل واحد من اجزائه اى بسائطه على شكل طبيعي او قسري او يكون
بعضها على شكل طبيعي وبعضها على شكل قسري لاسبيل الى الاول والا
لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة
قالوا لان الطبيعة في الجسم البسيط واحدة والفاعل الواحد في القابل
الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شئ سوى الكرى ففيه افعال مختلفة
فان المضلع من الاشكال يكون جانب منه خطا واخر سطحا واخر نقطة
ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كرى متصل
الاجزاء ولا سبيل الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها
كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة فان تغير
الشكل لا يخلو عن حركة اينية هف لا يخفى عليك ان الثابت مما سبق
استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمفيد ههنا استحالة ان
تكون اجزاؤه قابلة لها وقد يقال اذا كان اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت
جهات حركاتها منقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل
فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددة لها هف وفيه بحث
اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم فهو لم يتحرك
الى الحد جهتى الفوق والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدد والمحدد انما تحدد هما

دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم تقدم جهات حركاتها على حركاتها
لا عليها **فصل** في ان الفلك قابل للحركة المستديرة اى الوضعية لان كل جزء
من اجزائه المفروضة فيه هذا مبنى على ان الفلك متصل واحد لا جزء فيه
بالفعل لا يختص بما اى طبيعة تقتضى حصول وضع معين ومحاذاة متعينة
لتساوى الاجزاء في الطبيعة اورد عليه ان البساطة التي يستدل على ان الفلك
قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما
ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى بعضها دون بعض
وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة فلا بد هناك من
قطبين معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة جدا في الصغر
والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما
بالسرعة والبطؤ مع استواء جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط وصلاحيتها
للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة البطيئة
او السريعة وانه ترجيح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان
يكون لامر عائد الى المحرك وان لم نعلمه بعينه ضرورة كون المتحرك بسيطا وانت
تعلم ان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى كثير
من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع جزء اخر
وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت الحركة المستقيمة تعينت المستديرة

ومتى كان كذلك كان قابلا للحركة المستديرة وقد يقال ان وجوب الوضع

والمحاذاة بطبائع الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة

عليها اذ يجوز زوالها بحركة غيرها تماما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت تلك الحركة

طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا فرضنا وجوب سكون الغير ولاحظناه من حيث

انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه فتعين امكان حركته قطعا

ونقول ايضا يجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير يتحرك به والا لما كان قابلا

للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو يكن في طبعه

المناسب ان يقال لو لم يكن لطبعه مبدأ ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب

لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع ويتناول ماله شعور وارادة فلا يلائم قوله فيما بعد

والا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا معه وان كان بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله

لما قبل الميل المستدير من خارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في طبيعته

مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوي الجسم القليل والذي لا ميل طبعيا

فيه في السرعة كما ستقف عليه وانما استحالة في ذلك وايضا لم يصح قوله فلا يكون

فيه ميل مستدير اصلا وهو ظاهر والانسب ان يحمل الطبع على الطباع والعائق

الطبيعي على المتناول لماله شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل الندرة

مرادفة للطباع كما صرح به بعض المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة وقد ثبت

انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له

فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم علتها وهي الميل المستدير وان اريد بان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم تمامه وايضا ما ذكره هيهنا جار في كل من البسائط العنصرية اذ لا شبهة في امكان الحركة المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة الفلك فيجب ان يكون فيه مبدء ميل مستدير يتحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفي فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدء ميل طباعي ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدء مبدء ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدء ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج اي قاسر لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان حركة ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل معاوقا للميل القسري المخالف اياه في الجهة ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك المسافة والا لكان الشيء اي الحركة مع العائق وهو الميل الطبيعي كهو لا مع عدمه فيل لا يلزم من فرض عدم الميل العائق فيه عدم جميع العوائق فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعائق آخر يقاوم ذلك العائق الميل الذي في ذي الميل

فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم العائق له نسبة لا محالة الى الزمان الاطول وليكن نصفه كان يكن زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا فرضنا ذا ميل آخر ميله ضعف من ذي الميل الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول فيكون نصفه فيتحرك ذو الميل الثاني بمثل تلك القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي مسافة عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة الميلية المعاوقة التي في الجسم وتنقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شيء من المعاوقة التي في الجسم ولا يزداد السرعة او زاد شيء منها ولا ينتقص السرعة لو لم تكن القوة الميلية مانعة من الحركة هف فلما كان الميل الثاني ضعف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني في ضعف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهي مثل مسافة عديم الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويان في السرعة وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان حركة عديم الميل لان السرعة

يزداد وينقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما كان الميل المعاوق
اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان الحركة
اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان
الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان
حركة ذي الميل الاول وهذا ساعتان فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل
وقال ابو البركات البغدادي وجود الحركة من حيث هي لا يتصور الا في زمان
فذلك الزمان الذي يقتضيه ماهيتها يكون محفوظا في جميع الحركات الثلث
وما ازداد عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك الثلثة في ساعة
واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة في
الميل الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل
الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل
الاول فيكون نصف ساعة بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا
واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم
بالفرض الى اجزاء هي ازمنة انقساما لا يقف عند حد وكذلك الحركة متصلة
لانطباقها على المسافة والزمان ولا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة هي حركات
كما ان المسافة لا ينقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان اي
حركة فرضت اذا جزي اي على اي وجه اريد كان كل جزء منه زمان وكان

طرفا

طرف الجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء المسافة
وهو في نفسه ايضا مسافة فهيئة الحركة من حيث هي يصح لها ان يقع في اي جزء
كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا
من الزمان ولا من المسافة بل يقتضي مطلقهما ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم
بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة مخصوصة يقتضي قدرا معينا من الزمان
باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق
ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوق فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق
وبعض منه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلثة
فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام فيها
وما ازداد عليه يكون بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم
القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة الا اذا كان الميل القليل
عائقا ولم لا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معا
كما ان قطرات الماء اذا تنازلت وتكثرت اثرت في نقر الحجر ولا تاثير اصلا للقطرة
فيه وهذا المحال انما لزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا
او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى
زمان ذي الميل الاول وانما لم يتعرض لحركة الجسمين الاخيرين المتحركين بالقسر
الى خلاف جهة ميلهما ولا لاجتماع الامور المذكورة اذ الاول مشاهد لا يتاتى

انکاره واستحالة الثانی مبنیّة علی التناهی بین الامور المجتمعة وهو منتف هنا بالضرورة لکن فرض المیل علی النسبة المذکورة ممکن بمکن ان یقال نسبة مراتب المیل بحسب الشدة والضعف وان کانت غیر متناهیة لکنها عددیة ونسبة الزمان الی الزمان مقداریة وقد برهن اقلیدس علی انه یجوز ان یکون المقدار نسبة الی مقدار اخر لا توجد تلک النسبة بین النسب العددیة فهذا المحال انما لزم من فرض تحرک الجسم الذی لا میل فیه اصلا تحرکا قسریا فیکون محالا ونقول ایضا ان الفلک لا یکون فی مبدء میل مستقیم والا لکانت الطبیعة الفلکیة الواحدة تقتضی الاثرین المتنافیین هف وفیه نظر لانا لا نسلم المنافاة بین المیل المستقیم والمستدیر لاجتماعهما فی الکرة المدحرجة وما قیل من ان المیل المستقیم یقتضی توجه الجسم والمستدیر یقتضی صرفه عنها ممنوع اذ المستدیر لا یقتضی التوجه لا انه یقتضی الصرف ولئن سلم المنافاة فیجوز ان یقتضی الطبیعة الواحدة اثرین متنافیین باعتبارین متقابلین

فصل فی ان الفلک لا یقبل الکون والفساد وهما یطلقان بالاشتراک

علی معنیین احدهما حدوث صورة نوعیة وزوال الاخری والثانی الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتیام ای افتراق الاجزاء واقترانها اما انه لا یقبل الکون والفساد لانه محدد الجهات ولا شیء من محدد الجهات یقبل الکون والفساد اما الصغری فقد تقرر

واما الکبری فلان کل ما یقبل الکون والفساد فلصورته الحادثة حیز طبیعی ولصورته الفاسدة حیز اخر طبیعی لما بینا ان کل جسم فله حیز طبیعی هذا لا یدل علی ان یکون الحیز الطبیعی للصورة الحادثة غیر الحیز الطبیعی للصورة الفاسدة بل هو موقوف علی ان الحیز الواحد لا یقتضیه طبیعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور المتخالفة بالنوع جاز ان تشترک فی لازم واحد وکل ما هذا شانه ای ما یکون لصورته الحادثة حیز طبیعی ولصورته الفاسدة حیز اخر طبیعی فهو قابل للحرکة المستقیمة لان الصورة الکائنة اما ان تحصل فی حیز طبیعی او فی حیز غریب فان حصلت فی حیز غریب فکانت تقتضی میلا مستقیما الی حیزها الطبیعی وان حصلت فی حیز طبیعی فالصورة الفاسدة کانت قبل الفساد حاصلة فی حیز غریب فکانت تقتضی میلا مستقیما الی حیزها الطبیعی ههنا بحث اذ المحدد لا حیز له بمعنی المکان ولا یصح حمله ههنا علی المعنی الاعم منه واما انه لا یقبل الخرق والالتیام فلان ذلک ایضا یتبادر منه ان حصول الکون والفساد بالحرکة المستقیمة ولیس کذلک بل هما یستلزمان لها انما یحصل بالحرکة المستقیمة لاجزاء الفلک والفلک لا یقبل الحرکة المستقیمة فلا یقبل الخرق والالتیام وقد تقرر ان المراد بها هی الحرکة الاینیة مط فلا حاجة الی ما تکلفه بعضهم من انه لا بد للخرق والالتیام من افتراق الاجزاء وافتراقها المستدعیین للحرکة والحرکة اما مستقیمة او مستدیرة

فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول فلما بيّنا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن ولكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للالات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الحافظة للزمان

اي التي كان الزمان مقدارا لها اما ان تكون مستقيمة او مستديرة وقد علمت ان الحركة المستقيمة في عرفهم هي الحركة الاينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية ولا شك ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية والملائم بكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة المستقيمة على ما يقع على الخط المستقيم وتصير حينئذ مجال المناقشة في الحصر اوسع لا جائز ان تكون مستقيمة لانها اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو المسافة لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد

والحركة

والحركة التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع فتكون منقضية بالسكون لان بين كل حركتين مستقيمتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل الوصول قيل عليه لا نسلم ان الميل فاعل الوصول حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معدّ للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يحدث فيه ميل يقتضي كونه غير موصل يعني اللاوصول لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في الجهة اورد عليه الامام بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة اقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانه قد تطلق عليها ايضا ولا شبهة في تلك الاستحالة قال الشيخ لا نضع الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل بالفعل الى السفل البتة بل فيه مبدأ ميل ثابت من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين بصفتي الايصال وازالة الوصول اني اي حادث فان الوصول وكونه غير موصل اني لان حال الوصول اي ما يحدث هو فيه لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى

قيل فيه نظر لانه ان اراد بماسه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجملة فممنوع وقد يقال الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد بتمامه حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا فشيئا وكذا حال صيرورته غير موصل فيه وايضا قد ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا لان رفع الآني آني لا محالة وقد يقال ان الانطباق والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة ثم ان زوال كل واحد منها زماني اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الآخر فلا شك انهما منطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما اي من الطرفين آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تتالي الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى وهي الآنات ويلزم منه تركيب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها على الحركة المنطبقة على الزمان هف هذا يدل على وجود زمان بين الآنين واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون للجسم وصول في الآن الذي فرضناه آن الوصول اليه او عنه فيلزم وجود الميل قبل حد ونيز اذ الحركة عنه انما توجد بالميل الثاني

واعلم

واعلم ان الحجة المشهورة هي ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في آن واذا تحرك عنه بعد كونه واصلا اليه في الآن فلا محالة يصير مفارقا ومباينا له في آن آخر ايضا ولا يمكن اتحاد الآنين والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا له معا فوجب تغايرهما بالذات واستحال تتاليهما بلا تخلل زمان بينهما لاستلزامه القول بالجزء وذلك الزمان زمان السكون اذ لا حركة هناك لا الى ذلك الحد ولا عنه وهذه الحجة بعينها قائمة في الحدود المفروضة في المسافة المتصلة التي تقطعها حركة واحدة وقد ابطلها الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة هي حركة الرجوع فهناك آنان آن يقع فيها ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان عنوا بآن المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين فان طرف الحركة يجوز ان يكون شيئا ليس فيه حركة اصلا وان عنوا به آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين زمانا لكن ليس ذلك الزمان بزمان السكون بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن الابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب للحركة المفارقة وحكم بان اجتماعهما في آن واحد محال لانه يستحيل ان يكون في جسم

ميل الاتصال الى حد والتنحي عنه فوجب ان يكون كل منهما في ان مغاير لأن اخر بينهما زمان السكون كما مر اقول قد ظهر مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة مع ان الذي الى ان اللاوصول آني كما فعله المصنف بعيد جدا فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة والحركة المستديرة يحتمل الدوام آخر الفلك فاذن يكون الفلك اي واحد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم متحركا على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها

هداية يرتفع بها شبهة ما تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا فرض انه رميت حبة الى فوق ونزل في الجو جبل ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه ويرجع حركة لا محالة فيجب توسط سكون بين حركتها الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف في الجو بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها الى السكون لانقطاع الحركة الصاعدة في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها آني ولا يستمر زمانا فانها وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما

الثالث الذي ذكره الشيخ في الشفاء

فاشكال الاول انه من القضية عن القسم الثالث

بدال تلك الاشياء ... الجسم اذا انقسم بزوال الالتصاق وقت تحقق في الواقع كون ... بلا شبهة ... لزوال بالبعد

المقدس ايضا لازم ... الامر انه لا اول لحدوثه كالعر

يجتمعان فان الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما وهو الميل الصاعد عرضية
الاخر وهو الميل الهابط الحاصل فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس
منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه من وضع يده عليه فى
تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضى الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل
زمانية وليس بينهما اى بين هذه الحركة التى توجد فى زمان وذلك السكون
الذى يوجد فى ان هو مبدء ذلك الزمان ويتضرم بعده مما نعتره هذا خلاصة
ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث اذ المراد بالميل العرضى ما لا يقوم بالمتحرك
بل بما يجاوره ويقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول ان الميل الهابط للحبة
ليس من هذا القبيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بيّن وقد يجاب
ايضا بان الحبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت ريحه اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول
الى الجبل فذلك الذى ذكرتم من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزامه للمحال الذى
هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل فى الجو غير مستحيل بل مستبعد لكن الضرورة
يقتضى امورا يستبعدها العقل كما فى الخلاء **فصل** فى ان الفلك متحرك بالارادة
لان حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان تكون
طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك
اى كل من الهرب والطلب فى الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن ان تكون هربا
فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة

فحركته عنها توجه اليها والهرب عن الشئ بالطبع استحال ان يكون توجها اليه
فان قلت لو كان ترك كل وضع فى الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع
لاستحال كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع مرادا وغير مراد فى
حالة واحدة قلت يجوز ذلك من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز
ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك اختلاف
الجهات والاغراض وفيه بحث لانا لا نسلم ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع
بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك وامتناع اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة
بل طلبا لحالة ملائمة فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته المستديرة فحركته اليه ذاتية
هرب عنه والتوجه الى الشئ بالطبع يستحال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا
وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة اسكنته قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة
المطلوبة امرا وراء الحركة يتوصل بها اليه واذا كان المطلوب بالطبع نفس الحركة فلا وقد
يجاب بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التادى الى الغير
فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك
بواسطة نيل الحالة المطلوبة لارتياد حالة اخرى وهلم جرا الى غير النهاية حتى كلما حصلت
له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلذلك يتحرك دائما والمستديرة
الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف مقتضى
الطبع فحيث لا طبع لا قسر وفيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركته المستديرة

طبيعة ان لا يكون له ميل طباعي اعم من الارادية وغيرها فخالف هذه الحركة واذا

لم تكن حركة الفلك طبيعية ولا قسرية وجب ان تكون ارادية وهو المطلوب

فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة

المحركة للفلك تقوى على افعال اي دورات غير متناهية بحسب المدة والعدة

ولا شئ من القوى الجسمانية المتشابهة الحالة في الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه

كذلك فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية

المذكورة لا تقوى على تحريكات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها

فهي قابلة بتجزي الجسم للتجزي الى اجزاء كل منها قوة وكل قوة قابلة للتجزي

فان الجزء اي كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على شئ نسبته الى

اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله والجملة تقوى على

مجموع تلك الاشياء والا لكان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم

مساويا للكل اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر منه في التاثير هف

اذ لا تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة

الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين

في قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت هنالك الا في المحركين

فيجب التفاوت في الحركتين على نسبة تفاوتهما ومتى كان كذلك فالمجموع لي

القوة كلها لا تقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية

من مبدأ معين او على جملة غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع يقوى من ذلك المبدأ على ما هو زائد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق فقيل العدد انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن لانتظام متسقا غير مستحيلة كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم الالوف المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال الزمان في نفسه اتصال الشهور و السنين لانهما لا يحصلان الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى ح الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد عليه ما لا بد منه وهو ان الاتساق ح لا يوجد في اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المطلوب موقوف على اتساق الحركة في نفسها وهو حاصل ولا يلزم فيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونعني بالزيادة على غير المتناهي العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحريكين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدأتين من مبدأين مختلفين احدهما من يوم والآخر من يوم

آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا ان الزيادة بدونه غير مستحيلة و اما الاتساق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره في الحركة اقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبدأهما واحد فان لم يكونا امتدادين كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدأهما واحدا كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين وقد يقال لا نسلم ان التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم المحال لم لا يجوز ان يقع التفاوت في الخلال لاختلاف الحركتين في السرعة والبطؤ فنعلم ان الجزء يقوى على جملة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي بمرات متناهية لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مراتب الانضمام متناهية لان القسمة الخارجية الممكنة للجسم متناهية وما قيل من ان الجسم قابل للقسمة الى غير النهاية فقد سبق تحقيقه على وجه لا ينافي ما ذكرناه فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه

فصل في ان المحرك القريبي بلا واسطة تحريك للفلك قوة جسمانية نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا فان كلا منهما محل ارتسام الصورة الجزئية لان الخيال مختص بالدماغ وهي

سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض في المحلية وتسمى
نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة
فذهب فريق الى ان كل كوكب منها نزل مع افلاكه منزلة حيوان واحد وان نفسا واحدة
تتعلق بالكواكب اولا وتعلقها بافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق
نفس الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسطه فالقوة المحركة
منبعثة عن الكوكب الذي هو كالقلب في افلاكه التي هي كالجوارح والاعضاء التابعة
وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع
للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تبعه الى ان كل فلك من الافلاك الكلية
ذو نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية
على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الراي عدد الافلاك والكواكب جميعا
لان التحريكات الاختيارية يعني الارادية الجزئية لا يقع الا عن ارادة تابعة
في الاغلب لشوق الى طلب امر ملائم ويسمى شهوة او الى دفع امر منافر ويسمى غضبا
ويدل على مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه
كما في الدواء البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور
النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وغير مريد لتناول ما يشتهيه كما
اذا منع مانع من حياء او حمية ثم ذلك الشوق منبعث عن تصور ذلك الامر
الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر تصورا مطابقا للواقع او غير

مطابق وح اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان
التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا يقع منه بعض الحركات
الجزئية دون بعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فمبدء التحريكات الجزئية الارادية
له تصورات جزئية قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور
الجزئي لزم الدور لان تصوره من حيث انه يمنع من وقوع الشركة يتوقف على
وجوده لانا قبل حدوث السواد المعين مثلا لا نتصور الا سوادا معينا
في هذا المحل في هذا الوقت على هذه الشروط والمقيد بهذه القيود وان كان
الوفا لا يكون الا كليا واما تصور مثل هذا السواد من حيث تشخصه المانع
عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده ولو توقف وجوده على
مثل هذا التصور كان دورا واجيب بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف
على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي
يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول
الجزئي في الخارج مبدء لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدء
لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني هذا
لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرح بان الجزئيات
المجردة ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي اكبر
فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة

اولاختلاف الماخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر اولاختلافهما فى المحل من المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالسواد والبياض واجيب بان المفروض تساويهما فيهما اقول تساويهما فى الاعراض باشخاصها ممتنع ومجرد التساوى فى ماهيات الاعراض لايسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها لاسبيل الى الاول لانا نتكلم فى الصورتين من نوع واحد ولاسبيل الى الثانى لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لايجب ان تكون ماخوذة من خارج فتعين القسم الثالث فتكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة فى محل من المدرك غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فينقسم المدرك لامحالة فى الوضع فاهذا شانه فهو جسمانى فهو المطلوب قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لاتقوى على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى الجواهر المفارقة بواسطة تقويتها الجسمانية المنطبعة فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية لاتكون مؤثرة آثارا غير متناهية لا على ان لاتكون واسطة فى صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور آثار لاتتناهى جاز ايضا كونها مبادى لتلك الآثار لانها المباشرة لتلك التحريكات عندهم واذا كانت واسطة فليجز ايضا ان يباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا

بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير واسطة وذلك لاينافي صدور التحريكات الغير المتناهية ههنا بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها

الفن الثالث في العنصريات

وهو مشتمل على ستة فصول

فصل في البسائط العنصرية

وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كما ان اسطقس في اللغة اليونانية وهذه الاربعة من حيث انها تتركب منها المركبات تسمى اسطقسات ومن حيث انها تنحل اليها المركبات تسمى عناصر ومن حيث انها تحصل بتضادها عالم الكون والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منها الى الاخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف الاخر في صورته الطبيعية اى النوعية والا لشغل كل واحد منها بالطبع حيز الاخر المناسب ترك الكل اذ لا يلزم توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالي باطل اذ كل واحد منها يهرب بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد الصور المحتملة للانقلاب اثنا عشرة حاصلة من مقايسة كل من

الاربعة مع الثلثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس والهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض للصنف لبيانها واما الستة الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بواسطتين يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة وصار لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة فلو صح ماذكره لكان اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة وايضا فقد صرحوا بان النار القوية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا يقرب منه في الحجم فلا مجال لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر والنضوب وقيل في ذلك معابن في سيكوه وهي قرية من بلدة مراغة من جبال اذربايجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا والحجر يتخذ بالحيل الاكسيرية ماء وذلك بتصيره ملحا اما بالاحراق وبالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون مياها حادة يحللون فيها اجسادا صلبة حجرية حتى تصير مياها جارية وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير ماء ويتقاطر دفعة من غير ان يساق اليها سحاب من موضع

اجزاء وبعضها من بخار متصاعد والشيخ حكى انه شاهد في بلاد طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالتبخير كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة في الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدّ المنافذ التي يدخل فيها الهواء الجديد والحّ في النفخ والنار ايضا ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان ما ينفصل عن شعلته لو بقيت نارا لرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة فاذن انقلبت هواء وايضا النار الكائنة في كور الحدادين تنطفئ وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات لسائر العناصر والبسائط سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصغرت واجتمعت وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها اي بكيفياتها المتضادة قيل المراد بتضاد الكيفيات هيهنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين الشيئين في غاية الخلاف والا لم يكن الكلام متناولا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما ورد

بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس فكما ان بين السواد والبياض على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر الظاهر ان مذهب ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة وانكسار سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة بل يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج بالماء الشديد البرد تكسر سورة برودتها وكذلك انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسر سورة حرارتها فتحصل كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث يستسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في جميع اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل في جزء آخر اي يساويه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل وهو المزاج

فصل في كائنات الجو

هي ما يحدث من العناصر بلا امتزاج ووجه التسمية ان اكثرها يحدث في الجو اي ما بين السماء والارض اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار وهو اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار مائية تلطف

بالحرارة لا تمايز بينها في الحس لغاية الصغر الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء

يستفيد كيفية البرد من الماء. قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها

بل هي مقدمة تفيد في اثناء البحث حيث قال فان كان كثيرا فقد ينعقد

سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه الكلام بان لا تكون هذه المقدمة مستدركة

ههنا بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع النار

وهي التي تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل وتتكون فيها الكواكب

ذوات الاذناب والنيازك وما يشبههما الثانية الهواء الغالب وهي التي

تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالاجزاء المائية ولا يصل

اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض وتسمى طبقة زمهريرية وهي

منشأ السحاب والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه

اثر شعاع الشمس والطبقتان الاوليان منها مجاورتان للنار والاخريان للماء

فحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخريين يستفيد كيفية البرد من مخالطة

الاجزاء المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها التي اكتسبتها من مخالطة

تلك الاجزاء لوصول اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي

ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف

بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل

بالتكاثف والانجماد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما

ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده

فان وصل قبل اجتماعها ينزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل

بعده ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية

لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا كما اصابه

كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا يسيرا و

تكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان

من تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا

ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة لطافته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد

اي برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع ونسبته الى الطل

كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه

الاقسام المذكورة ولذا قيد المص السبب فيما سبق بالاكثري واما الرعد والبرق

فسببهما ان الدخان وهو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية تلطف بالحرارة

بحيث لا تمايز بينها في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار مختلطين وانعقد

السحاب من البخار واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد من الدخان الى العلو

لبقاء حرارته او نزل الى السفل لزواله مزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا

عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية

بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة وصاعقة

ان كان غليظا ولا يطفى حتى يصل الى الارض فاذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شئ اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد تكون بسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع الى السفل فصار لتمخضه بالحركة وتحلل الاجزاء المائية فما ثابتها هواء متحركا اي ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد تكون لاندفاع يعرض بسبب تراكم السحب وتراحمها او لاختلافها في القوام فيدفع الكثيف الرقيق فيصير السحاب من جانب الى طرف آخر وقد تكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة اي لزيادة مقداره بدون انضمام جسم آخر اليه واندفاعه من جهة الى جهة اخرى فيدافع الهواء ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره فيتموج الهواء وتضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فتقف وقد يحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور له الى جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد تكون بسبب برد الدخان المتصعد الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اي متكيفا بكيفية سمية محرقا وقد يرى فيه حمرة شعل النيران لاحتراقه في نفسه بالاشعة و قيل باختلاطه بقية مادة الشهب او لمروره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فتدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فيضغط تلك

الاجزاء

الاجزاء بينها مرتفعة كانها ملتوي على نفسها وهي الاعصار واما قوس قزح فهي انما تحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر اي الشمس في اجزاء رشية صغيرة صيقلية صفا غير متصلة مستديرة اي واقعة على هيئة الاستدارة وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من افق ادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيري في كل جزء من تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع الشمس ينقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من الطرفين وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان الشفاف لا يرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف آخر واما قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لو صح ذلك لرئي في الجو احيانا شئ غير مستدير على الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير هيئة الاستدارة قلت لما تقرر في المناظر انه لا بد من تساوي زاويتي الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة

لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاف ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية العليا منها لما قربت من الشمس قوي فيه الاشراق فترى الاحمر الناصع واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة الى سواد وهو الارجواني واما ما يتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد هذا بان الكراثي لا يناسب هذين اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها لو كان من اختلاف اجزائها بالقرب والبعد مقيسا الى النير كان الانتقال من احد اللونين الى الآخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان الثلثة متشابهة الاجزاء عند الحس وقال الشيخ لست احصله واما الهالة فايضا انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صيقلية متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ونظر في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون شكله لما سبق وكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لدلالتها على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدث هناك هالة تحت هالة وتكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وتسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة

وقد

وقد حكى الشيخ في الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة وتارة الهالة التي تنقسم على الوان قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلب الى النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي بيانه على ما ذكره المحقق في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال الى آخره فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الآخر وهو المسمى بالشهاب فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفا صار غير مرئية فظن انها طفئت وليس كذلك وان كان الدخان غليظا لا ينطفي النار اياما او شهورا بقدر غلظه وتكون على صورة ذي ذوائب او ذنب او رمح او حيوان له قرون وحكي ان بعد المسيح عليه السلام بزمان كثير ظهر في السماء نار مضطرمة في ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبيه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض تشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل الى جهة ويتبرد بها اي بالارض فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية اذا قل فاذا كثر بحيث لا يسعه الارض وجب انشقاق الارض وانفجر منه العيون قال ابو البركات في المعتبر ان السبب في العيون والقنوات وما يجري مجريها هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل

لها فى ذلك وآخرباق باطن الارض فى الصيف شديد البرد وامنه فى الشتاء فلوكان سبب
هذه استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الآبار فى الصيف ازيد وفى
الشتاء انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق ان السبب الذى
ذكره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذى ذكره المصنف
واحتجاجه فى المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز
ان يكون ذلك سببا فى الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ فى مجارى الارض او كانت
الارض كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فزلزلت الارض وكذا
الريح والدخان وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل وقد يخرج
نار لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن

فصل فى المعادن المركب التام وهو الذى له صورة نوعية تحفظ تركيبه اما ان يكون له نشو
ونماء اولا فالثانى هو المعدنى والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالثانى هو النبات
والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينهض دليل على ان المعدنى والنبات ليس لهما حس
وحركة ارادية وان للمعدنى ليس له تغذ ونمو وغايته عدم الوجدان وانه لا يدل
على العدم ولهذا قال شارح التلويحات المركب ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو
الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدنى وقد يتمسك لشعور
النبات واختياره فى الحركة بما يشاهد من ميلانه عن سمت الاستقامة فى الصعود
اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى تلك

الاستقامة وفى شجرة النخل واليقطين امارات شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا
لاغتذاء المعدنى بما ظهر فى المرجان من هيئة النماء الاشجرة والادخنة المحتبسة
فى الارض اذا كثرت يتولد عنها ما مر واذا لم تكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاط
المختلفة فى الكم والكيف فتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان
يتولد البلور والبلور والزيبق والزرنيخ والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعى او
اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض وغيرها من الجواهر
المشفة قيل فى عد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد
السبعة التى يتولد من امتزاج الزيبق والكبريت ولانه لا شفيف فيه واما الزيبق
فلانه لا شفيف فيه ايضا ولما تقرر عندهم انه يتولد من جسم مائى خالطته اجزاء
كبريتية فى غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد له سطح الا وهو مغشى
بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب هبائى مسحوق غاية
السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابى يحفظها وان غلب الدخان
يتولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اى الزيبق
مع بعض اى الكبريت تولدت الاجسام الارضية اى الاجساد السبعة المتطرقة
وهى القابلة لضرب المطرقة بحيث لا تنكسر ولا تتفرق بل تلين وتندفع الى عمقها
فتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصينى والاسرب
والقلعى **فصل** فى النبات وله قوة اى صورة نوعية عديمة الشعور على الاكثر

يحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في الاقطار المسماة نموا وافعال مختلفة

بالآلات مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالآلات المختلفة

وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد

على تقدير صحته يستلزم ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بالجهات

المختلفة سواء كانت تلك الجهات الآلات وغيرها وتسمى نفسا نباتية

وهي كمال اول وهو ما يتم به النوع اما في حد ذاته كهيئة السرير فانها كمال للخشب

السريري لانه لا يتم السرير في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال

للجسم الابيض لا يكمل في صفة الابيض والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبيعي ليس

المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيئة

السريرية ومنهم من رفع طبيعي على انه صفة لكمال احترازا عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول

قد يكون صناعيا يحصل بصنع الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل

لصنعه فيه لكن يجوز جره على انه صفة جسم اي جسم مشتمل على الآلة ورفعه على انه صفة

كمال اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات من جهة ما يتولد ويزيد

ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء

الشخص وهي القوة التي تحيل جسما آخر الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق تلك القوة

ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه بالحرارة الغريزية او غيرها ولها قوة نامية

لاجل كمال الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم رعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد

في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا قيل احترز عن الزيادة

الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار

يوجب النقصان في بعض آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام

الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف

الصانع الى الشمعة مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة الصناعية في الاقطار

الى ان يبلغ كمال النشو ويخرج به مبدأ السمن والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم كمال

نشوه وقيل هما خارجان بقوله على تناسب طبيعي اي نسبة تقتضيها طبيعة المحل

وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه

لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلامتناع تورم القلب بالاتفاق و

تورم العظام عند الاكثرين واقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره

الثلثة ان يزيد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح

بعض المحققين بان السمن يزيد في الطول ايضا ولها قوة مولدة لاجل بقاء النوع

وهي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ لمثله او تخص

من جنسه ليشمل البغل واعلم ان ههنا ثلث قوى احديها ما تجعل الدم المستعد

للمنوية منيا في الانثيين وثانيهما تهيئ كل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى

في الرحم بعضو مخصوص بان تجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا

للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية

وثانيها التصور مواد الاعضاء بصورها الخاصة بها وتسمى مصورة وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المص ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة هيهنا والغاذية يخدم ب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فلها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل لا يبعد ان يتحد الغاذية والهاضمة واكثر الاطباء كجالينوس وابي سهل المسيحي وصاحب الكامل وغيرهم من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة تبتدئ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث هناك من الطبخ ما لاجله ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص وياخذ استعدادها للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى ان ينتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث الاخرى وهي العضوية فهيهنا حالتان احديهما سابقة على الاخرى فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لا يجوز ان يكون حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستدعت

كل واحدة منها قوة على حدة لصارت القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان تكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون ذلك التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية ومحصلة للصورة الدموية والنامية تقف من الفعل الى حين كمال النشو وتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز فيعرض الموت وقيل هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل بها من الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو اعني الى قريب من الثلثين ثم يتطرق اليها شيء من الضعف فيحصل منه ما يساويه وذلك في سن الوقوف الى قريب من الاربعين ثم يتزايد ضعفها فلا تقوى على تحصيل ما يساوي المتحلل وذلك في سن الانحطاط الخفي الذي لا يتبين اعني الى قريب من الستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى اخر العمر

فصل في الحيوان

وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول فهيهنا بحث لانه ان اراد الاولى من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في النبات فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا وان اراد الاولى من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالمناسب ان يقال

من جهتها ينفعل الانفعال النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الآن يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم من انه لابد ان الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد مثل هذا على تعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست الية من جهة فعلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة ومحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي حس والمراد ان المعلوم لنا من الحواس الظاهرة خمس لا ان ممكن التحقق في نفس الامر او المتحقق فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة مودعة في العصبة المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتقن كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت لتموج الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وكذا ان كان الهواء قريبا منها وليس المراد بوصول الهواء الحاصل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه يتموج ويتكيف ويوصله اليها بل ان ما يجاوره ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين

من

من مقدم الدماغ مجوفتين تتلاقيان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا او يصير تجويفهما واحدا ثم تتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النور والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج شعاع من العينين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسامات التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر يتحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته هيئة مخروطية الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس و غيره قالوا ان مقابلة المبصر للباصرة توجب استعدادا تفيض به صورته على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا يرى شيء واحد شيئين لانطباع صورته في جليدتي العينين بل لابد من تادي الصورة الى ملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل اراد ان انطباعها

في الجليدية معدة لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها
على الحس المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع
ولا بخروج الشعاع الذي في البصر بل بان الهواء المشف الذي بين الرائي والمرئي
يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار والشم وهو
قوة في زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور
على ان الهواء المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب
فالاقرب منه الى ان يصل ما يجاور الشامة فتدركها وقال بعضهم بسبب التجزي
وانفصال اجزاء من ذي الرائحة يخالطها الاجزاء الهوائية فيصل الى الشامة
وقد يقال انه يفعل ذو الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا بتجزو
انفصال والذوق وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها
بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم تغوص هذه
الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو كيفية ذي الطعم وتكون الرطوبة
واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان يتكيف نفس
الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فيغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها واللمس
وهو قوة في العصبة المخالطة لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال
كثير من المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة و
اليبوسة وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل

والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس بالاستقراء الحس المشترك والخيال
والوهم والحافظة والمتصرفة وعد جميعها من المدركة مع ان المدركة منها
هي الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي يعين على الادراك اما الحس المشترك
ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم تجويف
الاول من التجاويف الثلثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس
الظاهرة فهو كالحوض لها ولذا يسمى حسا مشتركا وهي غير البصر لانا نشاهد
القطرة النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ارتسامهما
اي الخط المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو
القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها
صورة القطرة والنقطة وتبقى قليلا على وجه تتصل الارتسامات البصرية المتتالية
بعضها بالبعض فيشاهد خط واحد واعترض عليه بانه يجوز ان يكون لاتصال الارتسام
في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام الاول
وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف
الاول من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات وكان الروح المصبوب
في البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطن بالحس
المشترك اخص وما في مؤخره بالخيال اخص يحفظ جميع صور المحسوسات وتمثلها بعد
الغيبوبة وهو خزانة الحس المشترك فانا اذا شاهدنا اولا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا

ثم شاهدناه مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فلو لم تكن
تلك الصورة محفوظة فى زمان الذهول لامتنع الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل
ذلك وقيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها فى بعض الاشياء الغائبة
عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها
واعترض عليه بان الغائب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية ولا
باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني
لانه لو امكن ان تدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال لامكن ان يبصر ويحضر
ويسمع بباصرة الغير وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه لا يلزم
من كون الغائب الحافظ للصور قوة جسمانية امكان ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية
الغائبة عنا بالاتصال حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته
بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا يرتسم فى قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال كالقوى
الحالة فى الاجرام السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال التعدد يدل على وجوه هذه
القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما دون الآخر كما فى الماء فانه يقبل ولا يحفظ
والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة
وحافظة معا فالقابلة وهى الحس المشترك غير الحافظة وهى الخيال وفيه نظر لان الحفظ
مسبوق بالقبول فهو مشروط به ضرورة فقد اجتمعا فى قوة واحدة سميتموها بالخيال على
ان القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع القبول والحفظ فى شيء واحد

لا يتبلج فى قولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة فى
الدماغ كله لكن الاخص بها هو آخر التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعانى
هى ما لا يدرك بالحواس الظاهرة الجزئية الموجودة فى المحسوسات كالقوة الحاكمة فى
الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه واما الحافظة فهى قوة مرتبة
فى اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعانى
الجزئية الغير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات وهى خزانة القوة الوهمية
واما المتصرفة فهى قوة مرتبة فى البطن اى التجويف الاوسط من الدماغ
وسلطانها فى الجزء الاول من ذلك التجويف من شانها تركيب بعض ما فى الخيال والحافظة
من الصور والمعانى مع بعض وتفصيله عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل فى
مدركاتها بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت متفكرة واذا استعملها الوهم
فى المحسوسات مطلقا سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم فى الصور المحسوسة
مع انه ليس مدركا لها اجيب بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل
منها ما ارتسم فى الاخرى والوهمية هى سلطان تلك القوة فلها تصرف فى مدركا مقابلها
تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فتنقسم
الى باعثة وفاعلة اما الباعثة وتسمى شوقية فهى القوة التى اذا ارتسمت فى الخيال صورة
مطلوبة او مهروب عنها حملت اى تلك القوة الفاعلة على التحريك اى تحريك الاعضاء
وهى اى الباعثة ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب الاشياء المتخيلة سواء كانت

ضارة في نفس الامر او نافعة طلبا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية لان حملها مذا تابع للشوق الى تحصيل الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به الشئ المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او معتقدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لانبعاث هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة وهي التي تعد العضلات بقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها على التحريك **فصل** في الانسان هو مختص بالنفس الناطقة وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات اي الامور التصورية والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكر والروية او بالحدس على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات اي التي تكون تعقلها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العلم الحضوري بنفسها بل هي مستعدة لها وهي اي هذه المرتبة العقل الهيولاني واكثر اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت

صورها في الآتها الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وتسمى العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر اذ ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال فالمراد بالملكة ههنا ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى بها على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات عندي انه لا اعتبار للملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على الاستحضار كافية فيه فاذا احضر المعقولات وذهلت عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة الرابعة ان يطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة في فوعها

فى هذه النشأة وقد تعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا والظاهر انها اما ان
تكون فى دار القرار ومنهم من جوزها فى هذه النشأة النفوس الكاملة التى لا يشغلها شأن
عن شأن فانهم مع كونهم فى جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا فى سلك المجردات التى تنال
معقولاتها دائما واعلم ان العقل بالفعل متأخر فى الحدوث عما سماه المص عقلا مطلقا
لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير ملكة ومتقدم عليه فى البقاء لان
المشاهدة تزول بسرعة وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى المشاهدة
فمنهم من نظر الى التأخر فى الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم من نظر الى التقدم فى البقاء
فجعله مرتبة ثالثة وتسمى معقولاتها عقلا مستفادا ولا يخفى على من احاط بكتب
الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد
الا على النفس فى المرتبة الرابعة او نفس تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان فى الغاية
بان يكون حصول كل نظرى له بالحدس من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية واعلم
ان القوة العاقلة اريد بها النفس الناطقة فانها كما يطلق على مبدأ التعقل للنفس
تطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات وضع
فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر ينقسم على
ما مر فى نفى الجزء ولا سبيل الى الثانى لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها
ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب
انما يتركب من البسائط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فلا يلزم وهو الانقسام بالقوة

غير متناه للبسائط لان الحال فى احد جزئيه غير الحال فى الجزء الآخر انما يتم هذا اذا
كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت مركبة وكل مركب انما يتركب
من البسائط ضرورة امتناع تركب الشئ من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك
البسائط هف ونقول ايضا ان التعقل اى تعقل النفس المجردة ليس بالآلة الجسمانية
والا يعرض لها الكلال لضعف البدن كما يعرض للمبادى الاحساسات والحركات
وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ فى النقصان مع ان القوة العاقلة
اى ما به تعقل النفس هناك تشرع فى الكمال واما الخرافة الطارية فى آخر سن
الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس فى تدبير البدن المشرف
الى الاختلال وذلك الاستغراق يعوق النفس عن تعقلاتها وقد يقال لو كان
تضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما يحس من ازدياد التعقل بسبب اجتماع
علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من الشبان
يقدرون على ما يقدر على مثله الشبان الاقوياء وفى آخر سن الشيخوخة يستولى
الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد
يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل فى زمان الكهولة
اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى القوة العاقلة ونقول
ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا
لافلاطون فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل البدن فهى مختلفة

متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون بالمهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لاجائز
ان يكون بالمهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها فى المهية بشمول
حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما عرفوا النفس به حد لها ولئن سلم فلم لا يكون
حدا للقدر المشترك بين النفوس وهى متخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض المفارقة انما تلحق الشئ بسبب
القوابل اى العوارض المفارقة للشئ لا تفيض من المبدأ الفياض عليه الا بقابل
ذلك الشئ واختلاف استعداداته لان المهية لا تستحق العوارض لذاتها والا لكانت
العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها انما هو البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة
لم تكن النفوس موجودة على التعدد والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان ضرورة
هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان
المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان اخر سابقة لها لا الى النهاية

القسم الثالث فى الالهيات

اى فى مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون لان ما لا يفتقر الى
المادة اما ان يكون مقارنا لها وهو الامور العامة اولا والثانى اما واجب او ممكن

الفن الاول فى تقاسيم الوجود

قيل ارادها الامور العامة لكونها امورا يقسم
المهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات
التى هى الواجب والجوهر والعرض وقيل هى ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها

وقيل هى الشاملة لجميع الموجودات اما على الاطلاق او على سبيل التقابل بان
يكون هو مع ما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات
فان الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض ايضا مع ما يقابله يكون شاملا
لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا اخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين
غرض علمى وهو مرتب على سبعة فصول

فصل فى الكلى والجزئى

اما الكلى
فليس واحدا بالعدد مشتركا بين كثيرين فى الخارج والا لكان الشئ الواحد بالعدد
بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة فى حالة واحدة مثل كونه اسود وابيض معا
ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما يمتنع فى الذات الواحدة الشخصية دون الذات
الواحدة النوعية او الجنسية وقال فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة فى الخارج
ومشتركة بين افرادها وهى فى كل فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك
بين تلك الافراد مجموع العارض والمعروض معا ليلزم اشتراك الشخص الواحد بعينه بين
امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود
فى الخارج هو بحيث اذا نظر اليه فى نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا فى ذاته
غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة فى الخارج
لكانت مع قطع النظر عما يعرضها فى الخارج متعينة فى ذاتها غير قابلة للاشتراك
فيها فلا يتصور كونها موجودة فى الخارج ومشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول
فى النفس مطابق لكل واحد من جزئياته فى الخارج على معنى ان ما فى النفس لو وجد

في اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك التشخص بعينه من غير تفاوت اصلا

يعني لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد واذا وجد متشخصا بتشخص

عمرو كان عين عمرو وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتي على مذهب

من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان الحاصل

فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقائق فالكلي عنده هو الماهيات المعلومة

بها واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاتها الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين

وغيرها اقول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب

وقد يتعين بالطبيعة وح تكون منحصرة في فرد واحد وقد نقل صاحب المحاكمات

عن بعض الفضلاء انا نعقل العوارض المتشخصة فانها ان كانت عقلية لم تتشخص

شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج ومن البين عند العقل ان

تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج

في تشخصه الى العرض بل الحق ان المتشخص هو المبدأ الفاعلي فان التشخص ليس الا هذه

الهوية وهذه الهوية ربما تكون لذاتها وهو واجب الوجود وربما تكون هذه الهوية

بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل هذه للهوية ولا يعني بالمتشخص الا هذا

او ان كل كلي فان نفس تصوره غير مانع من الشركة بين كثيرين بان يقال لكل

واحد منها انه هو والشخص من حيث هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة

الكلية اقول المناسب ان يقال ان المتشخص زائد ليتحقق التقريب ويمكن ان يتكلف

ويقال المراد بالمتشخص فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل التشخص شخصا كما يطلق

النوع على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا ويكون ح جمع التشخص باعتبار افراده

الجزئية **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي

يقال انه واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم فهو قد لا يكون حلا

بالتشخص ولا محالة تكون امورا متكثرة لها جهة واحدة فهي اما مقومة لتلك الامور

او عارضة لها اي خارجة عنها محمولة عليها اولا مقولة ولا عارضة والاول قد يكون

بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع

كزيد وعمرو المتحدين بالناطق والانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان كانت

فيه جهة الواحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المحمول

عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت جهة الوحدة موضوعا

بالطبع لها كالكاتب والضاحك المحمولين على الانسان العارض لهما الخارج عنهما

وامكان حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى

المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحسبه تتمكن من تدبيره والتصرف فيه

دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلقا خاصا بمدينته وبحسب ذلك يدبرها و

يتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان نسبتان متحدتان في التدبير

الذي ليس مقوما ولا عارضا لشيء منهما بل هو عارض للنفس والملك وقد يكون

واحدا بالعدد اي بالتشخص كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وح

قد يكون بالاتصال فهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء
وقد يقال الواحد بالاتصال للمقدارين متلاقيين عند حد مشترك بينهما كالخطين
المحيطين بزاوية وقد يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة الاخر وقد يكون
بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذي لا ينقسم
اصلا كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد اي ينقسم من حيث انه
ينقسم **هداية** قيل لما كان التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يبعد ان
يتصوره المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه في ماهيته فلذا اورد
هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال
لما ذكر المصنف ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة في انه ما هو التقابل
ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه الاثنان قيل اي العرضان فان التقابل
انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر فكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد في الصور
النوعية ايضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد
اراد به الموضوع والمحل على اختلاف القولين في تضاد الصور النوعية وعدمه
ولا يفهم تماشيا من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان المراد
هو الاول والجواز ان يكون ذلك للاشارة الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبر ان الا بالنسبة
اليه من جهة واحدة قيل هذا لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة العارضتين
لزيد من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة المذكورتين ليستا متضايفتين
لان

لان تعقل احدهما ليس بالقياس الى الاخرى واجيب عنه بان مطلق الابوة و
البنوة متضايفتان مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة
وجود المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين كالمقيدين
حتى يتوجه ما ذكروا واقسامه اربعة قالوا لانهما اما وجوديان او لا وعلى الاول
اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان او لا فهما المتضادان
وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي محل
قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب والايجاب وقد يورد عليه
اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه
ولا العدم المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما
في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه نظر لجواز ان يكون احد العدمين
مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين
اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام بالغير وعلى
تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان على شيء كعدم الحول عما من شانه
ان يكون احول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فلان وجود الملزوم للمحل يقابل
انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة للجسم مع انتفاء السخونة اللازمة لها عنه
وليس داخلا في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي
عدما للوجودي احدها الضدان المشهوريان وهما الموجودان المتناسبان لوجه

الحصران يقال الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون السلب جزءاً من
مفهومه وهو اعم من الموجود غير المتضائفين كالسواد والبياض وقد يشترط في
الضدين ان يكون بينهما غاية الخلاف في البعد ويسميان بالحقيقيين وثانيها
المتضائفان وهما الموجودان بل وجوديان تعقل كل واحد منهما بالقياس الى الآخر
كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة فهما امران يكون احدهما وجودياً
والآخر عدمياً اى عدم ذلك الوجود لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع قابل
لذلك الموجود بل الوجودي كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قوله له
شخصه في وقت اتصافه بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوريان كالكوسجية
فانها عدم اللحية عما من شانه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبى لا يقال
له الكوسج وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يتقيد بذلك الوقت كعدم اللحية
عن الطفل او يعتبر قبوله بحسب نوعه كالعمى للاكمه او جنسه القريب كالعمى للعقرب
او البعيد كعدم الحركة الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعنى الجسم الذى هو فوق
الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان ورابعها المتقابلان
بالسلب والايجاب كالفرسية واللافرسية وذلك في الضمير لا في الوجود العيني
اى هما امران عقليان واردان على النسبة التى هى عقلية ايضا ولا وجود لها في الخارج
اصلا وقال الشيخ في الشفا ان المتقابلين بالايجاب والسلب ان لم يحتملا الصدق
فبسيط كالفرسية واللافرسية والا فمركب كقولنا زيد فرس وزيد ليس بفرس فان للا

هذين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد محال وقال ايضا ان من التقابل
الايجاب والسلب ومعنى الايجاب وجود اى معنى كان سواء كان لا وجود في نفسه او
لا وجوده لغيره

فصل في المتقدم والمتاخر اما المتقدم يقال على خمسة
اشياء احدها المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي
لا يمكن ان يوجد الآخر بكسر الخاء بمعنى المتاخر الا وهو موجود معه او قبله كالعلة
العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر اى المتاخر بموجود قيل ينبغى ان يزاد
في تفسيره قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية اقول فيه نظر
لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان
قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر بموجود مغن عنه وان اراد كونه غير مؤثر في
الجملة فمضر لان الفاعل الغير المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا
زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد على الاثنين والثالث
المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب
من مبدأ محدود كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب وكترتب الاجناس
والانواع الاضافية على سبيل التصاعد او التنازل والخامس المتقدم بالعلية
وهو الفاعل المستقل بالتمام اى المستجمع لشرائطه وارتفاع موانعه وعند حكماء
المحاكات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتاثير ام لا واعلم ان التقدم بالعلية
والتقدم بالطبع مشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على

على المحتاج وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص التقدم بالعلية باسم
التقدم بالذات والشيخ استعملها في قاطيغورياس كذلك كتقدم حركة اليد
على حركة القلم وان كانتا معا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحركت اليد فتحرك القلم لا بالعكس
والحصر في الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال للاضبط المتقدم ان احتاج اليه المتاخر
فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه
فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما ترتب
فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما المتاخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيتعدد
اقسامه بحسب اقسام المقدم **فصل في القديم والحادث** القديم بالذات هو الذي
لا يكون وجوده من غيره وينحصر في الحق تعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه
كالفلك والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث
بالزمان هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم انقضى
ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية فالقديم بالذات
هو اخص مطلقا من القديم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث
بالزمان والوقتي مباينة وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة اي بما يكون موضوعا
للحادث ان كان عرضا او هيولى ان كان صورة او متعلقا ان كان نفسا ومدة والثاني
ظاهر لمن تصور مفهومه والاول لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان
قبله كذلك بل ممتنعا الذات لامتناع كون المعدوم واجبا الذات ثم صار ممكنا في وقت وجوده

فلزم

فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هف وذلك الامكان
امر وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي منفي وبين قولنا لا امكان
فلو كان الامكان عدميا لم يكن للممكن امكان هف فيه نظر لان ما ذكره جار في الامتناع
والعدم بان يقال لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق
بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له والحل ان يقال قولنا امكانه
لا معناه انه متصف بصفة عدمية هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك
الصفة العدمية عنه وكما انه فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية وبين سلب الاتصاف
بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال معنى
قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية انما تتحقق بتحقق موصوفها
والموصوف هيهنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو
معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن بمعنى الكلام حيث حمله
على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد كون الامكان
صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين
بون بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا لا امكان له بمعنى
انه لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان
بهما وهذا هو المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه قبل وجوده معدوم هذا ولا امكان
اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون قائما بنفسه لا جائز ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود

انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اى لا امكان اضافة بين الوجود وذات الممكن

فلا يكون قائما بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك الحادث وهو ظاهر

ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به

وهو المادة وما توهم من ان امكان الشئ هو اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد

لان الاقتدار وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا

غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر فى المادة

بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما بمحل قائما بالشئ له تعلق بالحادث

وراء تعلق الحلول والتدبير والتصرف ولو كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون

الحادث جوهرا غير جسمانى حالا فى جوهر آخر كذلك ولم يقم دليل على امتناع ذلك او عرضا

قائما بجوهر غير جسمانى فان علوم العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق

اعراض موضوعها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع

بحيث يتناول الجسم وغيره اذ يبطل حينئذ ما فرعوا على هذه القاعدة مثل ما يجئ من ان

العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية لان كل

حادث لا بد له من مادة **فصل** فى القوة والفعل القوة هى الشئ الذى هو مبدأ التغير

فى آخر سواء كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر هذا التغير

على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له بالذات بل قد يكون مغايرا له بالاعتبار

كما فى معالجة الانسان نفسه الناطقة فى الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتبارى

فى القوة والفعل

وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات متغايرين

بالاعتبار واما فى الامراض البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما

متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى

يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة فى عنوان الفصل او ذكر

هذا المعنى والبحث عنه وكل ما يصدر عن الاجسام فى العادة المستمرة المحسوس من الآثار

والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة وسكون فهى صادرة عن قوة موجودة

فيه لان ذلك اى المذكور من الافعال والآثار اما ان يكون لكونه جسما او لامور

اتفاقية او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت الاجسام فيه والثانى

ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا ولا اكثريا لان الامور الاتفاقية لا تكون

دائمة ولا اكثرية فكذا آثارها **اقول** ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية

مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوع وان اراد بها ما لا تكون دائمة ولا اكثرية

كما يفهم من كلام بعضهم حيث قال فى توجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هى

التى لا تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل اخذ ذلك مما

ذكروه من ان تأدى السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او

اقليا فالسبب الذى يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا

ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذى يتادى الى المسبب على احد الوجهين

الآخرين يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن صدور عن

موجودة فيه وهو المطلوب

فصل في العلة والمعلول

العلة يقال لكل ما يوجد في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره ظاهر هذا التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها بعضهم بهذا بالتي تكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة الا انه لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود فضاء يمكن ان يتحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيتوهم ان ذلك الامر العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه تكلف بل الحق ان مدخلية الشيء في وجود آخر اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع ويجب ان يكون معدوما واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية فهي التي تكون جزء من المعلول الذي لا يجب بها ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة الصورية فهي التي تكون جزء من المعلول الذي يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما

من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة وهاتان العلتان ذاتيتان للماهية داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فتختصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما الفاعلية فهي التي تكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكوز وهي انما تكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها الخارجي فهي معلولة لمعلولها لترتبها عليه وتأخرها عنه في الوجود فلها علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد لكن بحسب وجوديها الذهني والخارجي وهاتان العلتان تختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان المقسم هو علة الشيء بلا واسطة والمعد من اقسامه هو العلة المادية بمعنى القابل بالقوة والعلة الصورية بمعنى القابل بالفعل والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والمعلول يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج الى ما ذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجهما اليه وفيه بحث لانه لا يتناول المقسم للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم العلة الفاعلية متى كانت بسيطة اي كانت واحدة في ذاته ولم يكن له صفة ولم يكن فعله مشروطا بامر استحال ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان ما يصدر عنه اثران فهو مركب لان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما بدون الآخر

فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا فى ذات المصدر لزم التركيب فى ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما اى للمفهومين اذ لو كانا مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا للاثرين والمقدر خلافه فكونه مصدرا لاحد المفهومين غير كونه مصدرا لذلك المفهوم وننقل الكلام اليهما فينتهى لا محالة الى ما يوجب التركيب او الكثرة فى الذات لامتناع التسلسل وقد يقرر الدليل بطريق ابسط فيقال ان كان كل من مفهومى مصدريته هذا ومصدريته ذلك نفس الواحد الحقيقى كان الامر الحقيقى البسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا فيه او دخل احدهما وكان الاخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج احدهما وكان الاخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج الاخر لزم التركيب او التسلسل معا فالاقسام ستة والكل باطلة وههنا بحث اما اولا فلانا لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر من الواحد الحقيقى شئ اذ لو صدر عنه شئ لكانت مصدريته لذلك الشئ امرا مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لما مر وننقل الكلام الى مصدريتها او نقول لو كان الصادر هناك شيئين احدهما ذلك الشئ الصادر والثانى مصدريته لذلك الشئ لا شيئا واحدا وهو خلاف ما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتبارى فيستغنى عن المصدر وقد يقال لا بد ان تكون للعلة خصوصية مع المعلول لا تكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولاها لم يكن اقتضاؤها لذلك المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا

ح صدوره عنها فاذا لم تكن مع العلة الموجدة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا لزم ان تكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثانى فلا يكون لها مع شئ من المعلولين خصوصية ليست لها مع غيره فلا تكون علة لشئ منهما وفيه بحث لجواز ان يكون للذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فيصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة اعنى عند تحقق جملة الامور المعتبرة فى تحققه وقيل هذا التفسير غير جامع فان المبدا الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها ما لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان فالشئ ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ فى جانب المعلول فانا ناخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع ذلك لا تعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا من الجزء الصورى والمادى مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه صفة للمعلول معتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا المادة

الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد موثر بلا اشتراط امر في تاثيره **واعلم** ان المعلول
اذا كان مركبا فجميع اجزائه التي هي عينه يكون جزءا من علته التامة والجزء لا يكون محتاجا
الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه
لو لم يكن واجب الوجود ح فاما ان يكون ممتنع الوجود وهو محال والا لما وجد
او ممكن الوجود فليفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان اخر فيحتاج
في زمان الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجح الحاصل من العلة التامة
مشترك بين زمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده حاصلة وقد فرضناها
حاصلة هف فبان ان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا بغيره
ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا نعني
بالممكن بالذات الا هذا **هداية** لازالة ما سبق الى الاوهام العوام من ان تاثير
العلة في شيء ما في وجوده كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة الفاعلية فيه لان الشيء
اذا كان معدوما ثم يوجد فاما ان توصف العلة بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة
الوجود او في الحالين جميعا لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالين جميعا
والا لزم اجتماع الوجود والعدم هف فاذن تفيد وجوده حالة وجوده المفاد فلا
يلزم تحصيل الحاصل فكون الشيء موجودا لا ينافي كونه معلولا فان بعضهم من الاوهام
العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء العلة
للوجود فناؤه بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول بانه

لو جاز العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم هذا ما يشاهدونه
من بقاء البناء بعد زوال وجود البناء فالمص اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم اذ لو
بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة
من ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده هف **اقول** فيه بحث اذ الثابت
فيما بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في ان وجوده لا انها مؤثرة فيه حالة وجوده
مط والمنافاة بينه وبين بقاء المعلول بعد فناء العلة فلا تزيل هذه الهداية الوهم
المذكور والذي يزيله هو ما ذكروه من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان

فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء ساريا فيه او لا يكون
فاذا كان الواقع هو القسم الاول يسمى الساري حالا والمسرى فيه محلا فقدم الكلام فيه
فنذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه بوجه من الوجوه والا لامتنع
الحلول بالضرورة فلا يخلو اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى
والحال الصورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال عرضا المناسب ان يقال الافتقار
اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض
ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مط واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو
الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود الخارجي كانت لا في موضوع
وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها عليها وح يخرج منه الواجب
الوجود اذ ليس له وراء الوجود ماهية ويدخل فيه الصورة العقلية للجواهر فانها وان كانت

حالكونها في الذهن في موضوع لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها
في موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء
المطابقة للامور الخارجية في تمام الماهية والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه من الاحوال
واما من قال ان الحاصل في الذهن هو صور الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية
المناسبة اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء
دون بعض فلا تكون تلك الصور عنده الا اعراضا موجودة بوجود خارجي قائمة
بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في موضوع فالصور العقلية
للجوهر تكون جوهرا وعرضا معا على الاول من المذهبين وقد التزم صاحب حكمة
العين والاولى ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع
ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض
مع انه ليس بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا لجوهر فهو الهيولى وفيه بحث
اذ النفس محل للصورة الجوهرية مع انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو
الصور الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان مركبا منهما فهو
الجسم الطبيعي وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير
والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل وانما قيد التعلق بالتدبير
والتصرف لان العقل متعلق بالجسم لكن لا على سبيل التدبير والتصرف بل على سبيل
التاثير فقط واما النفس فقد تكون مدبرة وقد تكون موثرة كما في الاصابة بالعين

والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لكان ما يدخل تحته مركبا
من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها نفس الماهية
البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة والا لزم بانقسامها انقسام الماهية البسيطة
الحالة فيها هف وفيه نظر اذ لا يلزم من تركيب النفس في الذهن تركيبها في الخارج
واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة
والملك والوضع والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته
قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما
يقبل القسمة لذاته اي يمكن ان يعرض فيه اجزاء وانما قال لذاته ليخرج الكم بالعرض مثل
محل الكم والحال فيه الى غير ذلك وينقسم الى منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه
المفروضة حد مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين نسبة واحدة
كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها
نهاية للجزء الاخر وان اعتبرت بداية لم يمكن اعتبارها بداية للاخر فليس لها اختصاص
باحد الجزئين ليس في ذلك الاختصاص بالنسبة الى الجزء الاخر بل نسبتها اليهما
على السوية وكالخط بالقياس الى جزئي السطح والسطح الى جزئي الجسم والان بالنسبة
الى جزئي الزمان والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لان
الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا فصل عنه
لم ينقص منه شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا اخر من المقدار المقسوم

فيكون التقسيم الى القسمين بقسميها الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما الى خمسة وهكذا
فالنقطة ليست جزء من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس
الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمتها
الى ستة واربعة كان السادس جزء من الستة داخلا فيها وخارجا من الاربعة فلم يكن
ثمة امر مشترك بين قسمي العشرة وهما الستة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين الخط
كالعدد ذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل باعتبار انواعه والى متصل
وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط والسطح
والثخن وهو الجسم التعليمي والى متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل ان وجد شئ
من اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم
وكلاهما محال لان بالبديهة وان اعتبر اتصال الاجزاء بعضها ببعض في الخيال كان من قبيل
القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المتصل الممتد في الخيال بحيث اذا
لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار
واما الكيف فهو هيئة في شئ لا تقتضي لذاتها قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواقي
ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد فيه عدم اقتضاء اللاقسمة
احترازا عنهما وينقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل
وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات
والى كيفيات نفسانية قيل اي مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين

الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يمنع ثبوت بعضها للمجردات من الواجب
وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة بذوات الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة
كالكتابة في ابتداء الحالة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير
ذلك والى كيفيات استعدادية اي التي هي من جنس الاستعداد فانها مفسرة بالاستعداد
شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى
ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة
اذ المصارعة انما تتم بثلاثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية
وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها وهو في الحقيقة من باب الاستعداد
نحو اللاانفعال فلم يثبت قسم ثالث فان قيل لما اعتبرت في كل واحد من استعدادي
القابل للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج عنهما اصل القبول الذي نسبته اليهما
على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للآخر انه بحيث يمكن ويصح ان يحل
فيه ذلك الآخر وهذا امر اعتباري اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت
بها حال ذلك المقبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا او بعدا فتلك الامور هي المسماة
بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتي ومراتبه المقتضية لقرب
القبول وبعده من باب الاستعدادات فيكون الشدة المستلزم للرجحان معتبرة
في الاستعداد واعلم ان اكثرهم عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة
والحق ما ذهب اليه المصنف لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذي ينغمز فهناك امور

ثلثة الاول الحركة الحاصلة في سطحه والثاني شكل التقعير المقارن لحدوث تلك الحركة
والثالث كونه مستعد القبول ذينك الامرين وليس الاولان بلينين لانهما محسوسان
بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية
وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو عدمي والثاني
الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات والثالث المقاومة
المحسوسة باللمس وليست بصلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه
له مقاومة ولا صلابة له وكذا الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة لها
والرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة فتكون
من الكيفيات الاستعدادية والكيفيات مختصة بالكميات المتصلة او المنفصلة
كالمثلثية والمربعية للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة
تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في الزمان والآن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة فبعضهم
فسرها بالحاصلة بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة اضافتين
ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها يعرض لاحدهما
حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة **اقول** فيه بحث لانهم عرفوا
الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى معقولة
بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى

ان

ان يفسر النسبة بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه ويختص المؤثرة واما
الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به اي بكله
او ببعضه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب او لا وينتقل بانتقاله كخروج به الاين
فانه وان كان هيئة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الا ان المكان
لا ينتقل بانتقال المتمكن ككون الانسان اي كالهيئة الحاصلة له بسبب كونه
متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء وقيل ينبغي
ان يقال للجسم لئلا ينتقض بالشكل الذي هو من مقولة الكيف وفيه
نظر اذ لا ملاحظة في الشكل للاجزاء ونسبتها في انفسها فضلا عن نسبتها
الى الامور الخارجية بل المعتبر هو المجموع من حيث هو مع المحدود والمحيط به
فلا حاجة الى ما ذكروه وايضا ان اريد الجسم الطبعي فيخرج الوضع الثابت
للجسم التعليمي بل لسائر المقادير عن التعريف وان اريد به الجسم مطلقا
فيدخل الشكل العارض للجسم التعليمي ويخرج الوضع الثابت لباقي المقادير
بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية
كالقيام والقعود وقد يطلق على حال الشيء بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط
واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره كالقاطع ما دام يقطع
واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره الظاهر ان الفعل
والانفعال نفس التأثير والتأثر لا هيئة اخرى تعرض للشيء بسبب التأثير والتأثر

كالمتسخن ما دام يتسخن فيه اشارة الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا
يعبر عنهما بان يفعل وان ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي واما الاثر المستمر
المترتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

الفن الثاني

في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في اثبات
الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه
ان تقول ان لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات
باسرها تكون جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فتكون ممكنة
لاحتياجها الى كل من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا
فيحتاج اي الجملة الى علة موجدة خارجية اي خارجة عن الجملة والعلم به بديهي
اي ضروري فطري القياس وتقريره بان يقال انها ليست نفس الجملة وهو
ظاهر ولا جزؤها اذ علة الجملة علة لكل واحد من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن
محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا في
بعض الجزء بعلة اخرى فلا يكون ذلك لاولى علة المجموع بل لبعضه فقط وهو خلاف المفروض وح
يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة المجموع علة لنفسه وههنا بحث لانه لا يلزم من امكان
الجملة احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون احتياجها الى علل متعددة
موجدة لآحاد الجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان يكون تلك الممكنات سلسلة

غير متناهية يكون الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون
علة الجملة جزءها وهو مجموع الاجزاء التي كل منها معروض للعلية والمعلولية بحيث
لا يخرج منها الا المعلول المحض قال شارح المواقف الكلام في العلة الموجدة المستقلة
بالتاثير والايجاد فلو كان ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة باسرها
مستقلة بالتاثير والايجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد يقال
هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن
خارجة للزم اما الدور او التسلسل والتصديق بالاحتياج الى العلة بعد ملاحظة
الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام والموجود الخارج عن جميع
الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال
فعدمه محال فوجوده واجب **فصل** في ان واجب الوجود نفس حقيقته
مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم العقلي ثلث ادناها الموجود
بالغير اي الذي يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته
وموجد يغايرهما فاذا نظر الى ذاته وقطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر
انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والمتصور
كلاهما ممكن وهذه حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود
بالذات بوجود هو غيره اي الذي يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل
معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته فيمتنع

انفكاك

انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال
والتصور ممكن وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين واما
الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له
وجود يغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره
كلاهما محال لان هذه حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت مزيد
توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده فى هذا المثال وهو ان مراتب المضى
فى كونه مضيئا ثلث ايضا الاولى المضى بالغير اى الذى استفاد ضوءه من غيره كوجه
الارض الذى استضاء بمقابلة الشمس فههنا مضئ وضوء يغايره وشئ ثالث
افاد الضوء الثانية المضى بالذات بضوء هو غيره اى الذى يقتضى ذاته ضوءا اقتضاء
بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضاؤه لضوء فهذا المضئ له ذات
وضوء يغاير ذاته الثالثة المضى بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضئ بذاته
لا بضوء زائد على ذاته فهذا اعلى واقوى مما يتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل
كيف يوصف الضوء بانه مضئ مع ان معنى المضئ كما يتبادر اليه الاوهام ما قام به الضوء
قلنا ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع له لفظ المضئ فى اللغة وليس كلامنا
فيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا به تلك الضوء
بل اردنا به ان ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ بذاته بضوء هو غيره
اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد

على ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا ومظهر
لغيره على حسب قابليته لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها
قيل لامتناع جزئيته المستلزمة للتركيب فى ذات الواجب نعم وفيه بحث اذ التركيب الممتنع
فى الواجب هو التركيب الخارجى لانه موجب للافتقار فى الخارج وهو موجب للامكان
واما التركيب الذهنى للواجب فلا نسلم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار فى الخارج
بل فى الذهن والافتقار فى الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج فى وجوده
الخارجى الى غيره ولو كان عارضا لها كان الوجود من حيث هو مفتقرا الى الغير اى
المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا الى علته فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان
كان فى نفس تلك الحقيقة يلزم ان تكون موجودة قبل الوجود لان العلة الموجدة
للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما لم يلاحظ كون الشئ موجودا
امتنع ان يلاحظ كونه مبدأ للوجود ومفيدا له فيكون الشئ موجودا قبل نفسه هف
وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا الى الغير فى الوجود وهذا على الواجب
محال وقال المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات
وظهر فيها فلا يخلو عنه شئ من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت
بتقيدات وتعينات اعتبارية **فصل** فى ان وجوب الوجود وتعينه عين ذاته
فان قلت كيف يتصور كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من الموصوف
والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات الواجب تعالى عين ذاته تعالى ان ذاته

يترتب عليه ما يترتب على ذات الممكن ووصفه معا فانهم قالوا البيان كون
الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك ليست كافية في انكشاف الاشياء عليك
بل تحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج في انكشاف
الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه لاجل
ذاته فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاته
لا بصفة زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا
يكون الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه
اذا حقق الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات وحدها اما الاول
فان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته بمثل ما سبق لنا
والعلة ما لم يجب وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب
هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه وهو مح
واما الثاني فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة
ما لم تكن متعينة لا توجد فلا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه
وهو محال **فصل** في توحيد واجب الوجود لانا لو فرضنا موجودين واجبي
الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود متمايزين بامر من الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام
الحقيقة لكان وجوب الوجود لاشتراكه خارجا عن حقيقة كل واحد منهما وهو مح لما بينا

ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود **اقول** ههنا بحث لان معنى قولهم
وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر
صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك
موجودين واجبي الوجود في وجوب الوجود الا ان يظهر من نفس كل واحد منهما اثر
صفة الوجود فلا منافاة بين اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا
سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز
وكل مركب محتاج الى غيره اي جزئه فيكون ممكنا لذاته هف فيه بحث لما سبق
من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجي لا الذهني قيل لم لا يجوز
ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى يلزم التركيب واجيب بان ذلك
يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت بالبرهان **اقول** يمكن
توجيه كلام المص بما لا يتوجه عليه ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام
الحقيقة فهو اما جزؤها او عارضها وعلى التقديرين يلزم ان يكون كل واحد
منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على الثاني فمن الحقيقة والتعين
وقد يقال ما بينا من ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات
توحيده فان التعين اذا كان نفس الحقيقة كان نوع تلك الماهية منحصرا
في الشخص بالضرورة **اقول** فيه نظر لان المعنى عن هذا البرهان هو بيان
ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير ثابت بما ذكر لاحتمال

ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود تعيّن كل واحد منها عينه فلا بد
مع ذلك من اقامة البرهان على التوحيد **فصل** في ان الواجب لذاته واجب
من جميع جهاته اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات
فيكون ولجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن
كافية لكان شئ من صفاته من غيره فيكون حضور ذلك الغير اى وجوده علة
في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اى عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته
اذا اعتبرت من حيث هى هى بلا شرط حضور الغير وغيبته ان يجب لها الوجود لا
اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان الوجوب مع وجود تلك
الصفة لم يكن وجودها اى الصفة من حضور غيره لحصوله بذات الواجب من حيث
هى هى بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته لحصوله
بذات الواجب من حيث هى هى بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من
عدم اعتبار امر عدم ذلك الامر واذا لم يجب وجودها اى ذات الواجب بلا شرط لم يكن
الواجب واجبا لذاته هف قيل هذا منقوض بالنسبة لجريان الدليل فيها مع
ان ذات الواجب غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة
وقيل الاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات توجبه
ذاته وكل ما توجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانها لو لم تصدق لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير

ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات فيلزم كونها
موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب الموجب موجب
اولا ويكون وجوبه بموجب ثان يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة
الموجبات الى غير النهاية او ينتهى الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل
ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب
او التسلسل او خلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات ويحصل المطلوب
اقول فيه نظر اذ لو تم هذا لزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء كان صفة
للواجب او لا **فصل** في ان الواجب لذاته لا يشاركه الممكنات في وجوده
اى ليس الوجود المطلق طبيعة نوعية مقولة على وجود هو عين الذات و
وجود الممكنات بل هو مقول عليهما قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا
للممكنات في وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو
اما ان يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب شئ منهما فان وجب له التجرد
وجب ان يكون وجود الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة
النوعية لا يختلف وهو محال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده الخارجى
المناسب ان يترك هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهنى والخارجى
فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشئ الواحد معلوما ومشكوكا في حالة
واحدة وهو محال المناسب ان يقال لانا نعقل المسبع ونغفل عن وجوده

فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزؤها لكان الشئ الواحد معلوما وغير معلوم
في حالة واحدة او يقال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده
نفس حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشئ لنفسه بيّن وكذا لو كان
ذاتيا لها لان الذاتي بيّن الثبوت لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا انما يتم اذا كانت
المهية معقولة بالكنه وان وجب اللاتجرد لما كان وجود الباري تع مجردا هف وان لم يجب
شئ منهما كان كل واحد منهما ممكنا لذاته فيكون معلولا لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود
في تجرده الى غيره فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف هذه هي الكلمات
الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل مفهوم مغاير
للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن
موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا
وكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى غيره الذي هو الوجود
وكلما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج في كونه
موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شئ من الممكن بواجب
فلا شئ من المفهومات المغايرة للوجود بواجب فقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود
فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون
الواجب جزئيا حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون
الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا يمكن ان يكون له

افراد بل هو في حد ذاته جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته منزه
عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعرّى عن التقييد بغيره
والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور الوجود للمهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة
الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة
وانحاء شتى يعسر الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا
حقيقيا وقال بعض الفضلاء وكذا سمعته يقول ان هذا مذهب الاولين والاخرين من
الحكماء المحققين **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة
اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن المادة مدرك
لما سيجئ في الفصل الثاني لهذا الفصل فهو عالم بذاته ويجب ان يقيد المجرد عن
المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست عالمة لان ذاته
عالمة لان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد هيهنا المرادف
للتعقل هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك فان المدرك
اما جزئي مادي اولا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس
بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس اولا
فادراكه التخيل وادراك الغير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئي المادي فاما ان لا يكون جزئيا
بل كليا او يكون غير مادي واياما كان فادراكه التعقل فالباري تعالى عالم بذاته **هداية**
يندفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشئ بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا تكون

الا بين شيئين متغايرين بالضرورة تعقل الشئ لذاته لا يقتضى التغاير بين العاقل والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشئ مجردة عند المدرك سواء كانت مغائرة له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتبارى كاف لتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حضور حقيقة الشئ المغائر بالذات للمدرك عنده ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته والا لكان له اى لكل من الناس نفسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة هف بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشئ بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشئ بنفسه علم حضورى فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود ظلى وبذلك يمتازان فلا استحالة وايضا الممتنع هو ان يحل متماثلان فى محل واحد لا ان يحل احدهما فى الاخر **فصل** فى ان الواجب لذاته عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها فلا فائدة فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن بالامكان العام ان يعقل وهذا بديهى لا خفاء فيه فان ذاته نعم منزه عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فماهيته لا تحتاج الى عمل تعقل بها يعنى تصير معقولة فان لم تعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه اى المجرد سائر المعقولات فى النفس فان الادراك والتعقل هو حصول صورة المعقول فى العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات فى العقل مجردة يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته اى بالنظر الى ماهيته سواء كانت فى الخارج او فى العقل لان صحة المقارنة المطلقة لم تتوقف على المقارنة فى العقل فان صحة المقارنة المطلقة اى استعدادها متقدمة على المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة فى العقل لكونها اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة متقدمة على المقارنة فى العقل فلا تتوقف عليها والا يلزم الدور ولا يتصور مقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل هى فيه حصول الحال فى المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير بحلوله فيه او حلولهما فى ثالث والمقارنة المطلقة منحصرة فى هذه الثلث واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه هو التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح ان يكون عالما لسائر المعقولات وههنا بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة انما يتم اذا كانت المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة فى العقل صحة المقارنة المطلقة فى ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح لذات المجرد المقارنة فى ضمن هذا الخاص فقط لان ذات المجرد بحيث لا يقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعنى المقارنة العقلية فاذا وجد المجرد فى الخارج انتفت المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذى هو الوجود الذهنى وتوضيحه ان ماهية المجرد وان كانت متحدة فى الذهن والخارج الا ان وجوديهما متخالفان

فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة بينهما او الوجود الخارجي مانعا لها و
على التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته
واما ثانيا فلان ما ذكره لاستلزام توقف صحة المقارنة المطلقة على المقارنة العقلية
يدل بعينه على امتناع صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث فيلزم احد
الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن للواجب الوجود
بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف المناسب ان يجعل
كبرى القياس هناك وكل مجرد عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة
المقدمتين الى ما ذكره ههنا ليحصل المطلوب او يقال ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان
العام يجب وجوده له اذ لو بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد مادته
لقبول الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان البارئ عالما بالشيء وارتسم فيه صورته
لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى مؤثر هو الواجب
اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وقابلا لها لارتسامها فيه
وهو محال لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير الثاني
لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم التركيب لو كان فاعلا وقابلا قلنا
لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المتصور اي الصورة ومفيدا له وهذا لان
معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه فاعلا انه مقدم بالعلية على
ذلك المتصور فلم قلتم انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لا يتطابقان في الظاهر لان محل

السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب
ان يقال انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس كذلك بل هما
اضافتان عارضتان له بالقياس الى الصورة نعم لو كان السؤال ان القبول مناف
للفعل فلو كان الواجب فاعلا وقابلا يلزم اجتماع المتنافيين فيكون لهذا الجواب
وجه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء
في المدرك والآخر يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا
بذواتنا والامور القائمة بنا اذ ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم
بحقيقته لا بمثاله عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة ان انكشاف الشيء
على الآخر لاجل حضوره بنفسه اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله عنده وهو الظاهر
من كلام المصنف انه ذهب الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا الى ان علمه تعالى حضوري
وهذا مشكل في العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا بالممتنعات اذ لا حقائق
لها ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول الحاضرة
عند البارئ تعالى فتلك المثل ايضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان علمه تعالى بالاشيا
نفس ذاته اعتقد نفي العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع

فصل في ان الواجب تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي وبالجزئيات الغير المتغيرة
من حيث هي جزئية يعلم اسبابها علما تاما اي من جميع الوجوه فوجب ان يكون
عالما بها لان من يعلم العلة علما تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما

كان عالما بها علما تاما لكونه لا يدركها اى الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدرك

منها تارة انها موجودة غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة

فيكون لكل واحدة منهما اى الوجود والعدم صورة عقلية على حدة وواحدة

من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات من صورة

الى صورة هذا خلف لما مرّ من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات

المتغيرة على وجه كلى وههنا محل تامل لانهم زعموا ان العلم التام بخصوصية العلة

يستلزم العلم بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة او بغير واسطة وادعوا

ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هى جزئية لاستلزامه التغير

وعلى هذا التقدير فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها فيلزم من

قاعدتهم المذكورة علمه بها ايضا وقد التجاؤا الدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية

بسبب مانع هو التغير كما هو داب ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون قواعدهم

بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم فى العلوم اليقينية كما تعلم الكسوف

الجزئى بعينه بانك تقول فيه انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا بصفة

كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية لكنك ما علمته جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل

على كثيرين وهذا العلم الكلى غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص فى ذلك

الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة او التخييل بل المشاهدة والتخييل هما العلم بذلك

ولما لم يكن الحاصل فى علم الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلى

قال صاحب المحاكمات المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلى انه لا يعلمها

من حيث ان بعضها واقع فى الآن وبعضها فى الماضى وبعضها فى المستقبل بل

يعلمها علما ازليا متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا كما انه

لما لم يكن مكانيا كان نسبته الى الجميع على السواء فليس بالقياس اليه بعضها قريبا و

بعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع

الازمنة على السواء فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها

مستقبلا وكذا الامور الواقعة فى الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة

له كل فى وقته وليس فى علمه كان وكائن وسيكون بل هى دائما حاضرة عنده

فى اوقاتها بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهم البعض من ان علمه تعالى محيط بطبائع

الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها **فصل فى ان الواجب مريد**

لا اشياء وجواد اما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبدأ وهو خير غير مناف له

فائض عن ذات المبدأ وكماله المقتضى لفيضانه فذلك الشئ مرضى له وهذا هو الارادة

واما جوده فلانه هو افادة ما ينبغى لا لغرض اصلا واورد عليه ان كلا من الله

المصحح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغى لا لغرض مع انه ليس بجواد واجاب عنه المحقق

فى شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغى بالذات لا بالعرض والدواء لا

بالذات الا كيفية فى البدن ملائمة له او مضادة للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة

المرض عنه وان لم يكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة

اوللضادة للمرض وهى امر مؤثر مرغوب فيه فيجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس
اليهما وحق الجواب ان القصد معتبر فى مفهوم الجود فنقول الواجب لذاته اما
ان يفعل بقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير فى الوجود فوجد الاشيا
على ما ينبغى لا لغرض وشوق المناسب ان يقال اما ان يفعل بقصد وشوق الى كمال
اولا والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثانى حق
فهو الجود لا يقال الفعل الخالى عن الغرض عبث لانا نقول العبث ما كان خاليا
عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته
لكنها ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا يكون اغراضا
وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله بها بل تكون غايات ومنافع لافعاله
سبحانه وتعالى

الفن الثالث فى الملائكة وهى العقول المجردة وقد تطلق على النفوس

الفلكية وغيرها ايضا وهو يشتمل على اربعة فصول **فصل** فى اثبات العقل
وبرهانه ان الصادر من المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا كثرة فيه بوجه من
الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى
اوصورة او عرضا او نفسا او عقلا ولم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من
الهيولى والصورة لا جائز ان يكون هو الهيولى لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة
فلا تكون علة للصورة والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بلا واسطة

او بغيره واسطة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على
الهيولى كما مر ولا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر
الذى قام به ذلك العرض لان ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون ذلك
العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته عين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا
والا لكان فاعلا لما مثل وجود الجسم وهو محال اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام
فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه متعددة يظهر عليك بعد
تذكر السوابق وايضا لا نسلم ان الواجب واحد من جميع الجهات بل له جهات اعتبارية
كالسلوب والاضافات ويجوز ان تكون تلك الجهات شروطا للتأثير فتتعدد
آثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب جهاته الاعتبارية وايضا لا نسلم ان
النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة
والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما صرحوا به فان قيل فيكون مستغنية عن المادة
فى الذات والفعل ولا نعنى بالعقل الا هذا قلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة
فى ذاته وفى جميع افعاله والمحتاج الى المادة فى بعض افعاله لا يكون عقلا فلم لا يجوز
ان يكون الصادر الاول هو النفس ويكون ايجادها فى اول المرتبة بلا آلة **فصل**
فى اثبات كثرة العقول وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة فى الافلاك المتكثرة المعلومة
وجودها بمشاهدة اختلاف حركات الكواكب المعلومة بالرصد اما ان يكون
عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها مؤثرا فى بعض او عقولا

لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عنه لما
بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث لان
الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي او على العكس
لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس لكونه اقرب جزءا من الحاوي الى العناصر
القابلة للكون والفساد وهي اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس
اخس من الابعد عنه واصغر وفيه بحث اذ ربما كان المحوي اكثر ثخانة بحيث يزيد
على الحاوي بحسب المساحة فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوي اطول منه قطرا
ولان الاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يخفى عليك ان
هذا خطابي لا عبرة له في المقامات البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوي علة لوجود
المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن وجوب وجود
الحاوي لان وجوب وجود المعلول مؤخر عن وجوب وجود العلة واذا كان كذلك
فعدم المحوي مع وجود الحاوي اي في مرتبة وجوده لا يكون ممتنعا لذاته بل يكون
ممكنا اذ لو لا لكان وجوده اي المحوي معه اي مع وجود الحاوي لا متأخرا عنه في الو[جوب]
وقد فرضناه متأخرا هف واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي اي في
مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لذاته في تلك المرتبة لان وجود
الخلاء في داخل الحاوي وعدم المحوي في داخله متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك
احدهما عن الآخر في نفس الامر وفي التصور ايضا فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب

في مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا غير واجب فيها فوجود الخلاء يكون ممكنا في مرتبة
وجود الحاوي ووجوبه كما ان عدم المحوي كذلك هف ضرورة ان وجود الخلاء
ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف
وقد يقال لا نسلم التلازم بين عدم المحوي ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا
عدم الحاوي وعدم المحوي معا فاحد المتلازمين اعني عدم المحوي متحقق مع انتفاء
الآخر اعني وجود الخلاء اقول فيه بحث لان عدم المحوي ووجود الخلاء فيما نحن فيه
متلازمان كما بيناه ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المنع
بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل علة لمحوي معين فوجود الخلاء وان استلزم عدم
المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما
وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا بالغير
كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة امكان الآخر فيها
فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان في الوجوب مع ان الواجب بالغير
يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان
ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه امكان
ارتفاعه نظرا الى الآخر فظهر ان المؤثر في الافلاك عقول متكثرة قيل لم
لا يجوز ان يكون المؤثر في الافلاك نفسا او عرضا واجيب عن الاول بان
المؤثر لو كان نفسا لكان تأثيرها فيه بواسطة الجسم الذي هو آلة لها في صدوره

افعالها عنه ولذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو
اما حاو بالنسبة اليه ومحوي وتبين بطلانهما بما ذكر وعن الثاني بان العرض
اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا
في الفلك لاحتاج ذلك العرض في تاثيره الى المحل فمحله ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما ذكر
من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من
الافلاك الى الحيز فلم يعقل علة واحدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة في الحقيقة
بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فتعدد العقول يجب تعدد الافلاك وهو
المطلوب فتأمل **هداية** لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي
لا يكون علة للمحوي بان يقال الكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل
الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة وهي العقل الاول كما سيأتي والعقل الثاني متقدم
بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان مع المتقدم متقدم
اجاب بان الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على
المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما مع
المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما
والا لزم اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد بالشخص فكان محتاجا الى كل
منهما للعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الاخر هف **هداية**
لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته

فجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب بان الحاوي والمحوي كل
واحد منهما ممكن لذاته ولكن لذلك لا يقتضي الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك اذ
الجرم الذي هو في جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء
ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات كما ان ما وراء المحدد ليس
بخلاء ولا بملاء اذ لا مكان هناك فكذا حال ما وراء الجرم المذكور على ذلك التقدير
فلا يلزم من انتفائهما خلاء وانما يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك
غير ممكن لان الحاوي وسبب المحوي معا لازمان **فصل** في ازلية العقول وابديتها
الازلي ما وجد في الازل وهو الزمان الغير المتناهي من الجانب الماضي والابدي ما وجد
في الابد وهو الزمان الغير المتناهي من الجانب المستقبل اما كونها ازلية
فلوجوبها اي العقل الاول وهو المذكور ههنا اي الواجب لوجوده مستجمع لجملة ما لابد منه في
تاثيره في معلوله والا لكان له تعالى حالة منتظرة هف فيه ايهام للتكثر في
العلة والاولى المناسب ان يقال الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله الاول
اذ لو افتقر الى غيره فان كان مقارنا له كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف
مذهبهم وان كان منفصلا كان [illegible] لا له سابقا على ما فرضناه معلوله
اولا هف والعقول ايضا مستلزمة لجملة ما لابد منه في تاثير بعضها في بعض لان
كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان شيء منها حادثا وكل حادث مسبوق
بمادة كما مر فتكون هي اي العقول المفارقة الحادث المادي مادية هف ويلزم من هذا

ازليتها لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ويمكن ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زماني مسبوق بمادة

هف واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعتبرة في وجوده فيكون الباري تعالى او شئ من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها المغايرة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنة لها

هف فصل في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني

قد تقرر ان واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولة للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون مباديها كثيرة لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود لعلتها فلزمه وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحدهما من الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني وبالاعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم والمعلول الاشرف يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهات في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم خبطوا فتارة اعتبروا في العقل جهتين وجوبه وجعلوه علة للعقل الثاني

وامكانه وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلها تعقله لوجوده وامكانه

وتارة اعتبروا فيه كثرة من ثلثة اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوبه يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه فلك وتارة من اربعة اوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض ههنا بما سبق الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفت في ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات المتكثرة فذات الواجب تعالى يصلح لان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته واسطة في ذلك والحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب عنه بان السلوب والاضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب شئ عن شئ لا يتوقف على تحقق شئ من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال اذا فرضنا مبدأ اولا وليكن ا وصدر عنه شئ واحد وليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن ا

بتوسط ب شيء واحد ولكن ج وعن ب وحده شيء ولكن د فيكون في ثانية المراتب
شيئان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب
بالنظر الى شيء آخر صار في ثالثة المراتب ثلثة اشياء ثم من الجائز ان يصدر
عن آ بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده شيء ثان وبتوسط ج د
معا شيء ثالث وبتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط ب ج د
سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع
وعن ج وحده عاشر وعن د وحده حادي عشر وعن جميع ج د معا ثاني
عشر ويكون هذه كلها في ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن السافل بالنظر
الى ما فوقه شيء واعتبرنا الترتيب في المتوسطات التي يكون فوق واحد صار دنا
في هذه المراتب ضعفا فاضعافا ثم اذا جوزنا هذه المراتب جاز وجود كثرة لا
عدد لها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا
لما في الشفاء وهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك كذلك الى ان
ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل عاشر وهو المبدأ
الفياض المدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال لكثرة فعله و
تاثيره في عالم العناصر ويسمى بلسان الشرع جبرئيل فيصدر عنه الهيولى العنصرية
والصورة الجسمية والصورة النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى
العنصرية وليس يستعد الهيولى لقبول الصورة من جهة العقل الفعال والا لما تغيرت

الاستعداد

الاستعداد اذ العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات السماوية فان
تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف بها استعداد الهيولى موجب
لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط مسبوق
بحادث آخر المناسب ان يقال مسبوق بحادث لان الحركات الحادثة بل سائر الحوادث
اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام
الحوادث فتعين الثاني فهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع في
الوجود او على سبيل التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم اجتماع امور مترتبة
في الوجود بلا نهاية وهو محال فقبل كل حركة حركة هذا غير ظاهر مما ذكره وقبل
كل حادث حادث لا الى اول وهو المطلوب وههنا بحث اذ الحصر مذكور او لا
انما يتم اذا اقيم الدليل على نفي حادث هو اول الحوادث واذا تبين ذلك فكل
ما ذكره مستدرك والدليل على نفي ذلك ان العلة التامة للحادث لا يجوز ان
تكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث فالعلة التامة للحادث مشتملة
لا محالة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة
مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة الفلكية حالة مستمرة
في ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية وضعية بلا بداية وهي الواسطة بين
عالمي القديم والحادث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث
لا يكون علته التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه

معلوله فلا يبقى حادث في سلسلة علل الى قديم ولا يبزل قديم في سلسلة معلو لاته الى حادث بل لا بد هناك من امر ذي جهتين استمرار وعدم استمرار فمن حيث استمراره يستند الى قديم ومن حيث عدم استمراره المتجدد المتغالا الى ان يصير سببا الفيضان الحوادث من القديم فان قيل الم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ معين الى غير النهاية واخرى مما قبله بمرتبة واحدة واطبقنا التاسير الناقصة على الاولى الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة التانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يتطابقا الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية وينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد مثل الناقص في عدد الآحاد هف فيلزم الانقطاع فتكون الجملة الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بعدد متناه والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي فرضناهما غير متناهيتين وانما اعتبروا قيدي الاجتماع في الوجود والترتيب لان الآحاد اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع آحاد احديهما بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع آحاد احدى

٢ فانه في الاول اذا طبقت طرف احدى الجملتين على الطرف الآخر كان ذلك كافيا في وضع كل جزء من احدهما بازاء جزء من الاخرى ليس الحال في اعداد الحصى

الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا في الخارج او في الذهن وكذا اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينهما ترتب بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع آحاد متكثرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستوضح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء وبين اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في التطبيق من اعتبار تفاصيلها وقد يقال وقوع كل واحد من آحاد الجملة التامة بازاء واحد من آحاد الجملة اذا كانت الجملتان موجودتين معا من الامور الممكنة وان لم يكن بين آحادهما ترتب في العقل فرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الخلف ولا يحتاج في ذلك الفرض الى ملاحظة آحادهما مفصلة بل يكفي في فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا فبرهان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة معا محال مطلقا سواء كان بينهما ترتب ولا **خاتمة** في احوال النشأة الاخرى للنفس الناطقة وفيها ست هدايات لازالة اوهام المنكرين لما نبين فيها

هداية النفس بعد خراب البدن اما ان تفقد او تتعلق ببدن آخر

على سبيل التناسخ او يبقى موجودة بلا تعلق لا سبيل الى الاول اذ النفس لا يقبل
الفساد والا لكان فيها شيء بمنزلة المادة يقبل الفساد وشيء بمنزلة الصورة تفسد
بالفعل لان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد فان الفاسد لا يبقى مع الفساد
والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا معه لوجوب بقاء القابل بالفعل مع المقبول
وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان ذلك الشيء يبقى متحققا
ويحل فيه الفساد على قياس قبول الجسم للعوارض الحالة فيه بل معناه ان ذلك
الشيء ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشيء في العقل وتصور العقل معه
العدم الخارجي فانما به في النفس على معنى انه متصف في حد ذاته في العقل
في الخارج اذ ليس في الخارج شيء وقبول عدم قائم بذلك الشيء فيكون مركبا هف
قيل انما يلزم تركيبها لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز
ان يكون خارجا مباينا لها وهو البدن فان البدن كما جاز ان يكون محلا
لامكان وجودها وحدوثها كما مر جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها
وفنائها وقد يجاب بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها
متعلقة بالبدن مدبرة له متصرفة فيه ليصير آلة لها في تحصيل كمالاتها
الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه
الجهة جاز ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها على معنى انه
يكون مستعدا لوجودها متعلقة به فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها

من حيث

من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد
تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان
هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى تعلقها به اعني وجودها من
حيث انها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى استعداد منسوب اولا وبالذات
الى وجودها في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها مباينة
له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة ومن هذه الجهة
ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى انه يكون
مستعدا لعدم النفس من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد
عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل محل لاستعداد
انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها
لم يكن هذا الاستعداد منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض
فلا يكفي هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد
آخر وقد مر امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان
فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان النفوس
حادثة مع حدوث الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح
للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها فكل بدن يصلح ان يتعلق به
نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد نفسان مدبرتان له

قوله فيلزم الدور اكثر استعمال الدور في التوقف

فيقال فيلزم المصدر

قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن مبدئها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد البدن لتعلق النفس به نفسا موجودة قد بطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض نفس اخرى عن مبدئها لانتفاء شرط الفيضان وهو محال بالبديهة اذ

لا يشعر كل واحد من العقلاء من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء

النفس بعد الموت بلا تعلق وهيهنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره من قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشير اليه فيلزم الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين اخرين

لا يتوقفان على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بذلك البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن اخر لزم ان تتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم باطل قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا او الاستغراق في تدبير البدن الاخر مانعا او طول العهد منسيا وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن اخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة قطعا والتالي باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن اخر واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث

قوله والتالي ظاهر البطلان اه وايضا ان كان التناسخ لازما لحوق الانسان وظاهر ان

احد نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي ظاهر البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ما ذكره لو كان التعلق ببدن اخر لازما البتة وعلى الفور واما اذا كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لا ينتقل نفوس الهالكين الاكثرين او ينتقل بعد حدوث الابدان الكثيرة وما ذكره من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات والتالم بالجهالات شغل

هداية

اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم فائدة الحيثية ان الشيء قد يلائم من وجه دون وجه اخر كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه ملائم من حيث اشتماله على النجاة وغير ملائم من حيث اشتماله على ما يتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان تتمكن من تصور قدر ما يمكن ان يتبين من الحق الاول فانه تعقله على ما هو عليه غير ممكن لغيره وانه واجب الوجود لذاته في جميع جهاته بريء عن النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه الاصوب ثم ادراك ما يترتب عليه بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية

الجرم الجسم الاثر كثرة استعماله في السماوية والكائنات العنصرية حتى النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو بها في نفس الامر فتكون عالما عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة كمال اخر وهو ان تستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت لها الكمالات العلمية والعملية وادركتها من حيث انها كمالات وموثرة عندها التذت بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت ايضا فتكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل لها بعد الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الالة الجسدانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت ايضا بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات قوة وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن الكدورات المادية التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحس ليست الا كيفيات محسوسة كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات العقل هي ذات البارى تعالى

وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما في الشرف الى الاخر واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء حتى يميز بين ماهية الشيء واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والمفارق وبين اللازم بوسط وبغير وسط واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى الظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصولها اي اللذة الكاملة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي يغلب عليه مرة الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه هيئات الالم ادراك المنافي من حيث هو مناف والمنافي للنفس الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال من الجهل المركب والبسيط والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال ادركت المنافي من حيث هو مناف فيعرض لها الالم العقلي وانما لم تتالم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة في العلائق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية عن الشوائب العادية والظنون والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل

تخيلت اضداد الكمال كمالا وفرحت بعقائدها الباطلة واشتاقت الوصول
الى معتقداتها واذا فارقت صفت تعلقاتها وشعرت بفوت كمالاتها
وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس **هداية**
النفس الكاملة بتصورات حقائق الاشياء وبالاعتقادات البرهانية
الجازمة المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية والهيئات الردية
اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في حضرة جلال رب العالمين في
مقعد صدق الاضافة الى الصدق لتحققه او للتنبيه على ان النفس تناله
بصدق القول والنية عند مليك مقتدر قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا
ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق
الجسمانية بل بقى فيها الهيئات البدنية وميلها الى الشهوات تصير بسبب تلك
الهيئات الردية والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة الى مشتهياتها
التي الفت لها اشتياق العاشق المهجور الذي لم يبق له رجاء الوصول فتتاذى
بها اذى عظيما لكن ليس هذا الامر لازما بل امر عارض غير لازم فيزول الالم الذي
كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب هو الذي لا يرجى فيه النجاة
بل ثابت دوما كان بسبب عوارض فيزول ولا يدوم واعترض عليه بان النفوس ذوات
العقائد الباطلة الجازمة بانها حقة اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها
ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة ايضا عنها وح تصير من اهل السعادة

وان

وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها كما لم يكن قبل الموت فلا تكون متالمة
معذبة واجيب بان النفوس الكاملة تمثل صور المعقولات فيها على ما هي عليه
وانما التذت بمشاهدة ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على الوجه الذي ادركته
فكانها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك ذوات نيل ثم بذلك التذت انها
واما التي تمثلت اضداد الكمال فيها واعتقدت انها كمال ورجت الوصول الى ما ادركته
فانها لا محالة تفقد بعد الموت ما رجته فتخيب وتصير معذبة بفقدان ما رجت
الوصول اليه لا بزوال الجزم عنها **هداية** النفوس الناطقة الساذجة
اذا ظهر لها ان من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول متعلق بقوله ظهر
من المعلوم لزم لها من هذا الكسب شوق الى الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها
لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق البدنية
تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن فظهر الشوق ظهورا تاما وليس
معها سبب الكمال والته اي البدن وقواه يعرض لها الالم العظيم بملاحظة
تكاسلها عن اكتساب كمالاتها مدة تعلقها بالبدن واشتغالها بتحصيل
ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية وهو
الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع اي تعلو على الافئدة اي اوساط القلوب
هداية النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم والشوق ولا الاشتياق
ايضا اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيئات الردية حصل

لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئة
المضادة فكانت للبلاهة ادنى اى اقرب الى الخلاص من فطانة بتراى ناقصة
توجب مجرد الشوق قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم اكثر اهل الجنة البله و
اما اذا لم تكن خالية عن الهيئات البدنية فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات
فتألم بفقدان البدن الذى به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات
تبقى فى كبد الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق فتكون فى غصة وعذاب
اليم لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى
مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التى خرجت قوتها الى الفعل ولم تبق شئ من
الكمالات الممكنة لها بالقوة فصارت طاهرة من جميع العلائق الجسمانية واتصلت الى
عالم القدس واما النفوس الناقصة التى بقى شئ من كمالاتها بالقوة فانها تتردد
فى الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية مما هو كمالها
من علومها واخلاقها فحينئذ تبقى مجردة ومطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا
الانتقال نسخا وقيل ربما تنزلت من البدن الانسانى الى بدن حيوان يناسبه فى الاوصاف
كبدن الاسد للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنزلت الى الاجسام
النباتية ويسمى فسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى رسخا ومنهم
من قال هى تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال ومن اراد الاستقصاء فى
الحكمة والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا المسمى بزبدة الاسرار

وطنى

قوله حصل لها النجاة من العذاب الاخروى لكن ظاهر العبارة
يوهم انه كان
لها عذاب الم وحصل
لها النجاة والخلاص منها فا
لاظهر والاخصر ان يقال لم تعذب و
لم تتألم علمى

قوله لكنه غير دائم اى لاكثر الفجرة والفسقة لكنهم
لعدم تجوزهم عن انكارهم الحق فليس عذابهم دائما
بل يزول بزوال تلك الهيئات شيئا فشيئا

قوله هو المشهور اى ازالة السبب بزوال العارض
اعنى الهيئة البدنية علمى

وظنى ان الواجب على طالب الحق مطالعة كتب الشيخين ابى على وشهاب
الدين المقتول وفوق طورهما طور عز فقده كالكبريت الاحمر
وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر

تمت الكتاب بعون الله
وحسن توفيقه

بيد اقل الخليقة محمد الدزجينى غفر الله له ولوالديه
فى يوم الاربعا الرابع عشر شهر صفر المظفر
من شهور سنه ١٣٣١

الحمد لله على الاتمام واسئله ان يجعله ذخرا لنا فى يوم القيام وبعد
فقد طبع هذه النسخة الشريفة فى دار الخلافة طهران فى مطبعة
سلالة الاطباء آقا سيد مرتضى وبذلك كمال الجهد والاجتهاد فى تصحيح المتن و
الشرح على اقصى ما تصور وكذا الحواشى بقدر الوسع والطاقة وانا الاقل
المتصدى لطبع الكتب الاسلامية والمؤيد بمذهب الحقة الجعفرية و
المنتظر لعناية الفقه المحمدية **الحاج الشيخ احمد الشيرازى**
اصلح الله حاله ونور قلبه وحشره الله لاولياءه
وكان محل البيع مع سائر الكتب الاسلامية المنطوقة
بتيمچه حاجب الدولة نمره (٥) فهرست
الكتب المعقول والكلام والعرفان فاجد الطبع (كتا...
الاخبار فلما يوجد فى الاسلامية

شرح مفتاح الانس لصدر الدين القونوى
نفحات له
تفسير فاتحة له
شرح هداية الاثيرية لملا صدرا فمن شاء ان يفهم
كلام الماتن هذا الكتاب فعليه المراجعة ايضا
مجموعة تفسير القرآن له تفسير سورة
الواقعة واية النور منفردا له ايضا
اسرار الايات له مشاعر له
شرح اصول الكافى له
مجموعة الرسائل له مبدء ومعاد
له مع رسالة اخرى
تمهيد القواعد فى مسئلة الوجود
ومذاهب الحكماء لصائن الدين
تركه
شرح حكمة الاشراق للقطب
الشيرازى
شرح منازل السائرين
لملا عبد الرزاق الكاشانى
شرح قصيدة ابن فارض له
شرح فصوص الحكم للقيصرى
شرح فصوص الحكم للفنارى
قبسات مير داماد
...

بسم الله الرحمن الرحيم

هو الموفق بالخير والسداد والصواب

هذا هو الذي عني بتصحيحي لطبع الكتب الاسلامية

والساعي في نشر الكتب الجعفرية



الحاج الشيخ احمد الشيرازي فشع الله

عن شمائله العيوب والمخازي وكان

في ١٣٢١